



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (1500) ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تليفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



[12]

الأجور في بداية 2023..

سدس ما كانت عليه في عام 2015 فقط!

الافتتاحية

تنفيذ 2254

الآفاق والصعوبات

ما يزال القرار 2254 ومنذ لحظة إقراره، الطريق الأساسي والوحيد للخروج من الأزمة السورية. سبب ذلك يتلخص بالنقاط الأساسية التالية:

هو قرار أممي يلزم كل الأطراف بوحدة سورية واستقلالها، ويمكن الاستناد إليه تالياً في الوصول إلى إخراج كافة القوى الأجنبية، وفي استعادة الوحدة الجغرافية السياسية للبلاد.

هو قرار ينطلق من حق السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم على أساس الحوار فيما بينهم، ويضع بالتالي الأساس القانوني لتقويض التدخلات الخارجية، والسلبية منها على وجه الخصوص. هو قرار يرسم الطريق المنطقي الوحيد للخروج من الكارثة، والمتمثل بمرحلة انتقالية عبر جسم انتقالي فدرستور فانتخابات، أي يغلق الدارة اللازمة لتشغيل عملية الخروج من الكارثة، من الخارج ومن الداخل... فاستحقاق التغيير الجذري الشامل في سورية هو استحقاق قديم لم يزد انفجار الأزمة عام 2011 إلا رسوخاً وراهنية. صدور القرار بحد ذاته، وبالتاريخ الذي صدر فيه، كان انعطافاً في مجمل التعامل الدولي مع أزمات العقود الثلاثة الماضية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي؛ وبكلمة، فإنه كان تعبيراً أولياً عن ميزان القوى الدولي الجديد، الذي تتراجع وقفة القدرة الغربية والأمريكية، خاصة على تحديد مصير العالم ومصير البلدان دون أي اعتراض فعال على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ورغم أن عدة سنوات قد مرت على إصدار القرار، إلا أن هذا لا يعني بحال من الأحوال تقادمه أو تراجع ضرورة تنفيذه، بل على العكس تماماً؛ فإن كل يوم إضافي من دون الشروع في تنفيذه قد أكد ضرورة ذلك التنفيذ، ليس لمصلحة الشعب السوري فحسب، بل ولمصلحة كل شعوب المنطقة، وكل الدول المتضررة من عملية الاستنزاف التخريبية الغربية المتصاعدة.

وكما الحال مع جوهر اتفاق مينسك، الذي مضت ثماني سنوات عليه بعد إقراره دون أن يتم تنفيذه، فقد جرى تنفيذه في نهاية المطاف، بشكل عملي وبوسائل أخرى تناسب الوضع الخاص في أوكرانيا، وفي شرق أوروبا عموماً. والقرار 2254 هو الآخر سيجد طريقه للتنفيذ بوسائل خاصة تتناسب مع سورية ومع منطقتنا.

الأشهر الأخيرة على وجه الخصوص، قد وضحت أن آفاق تطبيق القرار قد اتسعت بشكل ملحوظ عما كانت عليه قبلها. ويمكن تكثيف ملامح ذلك في النقاط التالية:

أولاً: تعمق التفاهات ضمن ثلاثي أستانا، والذي دفع نحو انطلاق التسوية السورية التركية، التي من شأنها أن تقوّض أداة العقوبات والحصار الأمريكي. ومن شأنها أيضاً أن تضعف إمكانيات الأمريكان للاستثمار في ملفات الشمال الشرقي والغربي والجنوب، بالتوازي. **ثانياً:** اتساع التقارب الروسي الصيني مع دول عربية أساسية، وانفتاح باب التسويات الإقليمية بين تركيا وإيران من جانب، وبين هذه الدول من جانب آخر، وبالرغم من الرفض الأمريكي. كل ذلك يعني توسيع الإطار الفعال لعمل أستانا.

ثالثاً: تهافت شعارات القوى المتشددة من الأطراف السورية، وانكشافها أمام السوريين وأمام العالم بأسره، عبر تراجعها الاضطراري المتكرر عن كل ما طرحته سابقاً من شعارات، وهذا يعني أنها باتت أقل قدرة على ممانعة دوران عجلة الحل.

مع ذلك، ورغم ما تحمله هذه المؤشرات مجتمعة من عوامل إيجابية تدعو للتفاؤل الواقعي، إلا أن هنالك أيضاً عوامل أخرى تلعب دوراً معاكساً، وأهمها:

أولاً: تشديد العقوبات والحصار، وضماً عبر قانون الكبتاغون وغيره، وكذلك عبر الاعتداءات «الإسرائيلية» المتكررة على الأرض السورية.

ثانياً: السعي نحو تكريس تقسيم الأمر الواقع، عبر تشغيل وتشجيع جميع الأدوات بالترزامن لرفض التقارب السوري التركي، وللعمل ضده ولرفض ما سينجم عنه.

ثالثاً: محاولة الغرب و«إسرائيل» خاصة، استخدام الدول العربية المطبوعة كحصان طروادة لها ضمن أية عملية جارية، حالياً، أو مستقبلاً.

رابعاً: إضافة للعقوبات والحصار، فإن الفساد الكبير الداخلي، والليبرالية المتوحشة، ومعها الاقتصاد الإجرامي المنظم من قبل المتنفعين وتجار الحرب، كل ذلك يزيد كل يوم من احتمالات انفجارات جديدة تدميرية وغير متحكم بها.

خامساً: هنالك دائماً دور المتشدد من الأطراف السورية، والذين سيستمرون حتى آخر لحظة في بذل كل ما يمكنهم بذله للهرب من عملية التغيير، ومن تحقيق الحل السياسي الشامل.

المحصلة الإجمالية للإيجابي والسلبي من العوامل، هي في مصلحة الإيجابي، في مصلحة تنفيذ القرار، ولكن تثقيفها بشكل حاسم لمصلحة تطبيق القرار ما يزال يحتاج إلى أعلى درجة من العمل الوطني المنظم لأصحاب المصلحة الحقيقية في الحل، أي للمنهويين السوريين الذين يشكلون أكثر من 90% من السوريين، والذين تزداد يوماً وراء الآخر الإشارات والملاح حول ارتفاع احتماليات عودتهم إلى الانخراط في طور جديد من الحركة الشعبية، تشمل كل الأراضي السورية، وبغض النظر عن مساحات السيطرة وعن طبيعة المسيطرين.

الحركة الشعبية القادمة، ومعها محصلة الظروف الدولية والإقليمية، سيسكلان معاً الأساس الموضوعي للتطبيق الفعلي للقرار 2254، وعبره لإعادة الحياة لسورية، ولإعادة ولادتها من جديد...

شؤون عربية ودولية



الكيان وخطوات إضافية باتجاه الهزات الوجودية الكبرى

18

شؤون محلية



السياسات النقدية الترفيعية ومزيد من الافقار والجوع!

08

ملف «سورية 2023»



«الكبتاغون»... النسخة المعاصرة من «قيصر»..

06

شؤون عمالية



معاناة العمال في بلاد المهجر

02

معاناة العمال في بلاد المهجر



الهجرة الى أي مكان حتى إلى أفاصي الأرض بحثاً عن عمل محترم يؤمن أبسط مقومات الحياة بات حلمًا بالنسبة للمواطن السوري وخاصة الشباب منهم حتى لو كلفه ذلك أن يبيع كل ما يملك حتى منزله المتواضع لكي يدفع تكاليف السفر عله يؤمن عملاً في إحدى الدول «حتى لو كلفته هذه المغامرة حياته» يستطيع من خلاله تأمين نفسه وحياته وتأمين مستقبل آمن لعائلته التي بقيت في الوطن ولو اضطر للاعتماد على فرق العملة فقط لكي يستطيع ان يؤمن متطلباته الحياتية والتي ترتفع أسعارها بالداخل باستمرار لا يرحم، مقابل تدني الأجور وانعدام الفرص الحقيقية للعمل والحياة.

يعرضهم لابتزاز أكبر من دون توجيه أية مساعدة من قبل سفارة بلادهم التي من المفترض أنها تمثلهم وتدافع عن مصالحهم فهي تفرض رسوماً مرتفعة عليهم وبالدولار بحجة أنهم يعملون خارج البلاد فلا بد من نههم أيضاً، فعلى سبيل المثال رفعت الدولة سعر جواز السفر إلى مليون ليرة سورية للفوري وقامت نقابة المحامين ولكي لا يتعرض المحامي للفصل بسبب سفره فرضت رسوماً بقدر 500 دولار عن كل سنة خدمة يجب أن يدفعها المحامي المغترب أو الذي يريد السفر حتى لا يرقن قيده من النقابة وكأنه كتب على السوريين أن ينفقوا على الحكومة وهم في بلاد الاغتراب أيضاً ناهيك عن التكاليف التي تتقاضاها السفارات منهم لإنجاز أية معاملة قنصلية. ومع ذلك لا ترى الحكومة ومن وراءها من قوى الفساد من هذا الزيف خسارة للوطن طالما أن مصالحها تسير على ما يرام فلا يهمها هجرة العمال وأصحاب الشهادات والكفاءات خارج الوطن ولم تعمل على وقفه أو معالجة أسبابه وهي بسياساتها وخاصة الاقتصادية منها هي التي تدفع الشباب دفعاً نحو الهجرة وترك بلادهم وعائلاتهم وهؤلاء خسارة كبيرة للوطن لا يمكن تعويضها بعشرات السنين.

ما يتمتعون رغم بساطة أحلامهم بسبب استغلال أغلب الدول للعامل السوري وظروفه الصعبة وتشغيله ضمن راتب لا يؤمن له تكاليف حياته في الغربية من مسكن ومأكل بسبب ارتفاع أسعار المعيشة في تلك البلدان بالمقارنة مع أجره، ولكن مع ذلك العمال السوريون باتوا يعلمون كيف يتغلبون على هذه الصعاب، فالعيش في أدنى المستويات في تلك البلدان أفضل لهم من العيش في بلادهم التي هربوا منها من الجوع والفقر، ولا حل أمامهم سوى تحمل تكاليف المعيشة الغالية خوفاً من العودة بخفي حنين إلى ذويهم وبلادهم وهم يعلمون ألا شيء قابل للتحسن في بلادهم، فمثلاً بات السوريون في الخليج أو العراق ينامون في أماكن عملهم ويعيشون فيها ليوفروا أجره السكن أو يبحثون عن سكن مشترك مع عدة عمال يتقاسمون فيها أجره المنزل، ومنهم من اضطر للنوم في الحدائق والطرقات واقتصر وجباتهم على وجبة واحدة في اليوم.

ابتزاز مضاعف من قبل الحكومة
هذا عدا عن أساليب العنصرية التي يتعرض لها العمال السوريون في بعض البلدان وملاحقتهم قانونياً لأسباب تتعلق بالإقامة وتجديدها وتكاليفها وما إلى ذلك وهو ما

■ ميلاد شوقي

بطالة لا تستثني أحداً

طبعاً الهجرة بحثاً عن عمل لا يبقى مقتصر على العمال فقط، بل لجميع أبناء الوطن وخاصة من حملة الشهادات والتي ترتفع بينهم نسب البطالة بشكل مخيف، وإن كانوا اسمياً يعملون في مهنة إلا أنهم عاطلون فعلاً عن العمل، وهؤلاء أيضاً يفضلون السفر والعمل بأي شيء مقابل أجر بسيط يؤمن لهم حياة مستقرة خالية من الجوع والعوز خاصة أن أماليهم كانوا يولون عليهم وعلى شهاداتهم لكي ينتشلوهم من الفقر ولكن الأحداث وانفجار الأزمة وانعدام فرص العمل رمى حتى أصحاب الشهادات في بطالة مقنعة، فمثال ذلك ما صرح به نقيب المحامين أن 70 % من المحامين العاملين ليس لديهم قضايا وليس باسمه وكالة واحدة خلال العام وهذا يؤكد كلامنا أن هناك بطالة مقنعة من أصحاب الشهادات من مهندسين وأطباء ومحامين وأساتذة.

معاناة الفقر فوق الغربية

والبلدان التي يقصدها أغلب الشباب السوريين هي العراق والإمارات ومصر ولبنان وتركيا لأنها الأقرب إلينا وتكاليف السفر إليها ضمن المستطاع نسبياً ولكن هناك للأسف من لا يحصلون على

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الإعلام النقابي الحاضر الغائب

يحلو للبعض أن يصوّر النجاح الواسع الذي حققه الفضاء الإلكتروني «مواقع الإنترنت وفيس بوك» في الصلة مع الحركة الجماهيرية أو قطاعات مهمة منها وتعبئتها، بأنه بديل للإطار التنظيمي «الأحزاب والنقابات»، وأنها يمكن أن تلعب الدور الذي كانت تلعبه تلك الأحزاب بصلتها المباشرة مع الحركة الجماهيرية، وخاصة الطبقة العاملة، وهذه الفكرة التي يحاول الكثيرون الترويج لها، في ظل التجارب الناجحة التي تم استخدامها في الدعوة للاحتجاجات أو الاعتصامات أو للإضرابات عبر «فيس بوك» وغيرها من القضايا المتصلة بالنشاط الجماهيري والعمالي، لا يمكن أن تكون كما يراى لها بأنها «بديل»، بل هي إحدى الأدوات الهامة التي يمكن استخدامها من أجل إيصال ما يراى إيصاله.

لقد أصبح التطور الهائل في وسائل الاتصالات الحديثة عنصراً هاماً من عناصر نقل الوعي إلى الطبقة العاملة من خارجها، حيث كان المنشور والبيان والجريدة هي الأدوات الأساسية في السابق لإيصال الرأي والموقف الذي يطرح، وهذه الأدوات مازالت تحتفظ بأهميتها ودورها الذي كانت تلعبه، فالأمر الذي تغير هو فقط سرعة إيصالها إلى الجمهور الواسع عبر الوسائط الحديثة المستخدمة، وهذا ما يجب الاستفادة منه واستخدامه بالطريقة التي تجعل نضال الطبقة العاملة في دفاعها عن القضايا الوطنية والديمقراطية والمطلبية ناجعاً.

التبدل الكبير في الأشكال يحتاج إلى معرفة ودراسة بها كي تصبح ذات فعالية، ومؤثرة في طرق العمل والمهام المراد إنجازها، وهي كبيرة ومتشعبة، فرضتها طبيعة الصراع الطبقي والوطني الذي تخوضه الطبقة العاملة دفاعاً عن كرامة الوطن، وعن حقوقها التي يجري الاعتداء عليها وتكبل حريتها، بالقيود التي تمنع عنها أوكسجين المعرفة والوعي، الذي تحاول القوى الرأسمالية وشركاؤها التحكم به واستخدامه بما يخدم برنامجهم الليبرالي المظروح، والذي يَجْمَل بالكثير من المساحيق الخارجية، ذات ألوان عمالية ونقابية، لحرف الوعي العمالي عن نقطة الهدف الأساسية المفترض توجيه النيران تجاهها.

إن واقع الإعلام النقابي الحالي باقتصره على إصدار بعض الأخبار في الموقع الإلكتروني للاتحاد العام لنقابات العمال، لا يمكن أن يؤدي المهمة الجسيمة التي تقع على عاتق الإعلام النقابي، وهي التعبئة والتنظيم ونشر الثقافة الوطنية والعمالية وإبراز الرموز الوطنية الذين ضحوا من أجل الوطن ومن أجل الطبقة العاملة، وهم كثر.

إن القضايا الوطنية والطبقية مترابطة ومتشابكة إلى حد بعيد، وتحتاج إلى تضافر جهود جميع القوى الوطنية والشريفة، وفي المقدمة الطبقة العاملة السورية التي يجري تغييب دورها والتقليل من إمكاناتها الكامنة التي يملكها العمال، والتي ستلعب دوراً أساسياً في عملية التغيير المطلوبة، إلى جانب حماية حقوقها ومكتسباتها التي تحققت بفعل نضال وتضحيات الرواد الأوائل من القيادات العمالية والنقابية منذ عقود.

عمال المكسيك يريدون نقابات مستقلة

على مدى حوالي 80 سنة، كانت الحركة العمالية الرسمية في المكسيك بمثابة ابتزاز للنقابات والعمال ومصدر التلاعب لحماية الشركات وأرباب العمل: في عام 1938 بدأت عملية محاكاة النقابات في المكسيك، وأصبح لكل قطاع عمالي نقابته الخاضعة للحكومة.

■ محرر الشؤون العمالية

جرى تدجين النقابات الرسمية في مجموعة من اتحادات الشركات وعقود الحماية. تم وضع تفاصيل التوظيف والأجور بين رؤساء الشركات والنقابات، الذين حكموا بقبضة من حديد. وتم إحباط محاولات تشكيل منظمات مستقلة من قبل مجالس العمال منذ عام 1959.

منذ الثمانينيات، أصبحت الظروف أكثر تطرفاً. تضافرت عمليات تخفيض قيمة العملة وبيع الأصول العامة وإدخال اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية عام 1994 لزيادة الهشاشة وتسريح العمال، ورفع ساعات العمل وانهيار الأجور. خاضت النقابات المستقلة للمعلمين معركتها ضد هذا الظرف، وسُجن قادة النقابات في الخطوط الجوية المكسيكية والمؤسسات الصحية والتعليمية، لمعارضتهم الخصخصة. وعندما تم بيع السكك الحديدية في البلاد، أُضرب العمال ولكنهم خسروا. وحاولت شركة الكهرباء تحطيم النقابات المستقلة لعمال الكهرباء عام 2012. وعلى الرغم من وجود بعض النقاط المضيئة في النقابات الجديدة، إلا أن العمل بشكل عام كان في موقف دفاعي. وحصل نفس الشيء في شركات التعدين والمناجم.

يطالب عمال المكسيك بنقابات مستقلة عن الشركات والحكومة وتسير حركتهم بصعوبة كبيرة لتتجاوز آثار 80 عاماً من النقابات الرسمية والحكومية التي كانت تعمل ضد الطبقة العاملة



بيميكس الحكومية، فازت قائمة المدراء والفاستين على العمال. يطالب عمال المكسيك بنقابات مستقلة عن الشركات والحكومة، وتسير حركتهم بصعوبة كبيرة لتتجاوز آثار 80 عاماً من النقابات الرسمية والحكومية التي كانت تعمل ضد الطبقة العاملة. وفي نفس الوقت، تحاول الولايات المتحدة التدخل بشتى السبل، كما يحاول المدراء والمالكون السيطرة على النقابات. ولكن الحركة العمالية المكسيكية تتجاوز النقابات الرسمية في كثير من النقاط. وتنشأ منظمات جديدة في العديد من القطاعات.

مفاوضات استمرت 50 يوماً، انتزعت النقابة زيادة أجور بنسبة 8,5%، وزيادة في المكافآت الإنتاجية، والحق في التدخل في مجموعة أكبر من الأمور المتعلقة بمكان العمل. حققت النقابات المستقلة انتصارات انتخابية في أماكن أخرى بنسبة 80% من الأصوات. وفي مصانع أخرى مثل مصنع باناسونيك لأنظمة السيارات، رفعت الولايات المتحدة دعاوى مناهضة للعمال. وأعيدت الانتخابات في جو متوتر. استمر إضراب وكالة الأنباء الحكومية مدة طويلة دون أن تلوح في الأفق حلول لمطالب العمال. وفي نقابة عمال النفط لشركة

بدون النقابات. وخلال الانتخابات النقابية لعام 2022، انتصرت قائمة النقابة الوطنية المستقلة لعمال صناعة السيارات انتصاراً ساحقاً في مصنع جنرال موتورز، بحصولها على 78 % من الأصوات. خلال هذه المعارك، كانت الولايات المتحدة تتدخل بشتى السبل لكسر حركة العمال في المصانع التي تملكها خلال عامي 2021-2022. وكانت وزارة العمل المكسيكية تتدخل لصالح الشركات وتأمّر بإعادة الانتخابات، واتهمت الولايات المتحدة عمال المكسيك بتزوير الانتخابات. وفي

في مواجهة مثل هذه الظروف، كان التقدم بطيئاً بشكل محبط. ولكن في السنوات الأخيرة، حقق العمل المنظم نصيباً من الانتصارات، مثل حركة رفع الحد الأدنى للأجور والمكافآت السنوية عام 2018، وعندما لجأ المالكون إلى الحيل. أُضرب عمال 48 مصنعاً، وفي النهاية استسلم أرباب العمل، وحقق العمال هذا النصر على الشركات الكبرى بغياب النقابات. وجرى فصل 1000 عامل اعتبروا محرضين. واعتدى حراس الشركات على آخرين. وفي شركة كوكا كولا، أُضرب العمال لمدة شهرين وانتصروا على الشركات متعددة الجنسيات

الطبقة العاملة



المغرب إضراب نقابات المعلمين

نظمت خمس نقابات تعليمية، وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التربية الوطنية اختتمت بتنظيم مسيرة في اتجاه مقر البرلمان تطالب بإنصاف الفئات المتضررة من الأساتذة والمعلمين، وتخوض النقابات إضراباً عاماً ليومين متتاليين بدأ من يوم الاثنين، الثاني من الشهر الجاري، احتجاجاً على عدم تجاوب الوزارة مع مطالبها التي توصف بالمشروعة والعادلة. وفي بيان أشارت النقابة إلى أن فشل خطط إصلاح القطاع التعليمي لم يعد بحاجة إلى تفكير لاستنتاج أنه يؤدي إلى هضم حقوق العاملين، وأشارت إلى أن ضمير كل مسؤول نقابي أو إداري شريك في الحوار هو اليوم أمام اختبار إنساني وتاريخي وحقوق متعلق بإنصاف الأساتذة المرتبطين في السلم العاشر خريجي السلم التاسع ضحايا مراسيم أقل ما يمكن وصفها بأنها مجحفة، وشددت على عزمها خوض جميع الأشكال النضالية المكفولة قانوناً، لاسترجاع حقوقها، وستتحمل الجهة الوصائية تبعاتها وانعكاساتها.

فرنسا إضرابات العمال

قرّر الأطباء في فرنسا تمديد إضرابهم لأسبوع إضافي، احتجاجاً على ظروف عملهم السيئة ومطالبة برفع الأجور. وقالت مجموعة «أطباء من أجل الغد» الفرنسية في بيان يوم الاثنين، إن الإضراب سيستمر خلال الأسبوع الممتد من 2 إلى 8 كانون الثاني الجاري، مع تنظيم مسيرة احتجاجية في العاصمة باريس الخميس المقبل. وشهدت نهاية السنة إضرابات واسعة في قطاع النقل في فرنسا، مما أدى إلى اضطراب في الرحلات تزامناً مع موسم الأعياد والعطل. وحسبما أعلنت النقابات، ستمتد هذه الموجة الاحتجاجية العمالية طوال كانون الثاني الجاري، وستشمل عمال قطاعات أخرى. وفي 17 كانون الثاني الجاري يستعد عمال قطاع التعليم الدخول في إضراب جديد، يطالبون الحكومة من خلاله بزيادة الأجور وإلغاء إصلاحها لصندوق التقاعد. وتقول النقابات إن الظروف الاقتصادية القاسية التي تمر بها البلاد، وتوقعات استمرار الركود الاقتصادي وارتفاع مستويات التضخم، تعدّ بسنة احتجاجية مشتعلة.

بريطانيا استئناف إضراب عمال السكك الحديدية

استأنف عمال النقل في بريطانيا الثلاثاء الثالث من الشهر الجاري، حيث يخطط عمال السكك الحديدية لخمس أيام من الإضراب. ويشارك حوالي 40 ألف عامل سكك حديد يعملون لدى، الشركة العامة المشغلة لشبكة السكك الحديدية وتخوض أيضاً 14 شركة قطارات خاصة إضراباً لمدة أربعة أيام بدعوة من نقابة «أر أم تي ونطالب النقابة بتحسين الأجور، في مواجهة التضخم الذي يتجاوز 11% في البلاد، وأيضاً بضمانات حول ظروف العمل. وتتهم النقابة الحكومة بعرقلة المفاوضات. ومن جهة أخرى حذرت الشركة من اضطرابات هذا الأسبوع في عدة أقسام من الشبكة، ودعت البريطانيين إلى عدم السفر إلا إذا كان الأمر ضرورياً. وتعتبر موجة الاحتجاجات الكبيرة التي تضرب البلاد غير مسبوقة منذ عقود. ولا تزال الحكومة متعنتة أمام مطالب المضربين. وقالت النقابة مستعدة لمواصلة الإضراب مهما تطلّب الأمر.

تونس إضراب عمال النقل

دعت نقابة عمال النقل إلى وقفة احتجاجية وإضراب عن العمل، يوم الاثنين الثاني من الشهر الجاري احتجاجاً على عدم الصرف والتأخير في دفع الأجور والمكافآت لعمال الشركة. وقالت النقابة "قررنا الدخول في إضراب مفتوح، إلى حين إعطائنا موعد دفع مستحقّاتنا من الأجور، وأضافت أن الإضراب مستمر إلى حين استجابة الحكومة لمطالب العمال. وفي مساء اليوم التالي أعلنت نقابة عمال قطاع النقل بتونس تعليق الإضراب عن العمل بعد التوصل إلى اتفاق مع وزارة النقل. وقالت النقابة العامة للنقل التابعة للاتحاد التونسي للشغل «تم الاتفاق على تلبية مطالبهم خلال فترة لا تتجاوز يوم 16 كانون الثاني، وعليه وانطلاقاً من حسننا الوطني ومراعاة لأبناء شعبنا يستأنف العمل بشكل طبيعي». وتسعى الحكومة للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي مقابل «إصلاحات حكومية» تشمل خفض الإنفاق وإعادة هيكلة الشركات العامة وتجميد الأجور وخفض دعم الطاقة والغذاء.

ارتفاع جديد في مستوى الإضرابات العمالية



حسب إحصائيات جامعة كورنيل الأمريكية حول الإضرابات العمالية، حدث 374 إضراباً للعمال في العام الماضي 2022، وارتفعت نسبة الإضرابات 39% عن عام 2021. وكتبت مجلة التايم الأمريكية بعنوان «2023: هل سيكون عاماً لإضرابات العمال». إذ تتوقع وسائل الإعلام تصاعد الحركة الإضرابية للعمال من أجل زيادة الأجور منذ الأسابيع الأولى للعام الحالي 2023. وتحول إضراب العمال إلى مادة يومية لوسائل الإعلام الأمريكية في ظل تعمق الأزمات الرأسمالية إلى درجة كبيرة.

■ محمد الفراتي

العام الجديد في أمريكا

أضافت مجلة التايم أن هناك خطر حقيقي لحدوث ركود في العام الحالي. لقد مر أكثر من عام ونصف منذ أن بدأت موجات الإضرابات العمالية في اجتياح البلاد. ترك آلاف العمال وظائفهم من أجل ظروف أفضل، وتزايدت الحملات طويلة المدى لتنظيم العمال في النقابات. كانت الإضرابات في ارتفاع، حتى قبل انتشار الوباء، حيث بلغت أعلى مستوى لها منذ 17 عاماً في 2019، عندما حدث 25 إضراباً رئيسياً عن العمل.

إن تراجع سوق العمل وارتفاع مستوى البطالة، وازدياد التسريح، ومجمل الظروف الاقتصادية السيئة حالياً تعني أن النضال العمالي قد يتسارع في العام الحالي 2023 حسب مجلة التايم. وخاصة أن الشركات ترفض توقيع العقود وتسرح العمال في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، مما يعني ازدياداً في مستوى الحركة العمالية وإضرابات العمال.

لقد ودع عمال أمريكا عام 2022 بالإضرابات ضد هذه الظروف، فعندما سرحت CNN وبارفيد مئات العمال، سار 1100 من المراسلين والمحربين في نيويورك تايمز للاحتجاج على عدم إحراز تقدم في مفاوضات العقود، في أول إضراب للجريدة منذ 20 عاماً حسب مجلة جاكوبين. وبعد إعلان شركات كبيرة مثل بيبسي كولا وأمازون تسريح عمال، أضرب 78 ألفاً من عمال الطيران في شركة يونايتد إيرلاينز مطالبين بتصحيحهم العادل من الأرباح.

كان لسلسلة الحملات المنظمة لعمال المطارات والمقاهي وغرف الأخبار والمستودعات تأثير كبير على نشوء المنظمات النقابية. واختار سائقوا الشاحنات وعمال صناعة السيارات «قادة نقابيين متشددين تجاه حقوق العمال». وعلقت مجلة التايم على هذه الظروف: بين عامي 2026-2036 ستشهد الولايات المتحدة تقلصاً في القوى العاملة مما يعني أن العمال سيكون لديهم المزيد من الظروف التي تولد القوة للمطالبة بالتغييرات.

ستصل العديد من القضايا إلى ذروتها بداية 2023 مع انتهاء صلاحية عقود العمل في الشركات الكبيرة. وسوف تبحث نقابات عمال السيارات والشاحنات عن عقود جديدة مع الشركات الثلاث الكبرى: جنرال موتورز وفورد وستيلانتيس، المجموعة التي تدير كرايسلر حالياً.

كما أن نقابة الكتاب التي تمثل العديد من الكتّاب التلفزيونيين والسينمائيين، لديها عقد حالي سينتهي في أيار المقبل. وسينتهي أكبر عقد مفاوضة جماعية للقطاع الخاص في البلاد، بين سائقي الشاحنات وعمال البريد في 31 تموز. ويشمل عقد عمال الشاحنات أكثر من 340 ألف عامل. ويذكر أن الإضراب الأخير لعمال شركة الطرود البريدية المتحدة كان في عام 1997. وستحدث مواجهة رئيسية للعمل المنظم في اقتصاد القطاع الخاص في عام 2023.

كان الشهر الأخير من العام الماضي شهراً للإضرابات، وبعضها مستمر منذ عدة أسابيع «إضرابات طويلة الأمد». ففي النصف الثاني من الشهر الماضي، توصلت جامعة كاليفورنيا إلى اتفاق مبدئي مع حوالي 36000 موظف سينتهي أكبر إضراب أكاديمي في تاريخ الولايات المتحدة، الإضراب المستمر لسنة أساييغ، إذ حصل العمال على زيادات في الأجور تصل إلى 55%. كما أضرب 100 ألف من عمال السكك الحديدية في مختلف الولايات.

وقد ودع عمال أكبر جريدة في بيتسبورغ «جريدة بيتسبورغ بوست غازيت» عام 2022 باستمرار إضرابهم منذ ثلاثة أشهر بقيادة نقابة عمال الجرائد لأن آخر زيادة حصلوا عليها كانت بتاريخ 1/1/2006. بالإضافة إلى فقدان التأمين الصحي كجزء من سياسة الشركات لتقليص المصاريف، وهو ما رفضه العمال. وأضرب عمال ستاركس في 100 موقع، كما وصل التنظيم

النقابي في ستاركس إلى 270 موقعاً منتصف كانون الأول 2022. وتستعد 16 ألف ممرضة في مشافي نيويورك للإضراب يوم 9 كانون الثاني. من جهة أخرى تتواصل حركة الـ 15 دولاراً للساعة والمستمرة منذ عام 2018، إذ استطاعت الحركة تحقيق زيادة الأجور بـ 70 مليار دولار لـ 24 مليون عامل داخل الولايات المتحدة. وأعلنت الحركة أن 30% من القوى العاملة في البلاد على طريق انتزاع الحد الأدنى للأجور: 15 دولاراً للساعة الواحدة. لقد أقرت 10 ولايات قانون الحد الأدنى الجديد للأجور، وخاضت الحركة هذه المعركة في 300 مدينة أمريكية و60 بلداً حول العالم.

موجة في بريطانيا وفرنسا

كتبت جريدة وولستريت جورنال بتاريخ 23 كانون الأول 2022 أن بريطانيا وفرنسا تواجهان موجة من الإضرابات العمالية. وحسب ما نشر على موقع BBC عن استعدادات الإضرابات العمالية خلال شهر كانون الثاني 2023، ستنظم العديد من القطاعات العمالية الإضراب عن العمل من أجل الأجور بين 3-19 كانون الثاني الحالي، وسيشمل ذلك عمال الطرق السريعة والسكك الحديدية والباصات والإسعاف والمعلمين والمرضات وتعليم القيادة. كما دخلت قوة الحدود في إضراب عن العمل من أجل الأجور والمعاشات التقاعدية وتشمل هذه القوة الضباط وموظفي فحص جوازات السفر الذي

دخلوا في إضرابين بين يومي 23-26 كانون الثاني، 28-31 كانون الثاني. وحدثت العديد من الإضرابات نهاية العام الماضي في الجامعات والمشافي ومرافق النقل وغيرها، شاملة ويلز وسكوتلندا وإنكلترا.

وقد شهدت فرنسا إضراباً عاماً في الخريف الماضي من أجل الأجور بمشاركة آلاف العمال في جميع أنحاء فرنسا «إحصاءات جريدة لوموند عن خريطة الإضراب العام»، وتلاه إضراب عام ثان بعد أسبوع، يواصل العمال في مختلف أنحاء فرنسا تنظيم الإضرابات من أجل الأجور. حيث أضرب عمال السكك الحديدية يوم عطلة عيد الميلاد، كما هددوا بإضراب في يوم رأس السنة. في ظل موجة الاستياء المتزايد لعمال القطاع العام في فرنسا، والذين يطالبون بتحسين الأجور وظروف العمل مع تصاعد التضخم. وقد شل الإضراب أعمال النقل وكلف الحكومة الفرنسية 100 مليون يورو حسب تصريحات وزير النقل.

ويتواصل إضراب الأطباء في فرنسا للأسبوع الثاني منذ 26 كانون الأول، داعياً إلى مضاعفة رسوم الاستشارة الأساسية للأطباء العاميين من 25 يورو إلى 50 يورو، بالإضافة إلى تحسين ظروف عملهم بشكل عام. ويستعد الأطباء لمسيرة كبيرة يوم 9 كانون الثاني في باريس. ودخل عمال النقل في غرونوبل في إضراب عن العمل يومي 3-5 كانون الثاني، وجرى تعليق حركة الترام في المدينة.

توصلت جامعة كاليفورنيا إلى اتفاق مبدئي مع حوالي 36000 موظف سينتهي أكبر إضراب أكاديمي في تاريخ الولايات المتحدة لستة أسابيع

التسلل الإماراتي وحماس المعلق الأمريكي!



السوري، يتطلب عدة أمور: تفاهم عميق بين أطراف ثلاثي أستانا وحول كل القضايا الأساسية بما يخص سورية. المضي بالتسوية السورية التركية إلى الحد الأدنى الكافي لكسر العقوبات والحصار الغربي، ولوضع الأساس القانوني والسياسي لعملية إعادة توحيد الجغرافيا السورية لاحقاً. ضمان دور للصين تحديداً، وربما الهند أيضاً، في خلفية المشهد، حين الوصول إلى مرحلة إعادة الإعمار.

ضمان موافقة «أعلى الأقل عدم اعتراض» الدول العربية الأساسية، وهنا نتحدث عن السعودية، وعن مصر بشكل أساسي. بهذا المعنى، يمكن الاستفادة من التسلل الإماراتي وقلبه على الدافعين باتجاهه، عبر تحويله إلى مدخل إضافي لتحقيق التطويق الكامل المطلوب، عبر العناصر الأربعة السابقة...

عاملان إضافيان

يضاف إلى كل ما سبق عاملان أساسيان في فهم الأمور، لا يجوز إهمالهما بحالٍ من الأحوال:

العامل الأول: هو أنّ كل الدول تقريباً، واستجابة للتغيرات الفعلية في موازين القوى الدولية، فإنها تبحث عن آليات لإعادة التوضع بما يتناسب مع العالم الجديد، الذي تتضح معالمه أكثر فأكثر، والإمارات نفسها، ورغم دورها وتوضعها التاريخي المعروف، بما فيه عبر اتفاقات التطبيع سيئة الذكر، إلا أنها تواصل تعميق علاقاتها بكل من الصين وروسيا، وحتى أنها قد بدأت بتسوية علاقاتها مع تركيا، وفتح الباب نحو تسوية علاقاتها لاحقاً مع إيران. وهذا يعني: أنّ التوضع القلق الراهن للإمارات، ورغم وضوح أغراضه الانية، إلا أنه يمكن أن يتم احتواؤه وتحويله نحو ضفة أخرى مع الزمن.

العامل الثاني: هو أنّه لا يمكن الاستهانة إطلاقاً بقدرة الغربيين والأمريكان على التخريب، وعلى العمل ضد ثلاثي أستانا، وضد الطريق نحو تطبيق 4522، ولذلك فإنّ الاحتواء التدريجي لادوار الغربية، وباستخدام الإمارات ضمناً إنّ تطلب الأمر، هو أمرٌ لا بد منه لتذليل العقبات المتعددة، التي لا بد أن تنتشأ، ولا بد أنها ستُخلق على طريق الوصول نحو تنفيذ 4522 ونحو إنهاء حالة الخراب في مجمل منطقتنا...

وهدفه بالحد الأقصى هو التعطيل والتخريب متى استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وخاصة عبر محاولة دعم المتشددين ضد التسوية السورية التركية لدفعهم نحو عناءٍ هدام، لعل وعسى يتم تخريب العملية.

هدف الحد الأدنى، في حال لم يتم التمكن من تخريب التسوية ومن تعطيل الطريق الذي رسمته أستانا باتجاه تنفيذ 4522، أنّ تكون الإمارات باباً خلفياً للغرب يحاول من خلاله تحسين شروطه ضمن القادم...

لتحقيق أيٍّ من الهدفين، فإنه من المفهوم تماماً، أنه كان لا بد من قنابل دخان أمريكية كثيفة للإبحاء بأنّ الإمارات تشق عصا الطاعة، وأنها تعمل بشكل مستقل عنها وعن «إسرائيل»... ولذا فإنّ دعاية مركزة قد جرى تعميمها خلال الأيام الماضية، توجي وكأنا الإمارات قد قلبت الأمور في سورية رأساً على عقب، وكأنا يمكنها أن تفعل أي شيء ذي بال، في حين أنّ وزنها الفعلي هو وزن الريشة في الصراع السوري، ووزنها الحقيقي يتأتى من الوساطة التي تعمل عليها منذ سنوات، وممن وراء تلك الوساطة.

كيف سيتعامل

ثلاثي أستانا مع هذا التسلل؟

ليس من الصعب على ثلاثي أستانا أن يفهم الدور الحقيقي الذي تحاول الإمارات لعبه، ولكنه مع ذلك لن يقطع مع هذا الدور بشكل تام، ولن يقف في وجهه بشكل حاسم، ليس لأنّه قد يؤدي إلى تفاهم ما مع الغرب حول سورية كما قد يظن البعض؛ لأنّ القناعة المشتركة اليوم بين روسيا وإيران وتركيا أنّ الغرب لا يريد التفاهم لا في سورية ولا في أية نقطة أخرى حول العالم، ولا مصلحة له بأيّ تفاهم، وكل من يسعى أو ينتظر تفاهماً معه، سيكون شأنه شأن من انتظر تطبيق اتفاقيات مينسك لمدة ثماني سنوات، بينما كان الأمريكي والأوروبي يعدان العدة للانقلاب على الاتفاق، وللدفع نحو الحرب.

المنطق الضمني لثلاثي أستانا في التعامل مع التسلل الإماراتي، هو أنه سيتم التفاوض عنه، وربما حتى الترحيب به، طالما لم ينتج عنه أي هدف، أو حتى أي تهديد حقيقي للمرمى. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فثلاثي أستانا يعلم بشكل يقيني، أنّ استبعاد الولايات المتحدة بشكل ناجح وكامل من الشأن

الحدث الرئيسي خلال الأسبوعين الماضيين بما يخص سورية، كان اللقاء الثلاثي لوزراء دفاع سورية وروسيا وتركيا في موسكو. وهذا الحدث بقي طوال هذه الفترة في بؤرة التركيز الإعلامي والسياسي في كل المنابر والدوائر المعنية والمهتمة بالشأن السوري.

■ المحرر السياسي

إلى تعميقها ووضعها ضمن السياق العام للمتغيرات المتعلقة بسورية والمنطقة. لا بد من السؤال بداية: ما هي المهمة وراء التطبيع الإماراتي مع سورية، ليس اليوم، بل ومنذ ثلاثة أعوام مضت على الأقل؟

هذا السؤال سبق أنّ أجابت عليه قاسيون مراراً، والجواب باختصار هو التالي: بينما تقوم الولايات المتحدة ومعها «إسرائيل» بالضغط من جهة، فإنّ وظيفة الإمارات ضمن هذا الفريق أن تكون هي الحامل غير المعلن لعروض الصفقات من الجانب الأمريكي و«الإسرائيلي». وكل ذلك تحت شعار عام، هو شعار «الخطوة مقابل خطوة»، والذي لا علاقة له لا بتطبيق 4522 ولا بإنهاء معاناة السوريين، ولا حتى باستعادة الوحدة الجغرافية السياسية لسورية... ولكنه يخص العمل الأمريكي «الإسرائيلي» على تحويل تقسيم الأمر الواقع إلى تقسيم دائم، والعمل مع كل من يستعد للتعاون لتأريض دور ثلاثي أستانا، ولتركيب «المستفقع» وإطالة، ولمنح المتشددین والفاسدين في الطرفين، هوامش يستطيعون من خلالها القفز على الحبال وابتزاز الأطراف المختلفة، وخاصة أطراف أستانا، والإبحاء بالاستعداد للقفز إلى الحبل الغربي متى تم الضغط عليها.

واليوم؟

اليوم تراجع الوزن الأمريكي أكثر وأكثر في سورية مع تعمق تآهات ثلاثي أستانا، وتراجعت إمكانيات القفز على الحبال أيضاً. ولذلك فإنّ الإمارات فيما نعتقد، ومجدداً، تنفذ مهمة «اقتحامية» موكلة لها من الأطراف المعتادة نفسها.

هدف المهمة يتلخص بالتالي:

الدخول على خط ثلاثي أستانا باسم «العرب». شكل الدخول هو الوسيط والداعم،

وهذا ليس مستغرباً بطبيعة الحال؛ فالمعلوم أنّ هذا اللقاء هو ثمرة عمل طويل الأمد من ثلاثي أستانا، وأنه خطوة على مسار سليله ليست فقط لقاءات على مستوى الخارجية والرئاسية بين تركيا وسورية، بل وأيضاً سليله وضع الأساس الحقيقي للبدء بتنفيذ الحل السياسي وفق 4522 بشكل كامل، ناهيك عن أنّ التسوية السورية التركية ستقوض واحدة من أهم الأدوات الأمريكية في التخريب والابتزاز، ونقص هذا الحصار والعقوبات.

كل هذا طبيعي ومفهوم، ولكنّ ما يبدو مثيراً للريبة والتساؤل، هو أنّه بعد زيارة وزير الخارجية الإماراتي إلى سورية قبل أيام قليلة، بدأت حملة إعلامية وسياسية ضخمة، قادها مسؤولون في الكونغرس وفي الخارجية الأمريكية، «ضد الإمارات»، الحملة تهدد الإمارات بالويل والثبور وعظائم الأمور إنّ هي «طبعت علاقاتها مع الأسد»؟!

ما الجديد؟

أما أنّ الإمارات قد طبعت علاقاتها مع النظام السوري، فهذا أمر قد حدث منذ سنوات، منذ ثلاث سنوات تقريباً. ولم نسمع منذ ذلك الحين وحتى اللحظة تهديدات أمريكية بالحدة التي نسمعها الآن موجهة للإمارات بما يخص عملية التطبيع هذه. وللتذكير فقد شملت عملية التطبيع هذه ليس افتتاح السفارات المتبادل فحسب، بل وأيضاً زيارات متبادلة على أعلى المستويات. وليست الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الإماراتي بالأمر النافر عن مسار واضح ومعلن وقديم، أي أنّ فهم الحملة الأمريكية يحتاج إلى تغيير زاوية النظر، ويحتاج

«الكبتاغون»... النسخة المعاصرة من «قيصر»...



قبل أبة كلمة عن قانون العقوبات الجديد وغاياته، ينبغي التذكير أنّ الرعاية الأمريكية لتجارة المخدرات في أمريكا الجنوبية وفي أفغانستان وفي أماكن أخرى من العالم، هي أمر مثبت ليس بالوفائع السياسية فحسب، بل وباعترافات المسؤولين الأمريكيين؛ ولعل أبرزها تلك الخاصة بدور المخابرات المركزية الأمريكية في تجارة المخدرات في كولومبيا، وتمويل نفسها وعملياتها القدرة من تلك التجارة. وكذلك فإنه تحت الاحتلال الأمريكي بالذات، تحولت أفغانستان من إنتاج 5-10% من الأفيون العالمي، إلى إنتاج 90% منه...

■ مركز دراسات قاسيون

ربما هذه المقدمة ضرورية لتحديد الادعاءات الكلامية الفارغة للأمريكان وأتباعهم، ولمحاولة فهم ماذا يريد الأمريكان حقاً من فرض قانون كهذا، وفي توقيت كهذا..

وقع الرئيس الأمريكي، بايدن، في الثالث والعشرين من الشهر الماضي كانون الأول 2022، [قانون إقرار الدفاع الوطني لعام 2023](#)، وهو قانون فيدرالي للولايات المتحدة، يحدد ميزانية ونفقات وزارة الدفاع الأمريكية لكل سنة مالية ويصدر سنوياً. ويشمل القانون كل عام عدداً من الأحكام والقوانين التي يتم إقرارها تحت عناوين فرعية واسعة النطاق، ترتبط ليس بوزارة الدفاع فحسب، بل وأيضاً بوزارات أخرى، مثل: وزارة الخارجية ووزارة الأمن الداخلي وأجهزة الاستخبارات. وشملت نسخة القانون لعام 2023، ما يسمى بـ «قانون الكبتاغون»، تحت الباب 1238، بعنوان «الاستراتيجية بين الوكالات لتعطيل وتفكيك إنتاج المخدرات والإتجار بها، والشبكات ذات الصلة المرتبطة بنظام بشار الأسد في سورية»، وأتى ذلك تحت العنوان الفرعي: «الأمور المتعلقة بسورية والعراق وإيران». ومن الجدير بالذكر قبل الخوض بتفاصيل هذا «القانون»، أن ما يسمى بـ «قانون قيصر» كان أيضاً جزءاً من قانون إقرار الدفاع الوطني في نسخته السنوية لعام 2020.

ماذا يقول «قانون الكبتاغون»؟

نص القانون ليس طويلاً، لذلك فإنّ ما سنورده منه تالياً، يشمل تقريباً كل ما ورد فيه، والذي يبدأ بالمغزى لدى الكونغرس

من وضع القانون، حيث يقول في بدايته: إنه في تقدير الكونغرس، فإن «تجارة الكبتاغون المرتبطة بنظام بشار الأسد في سورية تشكل تهديداً أمنياً عابراً للحدود، ويجب على الولايات المتحدة تطوير وتنفيذ استراتيجية مشتركة بين الوكالات، لمنع وتجريد وتفكيك شبكات إنتاج المخدرات والإتجار بها المرتبطة بالأسد».

وينص القانون على الاستراتيجية المطلوبة، والتي تحدد أنه «في موعد لا يتجاوز 180 يوماً بعد تاريخ سن القانون» يتوجب على وزير الخارجية بالتشاور مع بعض المسؤولين الذين يحددهم القانون «تقديم استراتيجية مكتوبة» مع ملحق سري، إذا لزم الأمر- إلى لجان الكونغرس المناسبة، لتعطيل وتفكيك إنتاج وتهريب المخدرات والشبكات ذات الصلة المرتبطة بنظام الأسد في سورية». ووفق القانون يجب أن تشمل الاستراتيجية ستة أشياء:

«أ- خطة مفصلة ل: (1) استهداف وتعطيل وتفكيك الشبكات التي تدعم بشكل مباشر وغير مباشر البنية التحتية للمخدرات التابعة لنظام الأسد، لا سيما من خلال الدعم الدبلوماسي والاستخباراتي لتحقيق إنفاذ القانون؛ و (2) بناء قدرات مكافحة المخدرات للبلدان الشريكة من خلال المساعدة والتدريب لخدمات إنفاذ القانون في البلدان «عدا عن سورية» التي تتلقى أو تنتقل عبرها كميات كبيرة من الكبتاغون؛

ب- (1) تحديد البلدان التي تتلقى أو تنتقل عبرها كميات كبيرة من الكبتاغون؛ (2) تقييم قدرة هذه البلدان في مجال مكافحة المخدرات لاعتراض أو تعطيل تهريب الكبتاغون؛ (3) تقييم المساعدة وبرامج التدريب الحالية

التي تقدمها الولايات المتحدة لبناء مثل هذه القدرات في هذه البلدان؛

ج- استخدام العقوبات، بما في ذلك العقوبات بموجب قانون قيصر... والإجراءات ذات الصلة لاستهداف-بشكل مباشر أو غير مباشر- الأفراد والجهات المرتبطة بالبنية التحتية للمخدرات التابعة لنظام الأسد؛

د- استخدام العلاقات الدبلوماسية الدولية المرتبطة بحملة الضغط الاقتصادي ضد نظام الأسد، لاستهداف بنيته التحتية الخاصة بالمخدرات؛

هـ- الاستفادة من المؤسسات المتعددة الأطراف والتعاون مع الشركاء الدوليين لتعطيل البنية التحتية للمخدرات التابعة لنظام الأسد؛

و- تنظيم حملة إعلامية عامة لزيادة الوعي بمدى ارتباط نظام الأسد بتجارة المخدرات المحظورة».

حملة ضخمة للدفع بالقانون

كان عضو مجلس النواب الأمريكي، فرينش هيل، من المساهمين الأساسيين في وضع مسودة هذا القانون، وكان قد قال حول الموضوع: إن الكبتاغون وصل إلى أوروبا، ووصله إلى أمريكا هو مجرد مسألة وقت. وقال هيل حول القانون الذي ساهم فيه: «أنا فخور بهذا الإنجاز، وسأواصل العمل بلا كل

القانون لا يمكنه ان

يكون اداة في وقف

إنتاج الكبتاغون بل

على العكس تماماً

سيؤدي إلى زيادة

إنتاجه لتعويض اية

خسائر ناجمة عن

المصادرات التي

يمكن ان تحصل

لمنع نظام الأسد من تعزيز نفوذه والانتشار الدولي للكبتاغون». وكان هيل قد وقع على [رسالة](#) في تموز 2022 وجهها لوزير الخارجية الأمريكي، بلينكين، حول ضرورة تضمين «قانون الكبتاغون» في قانون إقرار الدفاع الوطني، الأمر الذي لم يحصل في نسخة القانون لعام 2022، وقال في الرسالة: «تعتبر تجارة الكبتاغون أحد أسباب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ولها آثار سلبية على الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها». وكان هيل قد عبّر عن خيبة أمله عندما لم يتم تضمين سورية من قبل البيت الأبيض في [مذكرة](#) وردت فيها قائمة الدول الأساسية لإنتاج المخدرات أو نقلها، حيث إن القائمة شملت 22 دولة، معظمها في أمريكا الجنوبية أو البحر الكاريبي، أي لها علاقة مباشرة أو على الأقل قريبة جغرافياً من أمريكا، وبعض الدول التي ظهرت على هذه القائمة سابقاً، مثل: أفغانستان والهند وباكستان. لذلك على الأقل حتى منتصف شهر

أيلول 2022 لم يكن مخططاً أن تكون سورية ضمن القائمة، ولا أن يكون هذا القانون ضمن قانون إقرار الدفاع الوطني لعام 2023، حسب البيت الأبيض. ومع ذلك لاحقاً تم تضمين هذا القانون، ووقع عليه الرئيس الأمريكي.

وخلال الفترة التي كان يتم العمل فيها على القانون، كان هناك تركيز كبير على الموضوع



والهدف تكريس الفوضى والعمل ضد أستانا!



يمكن لقانون الكبتاغون أن يستخدم كما قانون قيصر من قبله أي كاداة ضمن المشروع المسمى خطوة مقابل خطوة أي بوصفه أداة إضافية في عملية الابتزاز والتفاوض

حيث ستحاول الولايات المتحدة وعبر هذا القانون وغيره أن تلغي مفاعيل عمل ثلاثي أستانا، الذي بات يتحدث بشكل علني أو شبه علني بأنه ماض ليس فقط في التسوية السورية التركية، بل وأيضاً نحو تطبيق 2254 ونحو حل الأزمة السورية دون مشاركة الأميركيين، وبالرغم منهم إن احتاج الأمر ذلك...

يضاف إلى ذلك، أن هذا القانون نفسه، يمكنه أن يستخدم كما قانون قيصر من قبله، أي كاداة ضمن المشروع المسمى «خطوة مقابل خطوة»، أي بوصفه أداة إضافية في عملية الابتزاز والتفاوض بغرض التحكم بتناسبات القوى داخل سورية وفي محيطها، على أمل تحقيق هدفين، الأول: هو تمديد عملية الاستنزاف قدر الإمكان، والتي بموجبها لا يجري استنزاف وتخريب سورية وحدها، بل وتجرى عملية منظمة لاستنزاف كل دول المنطقة لمصلحة الكيان «الإسرائيلي»، وكذلك استنزاف الخصمين الدوليين الأساسيين، أي روسيا والصين بالحد الأدنى عبر منع مشروعاتهما الاستراتيجية من استكمال حقيقة: أي الحزام والطريق، والأوراسي... وهما المشروعان اللذان لا يمكن لهما أن يستكسلا ما دامت منطقتنا التي تشمل سورية ولبنان والعراق وتركيا وإيران ومعها مصر والسعودية، في حالة من التوتر والاستنزاف والصراعات... واشتعال الأزمة في سورية واستمرارها، بات ممكناً أساسياً للخراب في هذه المنطقة بأسرها، وربما أخطر من ذلك بالنسبة للأمريكان، أن حل الأزمة السورية بالذات، ولأنها باتت نقطة تشابك لمجمل الصراعات القائمة في المنطقة، من شأنه أن يقدم مفتاحاً لحلحلة جملة من الأزمات الإقليمية التي يستثمر فيها الأميركيان عبر عقود.

المخدرات، ولكنه فقط يخدم كذريعة إضافية لتضييق الحصار على سورية، ووقف دخول مواد إضافية لا تغطيها العقوبات الحالية. كما أنه يخدم تشديد الرقابة على دول الجوار لمنعها من أن تكون خياراً في كسر الحصار الخائف على سورية والسوريين.

التوقيت؟

ربما ينبغي التذكير بأن «قيصر» هو الاسم الرمزي الذي حملته قانون العقوبات الأوسع على سورية، والذي حمل اسم وشعار «حماية المدنيين»، والتذكير ضروري لأن العقوبات لم تكن ولن تكون لها أية علاقة حقيقية بحماية المدنيين، بل أثبتت أنها أداة سياسية-اقتصادية، تم من خلالها تعميق مأساة السوريين، دون أن تؤثر فعلياً على النظام السوري كما كانت الادعاءات، بل على العكس من ذلك، فإنها فتحت أبواباً عديدة أمام تجار الحرب والمتشددين من كل الأطراف لتكريس نفوذهم على الناس، من خلال توسيع السوق السوداء والإجرامية إلى الحدود القصوى، بحيث باتت هي السوق الأساسية... أي أن قانون قيصر قد أسهم بشكل ملموس ليس في تدمير أي اقتصاد منتج في سورية فحسب، بل وفي تكريس طابع مافيوبي للدورات الاقتصادية في مختلف المناطق السورية.

الآن، ومع قانون «الكبتاغون»، فإن الأمر في الجوهر هو نفسه... بعد وقت غير طويل سيصبح واضحاً للجميع، أن محاربة تجارة الكبتاغون ليست أكثر من شعار وهمي، شأنها شأن حماية المدنيين في قانون قيصر، بينما الهدف الفعلي هو محاولة توسيع أدوات التحكم الأميركية ليس في سورية وحدها، ولكن خصوصاً في الدول المجاورة لها، وبالتحديد عبر الأردن ومن ثم العراق؛

ليس بالأمر الجديد بما يخص مكافحة الإتجار بالمخدرات، بل هو أمر معروف ومختبر بشكل كبير، وفي عدة أماكن في العالم: حين لا يتم إنهاء عملية إنتاج المخدرات في مكان من الأماكن، فإن تهريبه سيستمر أبداً تكن الجهود المبذولة في المراقبة والتضييق، بل وكما زادت الرقابة زاد الإنتاج... وذلك كله بافتراض أن لدى الأميركيين أية نية حقيقية في إيقاف تجارة الكبتاغون، والواقع والتاريخ يقولان: إن السلطات الأميركية وأجهزتها الاستخبارية هي الشريك الأكبر في القسم الأكبر من عمليات الإتجار بالمخدرات حول العالم.

أبعد من ذلك، فإن هذا القانون يعطي الصلاحية لأمريكا لتواجد أكبر في دول الجوار بالدرجة الأولى، والتي ستعاون مع الولايات المتحدة، ورقابة أمريكية أشد فيما يتعلق بموضوع العقوبات بذريعة مكافحة المخدرات. ووفق القانون، يمكن للولايات المتحدة أن تفرض أية عقوبات تراها ضرورية لاستهداف إنتاج المخدرات، ولا توجد أية ضوابط تمنع الولايات المتحدة من فرض عقوبات كهذه على سورية، أو أية دولة أخرى، أو معايير واضحة لما يمكن أن تكون ذريعة لهذه العقوبات، بما أن الاستهداف يمكن أن يكون مباشراً أو غير مباشر. بكلام آخر، هذا القانون لا يهدف لا من قريب ولا من بعيد لتحسين الوضع في سورية، أو وضع حد لإنتاج وانتشار وتعاطي

في الإعلام، وفي مراكز الأبحاث- الغربية، وبالتحديد الأمريكية، وأيضاً جهات إعلامية وبحثية عربية، أو على الأقل شكلياً عربية، ولكن بنمويل على الأغلب يمكن إذا تم النظر فيه أن يوصلنا إلى عنوان في واشنطن. وبالرغم من أن القانون شكلياً بسيط وموجز، إلا أنه بالتأكيد يحمل في طياته ما هو أبعد وأكبر من حجمه، ولذلك رافقته حملة إعلامية ضخمة- غريباً وعريباً.

ما هو تأثير القانون؟

كنقطة بداية، ومن منظور قانوني، فإن هذا القانون فيه الكثير من الكلام العام والفضفاض، وهو خال من أية معايير حقيقية فيها أي وضوح قانوني، ما يعني أن سقف الأدوات التي يمكن استعمالها في تنفيذه هو سقف مفتوح، يمكن أن يشمل كل شيء وأي شيء. كما أنه ضمن المعطيات الحالية للقانون، فالدولة السورية لا يمكنها أن تكون شريكة في تنفيذ القانون، كما إن القانون يحدد النظام السوري بوصفه الجهة المتورطة والمستهدفة، لذلك فالقانون فعلياً لا يمكن له أن يكون أداة في وقف إنتاج الكبتاغون، بل يمكنه نظرياً فقط أن يكون أداة في حصار تصدير ذلك الإنتاج، وهذا على العكس تماماً، سيؤدي إلى زيادة الإنتاج لتعويض أية خسائر ناجمة عن المصادرات التي يمكن أن تحصل. وهذا الأمر

قانون قيصر قد أسهم بشكل ملموس ليس في تدمير أي اقتصاد منتج في سورية فحسب بل وفي تكريس طابع مافيوبي للدورة الاقتصادية فيه



السياسات النقدية الترقيعية ومزيد من الفقر والجوع!

عدّل المصرف المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة بتاريخ 2023/1/2، بحيث أصبح 4522 ليرة مقابل كل 1 دولار، بعد أن كان 3015 ليرة، أي بنسبة زيادة قدرها 50% دفعة واحدة.

■ عاصي اسماعيل

قبل يوم من التاريخ أعلاه كان المصرف المركزي قد أعلن عبر صفحته الرسمية ما يلي: «يستمر مصرف سورية المركزي بمراقبة استقرار سعر الصرف في السوق المحلية واتخاذ كافة الوسائل والإجراءات الممكنة لإعادة التوازن إلى الليرة السورية، ومتابعة ومعالجة كافة العمليات غير المشروعة التي تنال من استقرار سعر الصرف».

أي إن خطوة رفع سعر الصرف، بحسب المركزي، تعتبر إحدى وسائل إعادة التوازن إلى الليرة، والإجراءات المتخذة من قبله أدت إلى خفض سعر الصرف في السوق الموازي! فالدولار الموازي انخفض بحسب المركزي، لكن الأسعار لم تنخفض بما يعادل نسبة هذا الانخفاض على أرض الواقع!

فما هي فائدة التدخل الرسمي بسوق الصرف إن لم تنعكس على معيشة المواطنين إيجاباً بالمحصلة؟!

وما هي الآثار الكارثية التي تنتظر المواطنين جراء تداعيات خطوة رفع سعر الصرف الرسمية أعلاه؟

وهل تكفي الإجراءات والسياسات النقدية منفردة، أم إنها ترقيعات دون جدوى؟

سلسلة رفع أسعار سنبدا ولن تنتهي!

النتيجة الأولية المحسومة هي أن رفع سعر الصرف رسمياً، وبهذه النسبة الكبيرة دفعة واحدة، ستتبعه سلسلة من زيادة الأسعار على السلع والخدمات.

وهذا ما تمت الإشارة إليه خلال حديث السيدة مها عبد الرحمن المدير المشرف وعضو لجنة الإدارة في مصرف سورية المركزي ضمن برنامج المختار على إذاعة المدينة إف إم بتاريخ 2023/1/2، بأن: «هناك تغييراً في الأسعار مع بداية السنة المالية وكل سياساتنا تصب في ضبط سعر الصرف».

فإذا كانت البداية رسمياً تمثلت برفع سعر مادة البنزين أوكتان 95، فإن ذلك يعني أن بقية المشتقات النفطية بطريقها إلى الرفع الرسمي أيضاً، وكذلك بقية المواد المستوردة الممولة رسمياً «بعض الأغذية والأدوية وغيرها»، وستقوم كافة الفعاليات الاقتصادية الحكومية بإعادة حساب تكاليفها، وبالتالي ستقوم برفع أسعار منتجاتها وخدماتها!

فالرفع السعري الرسمي لأية سلعة أو مادة أو خدمة، وبأية نسبة، سيكون عبارة عن مهماز لسلسلة غير منتهية من الارتفاعات السعرية التي ستطال كافة المواد والسلع والخدمات في الأسواق، وهو ما درجت عليه العادة، بل وغالباً ما يتم تجاوز نسب الرفع في الأسواق عن نسب الرفع الرسمي، ناهيك بأن الارتفاعات السعرية في الأسواق لم تعدم ذرائعها، فكيف

بوجود ذرائع رسمية!

وأسوأ تداعيات لرفع الأسعار الرسمية تكون عند زيادة أسعار المشتقات النفطية، باعتبارها مدخلاً أساسياً في حسابات التكلفة لأية سلعة أو خدمة!

انخفاض القيمة الشرائية للأجر

رفع سعر الصرف الرسمي بنسبة 50%، وما تبعه وسيبعه من ارتفاعات سعرية ستطال كافة أسعار السلع والخدمات، وينسب أعلى من ذلك، وفي ظل استمرار سياسات تجميد الأجور، يعني أن القيمة الشرائية للأجور قد تآكلت بنسبة 50% بالحد الأدنى، والحديث هنا عن الأجور الرسمية للعاملين في القطاعات والمؤسسات الحكومية، وغير الرسمية في القطاعات والفعاليات الخاصة!

فالكارثة المعيشية والخدمية التي يعيشها السوريون ستتعمق أكثر بسبب استمرار سياسات تجميد الأجور، باعتبار الأجور الرسمية معياراً لحساب الأجور في القطاع الخاص، وسيكون حال السوريين من سيئ إلى أسوأ، بالفقر سيزداد، والجوع سيتفاقم! فالارتفاعات السعرية سيتحملها المواطن من جيبه وعلى حساب ضروراته الحياتية، أي مزيد من الفقر للغالبية الفقيرة سلفاً، وهذا ما بدا جلياً ومباشراً على أسعار الكثير من المواد والسلع في الأسواق، بدرجات ونسب متفاوتة، وهذا يعني بالنتيجة أن ملايين السوريين تم دفعهم بخطوة إضافية رسمية، وكبيرة هذه المرة، نحو المزيد من العوز والجوع!

المركزي هو من

يتبع الموازي في عتباته!

بتاريخ 2023/1/3 تحدث مدير مديرية العمليات المصرفية في مصرف سورية المركزي فؤاد

علي لإذاعة نينار إف إم أن: «هدف مصرف سورية المركزي هو تحقيق استقرار نسبي بسعر الصرف وسيكون هناك بالأيام القادمة محاولات للوصول إلى سعر عادل ومناسب للاقتصاد الوطني وللمؤسسات العاملة.. المصرف المركزي يحاول بشكل دائم أن يقرب الفجوة ما بين سعر الصرف بالسوق السوداء وسعره بالمصرف المركزي لقطع الطريق على المضاربين».

فتقريب الفجوة مع سعر الصرف بالسوق السوداء، وفقاً للسياسات النقدية التي يتبعها المركزي بحسب إجراءاته المعتادة، تعني أن المركزي هو من يتبع الموازي في سعر الصرف، وليس العكس!

فالتعبات الصاعدة التي يتم الانتقال إليها بين الحين والآخر على مستوى سعر الصرف الرسمي تحدها عتبات سعر الصرف في السوق الموازي، وليس إجراءات المركزي المحدودة والقاصرة والمنفردة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الوصول إلى حال الاستقرار النسبي إثر الانتقال من عتبة سعرية إلى أخرى رسمياً، تعتبر فرصة إضافية للربح من قبل المضاربين في السوق السوداء، حيث يتم تثبيت عتبة جديدة لسعر الصرف الموازي يستقر بها نسبياً مع النزوع نحو العتبة الأعلى صعوداً، وهكذا من عتبة إلى أخرى دون سقف، وهو ما جرى ويجري حتى الآن!

السياسات النقدية غير كافية!

أما الحديث عن السعر العادل والمناسب للاقتصاد الوطني وللمؤسسات العاملة، في ظل الاكتفاء بخطوات المركزي، أو بالسياسات النقدية المتبعة منفردة، فهو لذر الرماد في العيون ليس إلا! فالسياسات النقدية لوحدها عاجزة عن تحقيق

العدالة المنشودة للاقتصاد الوطني، وقد سبق أن تم الاعتراف بذلك العجز من قبل المركزي نفسه عند الحديث عن التضخم ونسبه في الموازنات العامة للدولة!

فالسياسات النقدية، مهما كانت جيدة كإجراءات وتقييم، يجب أن تترافق مع سياسات مالية وضريبية وأجرية، واقتصادية عامة، بنفس الجودة، وإلا فلا نتائج إيجابية يمكن حصادها من تلك السياسات النقدية المنفردة، وأياً كانت إجراءاتها المتبعة في ذلك، فكيف إن كانت بعض هذه الإجراءات غير جيدة!

لا حلول إلا بتغيير جملة السياسات!

لا مجال لتجميل قبح الواقع وفجاعته، ولا فرصة أمام أية إجراءات هامشية وترقيعية هنا أو هناك، بعيداً عن ملامسة جوهر الأزمة وأسها الأساسي المتمثل بجملة السياسات الليبرالية المتبعة رسمياً، والمسخرة لخدمة ولمصلحة القلة من كبار أصحاب الأرباح الناهيين، بما في ذلك المضاربون على العملة طبعاً، على حساب الغالبية الفقيرة من أصحاب الأجور المنهوبين، والتي وصلت إلى درجات غير مسبقة من التوحش، ليس على مستوى استنزاف ووقف حال البلاد وإفقار العباد فقط، بل وصلت إلى مرحلة التضحية بالبلد نفسها كولة وكشعب، وحدة وسيادة!

فلا حلول مالية أو نقدية أو اقتصادية لجملة ما تعانيه البلاد من أزمات على كافة المستويات، والأمثلة على ذلك باتت أكثر من أن تعد وتحصى، كترقيعات هامشية وتنسيقات ومماطلات ووعد خلبية!

فالحل، وبكل اختصار، سياسي بامتياز، يبدأ وينتهي بالتغيير الجذري والعميق والشامل، للسياسات الليبرالية المتوحشة، ولكل البنية والمنظومة المستفيدة منها والمستقوية بها، نفوذاً وفساداً ونهباً وموبقات!

جرمانا... ومعضلة المواصلات المزمنة!



يحمل عموم السوريين، على امتداد الجغرافيا السورية، نفس الهموم والصعوبات المعاشية وإن اختلفت النسب، ولا يمكن اعتبار مدينة جرمانا في هذا السياق استثناءً، وضمن جرمانا نفسها لا يمكن اختزال الواقع المنردى للمدينة في مشكلة واحدة وحسب! فنتكامل أزمة الكهرباء مع أزمة المياه، ومن جهة أخرى مشكلة شبكات الاتصالات، لتأتي معضلة المواصلات و«تزيد الطين بلة»!

■ مراسل قاسيون

فلا يخلو الحديث اليومي في أي بيت سوري عن أزمة المواصلات المتفاقمة وما تفرضه من مشقة على كاهل السوريين، وتبعاتها على كافة جوانب حياتهم الأخرى. ولتظهر آثار هذه المشكلة بشكلها الفاقع في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، مما يولي أهمية خاصة لهذه المناطق عند البحث والمعالجة نظراً لارتفاع عدد السكان المتضررين فيها. وفي هذا السياق تظهر مدينة جرمانا باحتوائها خزاناً بشرياً هائلاً، كنموذج مكثف عن المعاناة السورية عموماً.

الأزمة المزمنة

تفاقم أزمة المواصلات في جرمانا حدث ليس بالجديد، إنها أزمة مزمنة، تعاني منها المدينة منذ بداية الأزمة السورية تقريباً. فقد استوعبت المدينة منذ ذلك الوقت عدداً كبيراً ومتزايداً من المواطنين، سواء من السكان المحليين أو الوافدين إليها نزوحاً من المناطق التي شهدت عمليات عسكرية في البلاد، وهؤلاء المواطنون بمعظمهم «موظفون، طلاب جامعات، طلاب مدارس، عمال،...الخ» ويتوجب عليهم الانتقال بشكل يومي من المدينة إلى مركز العاصمة لتأدية مهامهم. وبالمقابل، لم تكلف الجهات الرسمية نفسها عبء زيادة عدد وسائل النقل المخصصة للمدينة لتتلاءم مع تضخم عدد السكان واحتياجاتهم. ويثبت الواقع يوماً بعد يوم، أن القرارات التي تصدر بين حين وآخر عن تخصيص هذا

العدد أو ذاك من السرافيس والباصات للمدينة، لا تتعدى كونها حبراً على ورق!

ومع غياب الدور الحكومي في حل المشكلة القائمة، فإن أية حلول بديلة لن تكون سوى عبء إضافي يتحمل نتائجه بالمحصلة الغالبية الفقيرة من المواطنين.

الأرباح الاحتكارية

بطبيعة الحال، فإن الفراغ الذي يتركه تقاعس مؤسسات الدولة عن أداء واجبها، تقوم بملئه الشركات الخاصة. فقد ظهرت في هذا السياق شركات خاصة معروفة عملت على تأمين تنقلات الطلاب والموظفين إلى بعض مناطق العاصمة.

وعلى الرغم من الحل «الجزئي» الذي قدمته هذه الشركات، فهي بالفعل قد خففت من مشكلة إيجاد وسيلة النقل المطلوبة، نظراً لرحلاتها المتوفرة بشكل دائم، لتريح الأهالي من العبء النفسي المرافق لهذه المسألة. إلا أن معالجة الأمور من هذا الجانب وحده خاطئة!

فسلوك هذه الشركات - مهما اختلفت شعاراتها التي تطرحها - يثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، بأنها تسعى في نهاية المطاف نحو تحقيق الربح، ولو تطلب الأمر منها ضرب مصلحة الناس بعرض الحائط!

فلا يكاد يخفى على أحد الإجراءات المجحفة التي تمارسها هذه الشركات بحق أهالي جرمانا، ابتداءً من الرفع غير المصرح عنه للأسعار، ليتفاجأ المواطن بأعباء إضافية «لا على البال ولا على الخاطر»، والحجج دائماً مجهزة ومتقنة،

مروراً بالطريقة التي يصفها البعض بأنها «سيئة للغاية»، والتي يتم التعامل بها مع المشتركين ومع ردود أفعالهم المحقة، وليس انتهاء بالمنافسة الشرسة بين الشركات، والتي تنتهي غالباً باحتكار السوق من قبل شركة واحدة فقط، ما يعني المزيد من الغطرسة والتسلط وفرض القرارات التي يتحمل تبعاتها بالدرجة الأولى سكان المدينة، وغيرها من الأمثلة الكثير!

تكلفة مرتفعة وخيارات محدودة!

تتالت حلقة رفع الأسعار لدى هذه الشركات وبمقادير كانت في بدايتها طبيعية نسبياً، لتتجاوز مع مرور الوقت حدودها المنطقية، ولتشهد ذروتها خلال أزمة المحروقات الراهنة! فقد وصل رسم الاشتراك لدى الشركة الوحيدة المتبقية في السوق، عند كتابة هذه المدة، إلى 120,000 ل.س شهرياً للفرد، و8,000 ل.س يومياً للرحلة الواحدة!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاشتراك الشهري كان 35 ألف ليرة، ليرتفع خلال الشهر الأخير من العام الماضي إلى مبلغ 70 ألف ليرة، ثم أخيراً إلى 120 ألف ليرة الآن!

وليس أمام الأهالي إلا أحد الخيارات المحدودة التالية: إما مقاطعة هذه الشركات والعودة إلى الخيار الأول بالاعتماد على وسائل النقل العامة المخصصة للمدينة، وهو ما بدأ يطالب به البعض بالفعل على وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن هذا الخيار يعني تكلفة شهرية 40 ألف ليرة بالحد الأدنى للفرد، ناهيك عن عدم توافر هذه الوسائل بالأساس!

أو اللجوء إلى ما يعرف بـ«التكسي سرفيس» وبوسطي 7,000 ل.س للرحلة الواحدة، ويعتبر هذا الخيار باهظ التكلفة عند حسابه شهرياً، للفرد والأسرة!

أو الرضوخ للإجراءات التعسفية لهذه

الشركات بسبب عدم توافر البديل الحقيقي، ولكونها بالمحصلة الخيار «الأقل سوءاً»! ولنا أن نتخيل الحال الكارثية عندما يكون الحديث عن تكلفة مواصلات طلاب الجامعات، أو غيرهم من المضطرين، وهم حكماً ملزمون بتسليم رقابهم لأيدي الشركات الخاصة! فكيف يستطيع الأهالي، وهم في جُلهم من ذوي الدخل المحدود، حل هذه المعضلة؟

فالتكلفة الشهرية التي تتكبدها الأسرة لقاء اضطرار فردين منها فقط للانتقال إلى مركز العاصمة يومياً تتجاوز 240 ألف ليرة، بمقابل حد أدنى للأجور يبلغ 92 ألف ليرة!

فحتى إن كان هناك مصدر دخل إضافي للأسرة، فإن مجموع الدخلين بالكاد يمكن أن يغطي تكاليف المواصلات الاضطرارية فقط، فكيف الحال مع بقية ضرورات الحياة الأخرى، ومن أين؟!

الأسئلة الكثيرة والحلول المعروفة

تتكاثر الأسئلة على لسان جميع الأهالي في المدينة، ومنها: إلى متى ستبقى مصالح الناس معلقة بأيدي أصحاب الأرباح بدون رقيب أو حسيب؟

والى متى ستستمر معاناة أهالي مدينة جرمانا بين الإهمال والاستغلال؟! ولمصلحة من يتم التعامي عن حل أزمة المواصلات المزمنة، ولو جزئياً؟!

مع المعرفة المسبقة بأن الحلول من الممكن أن تكون متاحة رسمياً، بحال توفر النية لذلك، وتتمثل بالتالي:

زيادة أعداد باصات النقل الداخلي المخصصة للمدينة، وزيادة عدد سفراتها اليومية ذهاباً وإياباً.

تشديد الرقابة على وسائل النقل العامة «سرافيس- تكسي سرفيس- شركات خاصة» ناهية التعرفة وخطوط السير! فهل من مجيب؟!

عام 2022 العام الإعلامي بامتياز لوزارة التربية دون إنجازات



انتهى عام 2022 بجملة من الأزمات والإخفاقات بكافة المجالات وأهمها: التعليم، بدءاً بامتحانات الشهادات مع جملة المشكلات في الواقع التعليمي والتربوي والندهور المخيف الذي حصل ولا يزال مستمراً.

■ عمار سليم

ومع هذا وجدنا وزارة التربية تعمل بكل ما أوتيت من وسائل إعلامية على أن تظهر بمظهر المَطوّر للعملية التعليمية والتربوية، وذات الأفكار الخلاقة والمبدعة في هذا المجال، محاولة ذر الرماد في العيون!

ونستعرض في هذه البانوراما أهم ما ورد في قاسيون من هذه الاستعراضات الإعلامية في هذا العام الأشد تدهوراً لواقع التربية في سورية.

عن أي تطور تكنولوجي يتحدثون!

في ظل هذا الواقع المتردي من خدمات عموماً، ورد على لسان رئيس مركز القياس والتقويم خلال شهر كانون الثاني 2022 عبارة لا تجد لها مكاناً إلا في السخرية وهي: «التطور التكنولوجي والمعرفي»، فمن مادة «وزارة التربية تستمر بالتطوير من كوكب آخر، العدد 1052»، «نذكر وزارة التربية بأن الاختبار التحريري الفصلي عانى منه المدرء والمدرسون الأمرين لكتابة النماذج وطبعها فقط بسبب ساعات التقنين التي تمتد إلى 20 ساعة، مما يضطر الإداريين لفتح المدرسة خارج وقت الدوام لإنجاز الطباعة وتكليف المدرسين بوضع الأسئلة قبل 20 يوماً من الامتحان، أما عن الإنترنت فحدث ولا حرج إذ تزداد أسعار الباقات ويزداد معها تردي الخدمة».

العنف لا يولد إلا العنف

من مادة «اللاعنف في المدارس.. استخراج الماء من الجمر» (العدد 1061)، «في كل شهر أو شهرين تفاجئ وزارة التربية المواطنين

أمراض المجتمع، فالأبدان المتعبة المنهكة من ضغط العمل والواقع الخدمي بالغ السوء من كهرباء ومواصلات وماء واتصالات هذه الأبدان والنفوس لن تكون مستعدة لحل المشكلات ببنية عصبية سليمة، وستكون الأسرة بالنتيجة عرضة للصدام والعنف، يبدأ من رب الأسرة وينتهي بالأطفال الذين يكتسبون منها من المنزل».

أحلام الطفولة الضائعة

من مادة «أحلام الطفولة المنتهكة والمدمرة لن يحلها الفلم الموجه العدد 1069» ورد التالي: «على مدى عقود طويلة وانتهاءً بأخر إحدى عشرة سنة وإلى الآن، تتفاقم الأحوال الاجتماعية وتزداد سوءاً يوماً بعد يوم، والسبب معروف وبدهي، والفقر واليتم والتشرد والجهل والمرض كل تلك الكوارث لا تختارها الأسرة لنفسها ولا يختارها الأطفال لأنفسهم، بل هي نتيجة طبيعية لسياسات مطبقة على صدور السوريين تنتهش طفولة الأطفال قسراً واغتصاباً قبل الكبار، وتمتد مستقبل البلاد بموت الأطفال، وانتهاك حقوقهم بالغذاء والتعليم وأساسيات الحياة، وبعد أن مر العيد هذا العام بوجهه العابس، ومائه المالح، بلا ثياب جديدة، وبدون ألعاب وبدون حلويات، تحاول الحكومة ترقيع هذه المأساة بمحاولاتها البراقة كالمعتاد بأنها راعية الأطفال والطفولة، وتتدخل الأيدي السحرية لوزارة التربية بحل لا مثيل له في البلاد، وهو توظيف الفن للارتقاء بالحالة النفسية للأطفال السوريين عبر فن المسرح «المؤلف» كما وصفه مخرج ومؤلف الفلم..».

للاستعراض فقط

من مادة «وزارة التربية.. تستمر الفعاليات ويستمر التراجع العدد 1078» ورد التالي: «تم مؤخراً نشر خبر على الصفحة الرسمية لوزارة التربية، وهو مناقشات حول المهارات الحياتية والتعلم الرقمي وغيرها، خلال فعاليات اليوم الثالث من القمة التحضيرية حول تحويل التعليم.. من يقرأ هذا الخبر ويغوص في تفاصيله سيجد مدى اهتمام الوزارة

بنشاطاتها اللامعة، فهي لم تنقطع عن التنسيق بين مختلف المنظمات الإنسانية، والغاية منها أمران أساسيان وهما: استجداء هذه المنظمات للإنفاق على التعليم، هذا إن تم إنفاقها على التعليم والأمر الآخر هو تغطية تخلي الحكومة والوزارة عن هذه المسؤولية، وتجبرها على المجتمع الأهلي والمنظمات الإنسانية.. حيث أكد الوزير طباع: أن الوزارة تعمل على ملف اللاعنف، وهو ضمن أولوياتها؛ من خلال تطوير المهارات الحياتية، وبناء شخصية الأبناء وتقدير الذات، والتواصل والتفاوض، والتفكير الناقد، بالإضافة إلى تطبيق المهارات الحياتية في مجال القانون».. «ولنا أن نسال كل المعنيين في هذا المجال: هل حاولوا أن ينقصوا أسباب العنف الذي يسود المجتمع بأسره ومنه المدرسة، والوقوف عند مقومات تفشيه ومعالجة الأسباب الحقيقية التي تقف وراءه؟ طبعاً هم غير معنيين إلا بطرح العنوان، ثم بعدها بعقد الاجتماعات الشككية، والتي تنفذ مخرجاتها أيضاً بشكل صوري، كالذي يعالج الأعراض ولا يتصدى لمعالجة المرض الذي يسبب الأعراض.. عندما نأتي إلى مدرسة مع معلمها ثم نطلب منهم أساليب تربوية غير عنيفة، فالابتعاد عن العنف بكل أشكاله تجاههم، فعلياً أن ندرك أن المدرسة عينة من أطراف وأسر ومجتمع كبير تسوده هذه الظاهرة الخطيرة، فلا يمكن منطقياً أن يعيش الطلاب والمعلمون على السواء في بيئة اجتماعية يسودها العنف بكل أشكاله، ثم يأتون إلى المدرسة فتتلاشى هذه الظاهرة داخل المدرسة! إذن هي امتداد وصورة لحالة عنف يتولد عن عنف أشمل في تفاصيل الحياة كلها... الواقع الاقتصادي والمعيشي المتردي في المجتمع السوري عموماً، هو أساس كل



وزارة التربية تعمل بكل ما أوتيت من وسائل إعلامية على أن تظهر بمظهر المَطوّر للعملية التعليمية والتربوية وذات الأفكار الخلاقة والمبدعة في هذا المجال محاولة ذر الرماد في العيون!

بالاستعراض فقط؟ وما يدل على ذلك هو ذكر المصطلحات الفضفاضة البعيدة كل البعد عن الواقع التربوي في سورية، ومدى إمكانية تطبيقه، فنحن لا نهمنا مشاركات الوزارة في تلك الفعاليات، ولكن ما يهمنا أن نخرج التعليم من أزمته الحالية الواقعة بين سندان الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ومطرقة تهريب الوزارة والحكومة من واجباتها الواضحة والأساسية تجاه التعليم، فقبل المشاركة بمثل هذه الفعاليات الافتراضية وغير الافتراضية، كان الأولى لها أن تضع خطاً إسعافياً تخرج التعليم من هذه الحفرة التي أوقعته بها!

الرياضة الناهية

من مادة «قطاع التربية بحاجة إلى البيسبول! العدد 1094» ورد التالي: «مناقشة خطة التعاون والية تفعيل لعبة البيسبول في المدارس خلال اجتماع وزير التربية الدكتور دارم طباع وأمين الاتحاد العربي، ورئيس الاتحاد العراقي للسوفيتبول علي البلداوي، ونائب رئيس الاتحاد العربي والعراقي الدكتور أحمد الساعدي، ورئيس الاتحاد السوري للسوفيتبول والبيسبول الدكتور محمد ميهوب علي، ومدير التربية الرياضية في وزارة التربية الدكتور عبد الحميد زهير، بحضور عضوي مجلس الشعب السوري ماهر قاورما وعروبة محفوض. حيث تمت مناقشة متطلبات لعبة البيسبول وإدخالها للمدارس، وأهميتها ودورها في تنمية اللياقة البدنية للطلاب، وإبعادهم عن الألعاب العنيفة.. ولم يلق هذا الخبر إلا مزيداً من التهكم والسخرية من قبل المواطنين لشدة انقصامه عن الواقع التربوي، وكأنهم يعيشون في كوكب آخر، فهل مدارسنا التي يتحدثون عنها في تمام العافية حتى أنها لا ينقصها إلا إدخال لعبة البيسبول؟!».

المقتطفات أعلاه هي غيض من فيض استعراضات وزارة التربية الإعلامية لكل مسرحياتها الهزلية، أمام واقع التعليم الذي دمرته الحكومة وما زالت مستمرة به، عبر سياساتها المتوحشة تجاه كل ما يخدم المواطن السوري، كبيراً وصغيراً.

حصرية جديدة يتم التخلي عنها لمصلحة القطاع الخاص!



تمضي مسيرة الخصخصة على أحسن ما يرام برعاية الحكومة وإدارتها، فما هي مؤسسة معامل الدفاع تفقد حصريتها بإنتاج وبيع أسطوانات الغاز، من خلال السماح للقطاع الخاص بالقيام بهذه المهمة!

■ سمير علي

المؤسسة بعملية التصنيع والبيع، واستبدالها بشركات القطاع الخاص المرخصة والقائمة لصناعة أسطوانات الغاز!

الذريعة لتبرير خطوة الخصخصة

التبرير الذي تم الانتكاء عليه رسمياً لإلغاء حصرية مؤسسة معامل الدفاع، بحسب التوصية، هو «تأمين كامل الاحتياج من الأسطوانات وتغطية حاجة المواطنين منها». يبدو التبرير أعلاه موضوعياً، خاصة مع زج حاجة المواطن بمنته، مع العلم أن حاجة المواطن للغاز أكثر من حاجته للأسطوانات! فالمشكلة لدى المواطنين ليست بعدد أسطوانات الغاز المتوفرة للاستبدال، فلدى كل أسرة أسطوانة احتياطية فارغة بالحد الأدنى، وما يعينهم هو تأمين حاجتهم من الغاز!

على ذلك فإن الأسطوانات التي تتم مداورتها في السوق، في ظل نمط التوزيع المقنن الحالي، هي تلك الأسطوانات المتهالكة كمواصفة فنية، في حين تبقى الأسطوانات الجيدة خارج عملية المداورة، محفوظة في المنازل غالباً، وهذا لا يفي ضرورة إتلاف ما يجب إتلافه من هذه الأسطوانات المتهالكة حرصاً على السلامة العامة طبعاً واستبدالها بأسطوانات جديدة، وهي من مسؤولية وزارة النفط وشركة سادكوب!

الشركات المحظية

اللافت في التوصية أعلاه ليس شرعنة الخصخصة بمنتهى فقط، بل بوجود شركات خاصة مرخصة لتصنيع أسطوانات الغاز المنزلي، ولديها إنتاج كاف يتيح لوزارة النفط التعاقد معها لشراء أسطوانات الغاز المنزلية منها!

فقد وافق رئيس الحكومة بتاريخ 2023/1/5 على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة: «السماح لوزارة النفط والثروة المعدنية إبرام عقود لشراء أسطوانات الغاز المنزلية مع شركات القطاع الخاص المرخصة والقائمة لصناعة أسطوانات الغاز، إضافة إلى استئجار كامل إنتاج مؤسسة معامل الدفاع من أسطوانات الغاز عند استئلاف التصنيع، وإلغاء العمل بالحصص بالمؤسسة في الحصول على أسطوانات الغاز، وذلك بهدف تأمين كامل الاحتياج من الأسطوانات وتغطية حاجة المواطنين منها».

مؤسسة متوقفة عن التصنيع مع جرة تينيس!

التوصية أعلاه توضح أن مؤسسة معامل الدفاع متوقفة عن تصنيع أسطوانات الغاز حالياً، ولنا أن ننسور أسباب هذا التوقف عن التصنيع، حالها كحال كل القطاعات الإنتاجية المتوقفة أو شبه المتوقفة في البلاد، وخاصة العامة منها، والصعوبات والمعوقات الماثلة أمامها لاستئناف إنتاجها، والتي يتم تجييرها على أسباب الأزمة والحصص والعقوبات من قبل الرسميين غالباً.

فجبارة «استئجار كامل إنتاج مؤسسة معامل الدفاع من أسطوانات الغاز عند استئلاف التصنيع»، الواردة في التوصية أعلاه، تحمل جرة يأس وتينيس من استئلاف التصنيع لدى المؤسسة، أكثر من الجدية اللازمة لإعادة هذا التصنيع، والدور الحكومي المقترض بهذا المجال!

فالتوصية استبقت استئلاف التصنيع من قبل مؤسسة معامل الدفاع، بحال توفرت النية والقرار الرسمي لذلك، وألغت حصرية

الخاصة المرخصة، هو موضوع مبيت أيضاً، وبالتالي استئلاف هذا التصنيع ربما لن يتم مستقبلاً، ما يوضح جرة التينيس الواردة بمقت التوصية أعلاه؟

فالتوصية أعلاه هي مثال جديد على عمليات الخصخصة الجارية لتمثل المسار الأخير في نعيش تصنيع أسطوانات الغاز من قبل مؤسسة معامل الدفاع!

طبعاً لا غرابة في كل ما سبق، فعمليات الخصخصة المباشرة وغير المباشرة تتمضي تبعاً، وبسلاسة منقطعة النظير، وبما يتوافق مع السياسات الليبرالية المتبعة رسمياً، ولا ندري ما في جعبة الرسميين من قطاعات قيد الانتظار بهذه العمليات!

والأسئلة التي تفرض نفسها هنا:

كيف لشركة خاصة أن تغامر بالترخيص لعملية الإنتاج والتصنيع لأسطوانات الغاز المنزلي، في ظل الحصرية التي تتمتع بها مؤسسة معامل الدفاع بهذا الخصوص؟ وكيف تم الترخيص رسمياً بهذا التصنيع أصلاً لهذه الشركات الخاصة في ظل هذه الحصرية؟ أم إن الأمر محسوم ومبيت مسبقاً مع شركات القطاع الخاص المرخصة، مع ضمانه مسبقاً بأن الاستثمار بتصنيع أسطوانات الغاز المنزلية سيحقق الأرباح المضمونة منها لهذه الشركات المحظية؟

وهل توقف التصنيع من قبل مؤسسة معامل الدفاع، على اعتباره من مصلحة هذه الشركات

قروض وتسهيلات لا تسد الرّمق ولا تؤمن حاجة!



وظالم للاستفادة منها، وأي شرط تعجيزي ومتعسف هو ذاك، أكثر من التعسف بالمبلغ المقر كمعونة شهرية هزيلة ومعينة!

ورغم كل مضامين البؤس أعلاه، فإن الشرائح المستهدفة من هذه القروض والتسهيلات والمنح الرسمية «مع الشروط التعجيزية فيها وما تحمله من تامين»، تعتبر محدودة بالمقارنة مع الغالبية المفقرة، التي لم تشملها مضامين الرعاية الرسمية البائسة أعلاه على علاتها وموباتها!

فهل من بؤس وكارثة معمرة، ومكرسة رسمياً، أكثر من ذلك؟!

جداً، فمن المفترض أن يكون أجر المستفيد مع تعويضاته الثابتة أكثر من 200 ألف ليرة كي يحصل على سقف القرض المعلن عنه! وكذلك الحال مع قرض الالبتوب الطلابي، والذي سيتم تقسيط قيمته على مدار 5 سنوات من الطالب، مع العلم أن سعر الالبتوب الذي قد يلبي الاحتياجات الطلابية تتجاوز قيمته 4 ملايين ليرة، أي إن القسط الشهري قد يصل إلى مبلغ 70 ألف ليرة! أما المعونة الاجتماعية المذكورة أعلاه بواقع 90 ألف ليرة شهرياً، فهي لا تؤمن غذاء يومي لأسرة فيها ثلاث اعاقات كشرط محف

الدولة «المدنيين والعسكريين» والمتقاعدين؟ إنه بالكاد يغطي قيمة غذاء أسرة لمدة أسبوع لا أكثر، مع تقسيط لمدة عام كامل لقاء ذلك! وأية سلع معمرة يمكن أن يؤمنها قرض بمبلغ 5 ملايين ليرة من السورية للتجارة؟ ربما براد، أو غسالة، مع تقسيط لمدة 5 أعوام بواقع 85 ألف ليرة شهرياً، هذا بحال استطاعة الأجر تحمل هذه النسبة من الاقتطاع بواقع 40% منه، فالشريحة من العاملين في الدولة التي يمكن أن تستفيد من هذا السقف محدودة

محددة، وفقاً لمعايير استهداف مناسبة، ويركز في مرحلته الأولى على الأسر التي لديها ثلاث حالات إعاقة فأكثر، ويمكن أن يكون قابلاً للتوسيع ليشمل فئات إضافية حسب الحاجة، وعن قيمة المعونة وعدد المستفيدين، لفت مدير الصندوق إلى أنه يمكن وضع تقديرات أولوية لعدد المستفيدين، ولقيمة المعونة الشهرية النقدية 90,000 ل. س فقط شهرياً لكل مستفيد، وعلى مدى 12 شهراً «عاماً واحداً»، ويتم التحديد الدقيق لقيمة المعونة والعدد النهائي للمستفيدين بعد انتهاء مرحلة حصر الحالات وفي ضوء نتائجها.

وهناك عرض مخصص لطلاب الجامعات باسم «تعليمي بلس»، وذلك لتمويل شراء لابتوب بأقساط شهرية تمتد إلى غاية 60 شهراً لطلاب الجامعات في جميع الكليات. العروض الرسمية أعلاه، على كثرتها وتنوع الشرائح المستهدفة منها، إلا أنها بالعموم توضح - بشكل مباشر أو غير مباشر - واقع بعض الشرائح المهمشة والمفقرة من السوريين، الذين باتوا بحاجة لقرض كي يؤمنوا غذاءهم لأيام محدودة، أو لاقتناء سلعة ما، أو بحاجة لمعونة محدودة وهزيلة!

فماذا يغطي قرض الـ 420 ألف ليرة من احتياجات لأصحاب الدخل المحدود، العاملين في

■ مراسك قاسيون

فقد وافق مجلس الوزراء خلال جلسته بتاريخ 2023/1/3 على القرار المتضمن أحكام منح قرض للعاملين في الدولة «المدنيين والعسكريين» والمتقاعدين لمرة واحدة بقيمة 420 ألف ليرة سورية لمدة عام، وتحمل الخزينة العامة للدولة كافة الأعباء المالية المترتبة على ذلك، علماً أن المصارف المقدمة للقرض هي «التجاري السوري، العقاري، التوفير، التسليف الشعبي» وبدون كفيل بالنسبة للعاملين الدائمين.

وكذلك تم الإعلان من قبل مصرف التوفير عن شروط وضوابط منح قرض لشراء السلع المعمرة، محلية الصنع، أو المواد الغذائية أو اللوازم المدرسية من السورية للتجارة، عن طريق مصرف التوفير للعاملين في الدولة، بسقف 5 مليون ليرة، وبمعدل فائدة 12% سنوياً، ولمدة 5 سنوات كحد أقصى، مع تحمل المقرض جميع الرسوم والعمولات والطوابع المترتبة، شريطة وجود كفيل أو كفيلين من العاملين في الدولة.

كما كشف مدير الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية عن وجود خطة لتقديم معونة نقدية للفئات الأكثر هشاشة في سورية، موضحاً أن البرنامج سيكون موجهاً لفئات

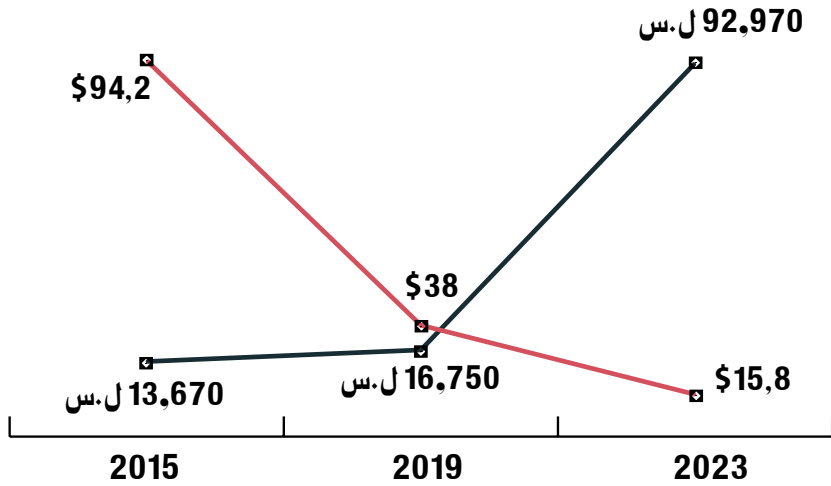
تكاثرت عروض القروض والمنح والتسهيلات، للعاملين في الدولة، أو للمتقاعدين أو للطلاب، ولغيرهم من الشرائح المهمشة، وجميعها تشير إلى ما وصلت إليه حال هذه الشرائح مجتمعة من بؤس!

الأجور ضي بداية 2023.. سدس ما



الحد الأدنى لأجر العامل في سورية

بالليرة السورية والدولار



الضرورية الأخرى من نقل واتصالات وتعليم وغيرها..

بأخذ آخر نتيجة لمؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، نرى أن وسطي تكاليف معيشة أسرة سورية مكونة من 5 أفراد «علماً أن معدل الإعالة في سورية يصل إلى ما يقارب واحد إلى سبعة، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة». ارتفع من 68,160 ليرة سورية في 2015 إلى قرابة 332,000 ليرة في 2019، لتتصاعد على نحو كارثي إلى حوالي 4,012,178 ليرة سورية وفقاً لحسابات بداية عام 2023. ما يعني أن هذه التكاليف ارتفعت بالليرة السورية بحدود 5786% منذ عام 2015!

لكن ما يهمني هنا هو ما يغطي الحد الأدنى للأجور من هذه التكاليف: في عام 2015، كان الحد الأدنى للأجور في البلاد قادراً على أن يغطي حوالي 20% من وسطي تكاليف المعيشة. لتهدب هذه النسبة إلى 5% في 2019، ثم إلى حدود 2,3% في 2022. أي أن نسبة التغطية انخفضت بحدود 88,5% أيضاً.

الحقيقية لأجور العمال في سورية هو معيار الذهب، كونه واحد من السلع الأكثر استقراراً والأقل تقلباً من حيث القيمة. في عام 2015، كانت 13,670 ليرة سورية تستطيع شراء ما يقارب 2,6 غرام ذهب من عيار 21، لكن بعد أربعة أعوام فقط، أصبح الحد الأدنى للأجور البالغ 16,750 ليرة غير قادر على شراء سوى 1,01 غرام ذهب، ليواصل هذا الحد انهياره إلى أن أصبح بالكاد قادراً على شراء 0,2 غرام ذهب في عام 2023. ما يعني أن قيمة الأجر الفعلية وفقاً لهذا المعيار قد انخفضت بما يزيد على 92,3%.

تكاليف المعيشة:

خمس آلاف بالمنة خلال 8 سنوات!

وواحد من المعايير الإضافية التي يمكن ذكرها للإشارة إلى مقدار التراجع الذي طال قيمة الحد الأدنى للأجور في البلاد هو قياس هذا الحد بنسبة ما يغطيه من تكاليف المعيشة الضرورية للأسرة التي تشمل تكاليف الغذاء بالإضافة إلى تكاليف الحاجات

لم يعد هنالك في سورية من ينكر اليوم أن الأجور التي يمنحها جهاز الدولة لم تعد قادرة على تغطية شيء فعلياً من ضرورات الحياة، حيث برز جميع العاملين في القطاع العام «البالغ عددهم 1,595,475، من أصل 2,797,277 عامل في سورية، وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء المنشورة في عام 2022» تحت وطأة الفجوة الضخمة الأخذة بالتزايد بين ضرورات الحياة والحد الأدنى للأجور الذي لا يتعدى حدود 92,970 ليرة سورية.

قاسيون

كان الحد الأدنى للأجور في سورية «يرتفع» بشكل دوري، وعلى نحو خاص بعد انفجار الأزمة في البلاد عام 2011، لكن هذا الارتفاع الشكلي كان يحمل في طياته تراجعاً فعلياً في القيمة الحقيقية للأجر الذي يحصل عليه العامل السوري لقاء بيع قوة عمله. لهذا، سنسلط الضوء في هذه المادة على الواقع الحقيقي للأجور في البلاد في مطلع عام 2023، وعلى التراجع الكبير الذي أصابه خلال السنوات السابقة، بالاعتماد على قياس ما يشتره الحد الأدنى للأجور فعلياً من سلع في السوق.

الأجر بالدولار:

من 94,2 إلى 15,8

كما أشرنا في مواد سابقة، فإنه لقياس قيمة الحد الأدنى للأجر، يمكننا الاعتماد بعض الشيء على بيانات السنوات 2015 و 2019 و 2023 من أجل إلقاء نظرة على التقلبات التي أصابت القيمة الفعلية للحد الأدنى للأجور كل أربع سنوات.

بناءً عليه، نجد أن الحد الأدنى الرسمي للأجور قد ارتفع - نظرياً - من 13,670 ليرة سورية في عام 2015 إلى 16,750 ليرة في عام 2019، ليعود ويرتفع مرة جديدة إلى

92,970 ليرة يتقاضاها العامل اليوم في مطلع 2023، أي أن الحد الأدنى للأجور في البلاد «تضاعف» -نظرياً أيضاً- بحوالي 6 مرات منذ عام 2019.

لكن هل ارتفع الأجر فعلياً؟ بالتأكيد لا، ولا تحتاج البرهنة على ذلك أكثر من تقويم «الارتفاعات» التي شهدتها الأجر بالدولار في السوق السوداء «بوصفه المعيار الفعلي الذي تتحدد بالتبعية له أسعار جميع السلع في السوق تقريباً». وبناءً على هذا المعيار، نجد أن الحد الأدنى للأجور انخفض بشكل فعلي من 94,2 دولار في عام 2015، إلى 38 دولار في عام 2019، أما اليوم فإنه «وبعد سلسلة التراجعات التي شهدتها سعر الدولار في السوق السوداء» فإنه يتأرجح عند حدود 15,8 دولار.

لهذا يتبين أن الارتفاع الشكلي الذي حققه الحد الأدنى للأجور بالليرة السورية، يقابله انخفاضاً حقيقياً في قيمة هذا الأجر بالدولار بما يزيد على 83,2% منذ عام 2015، ما يعني أن العامل السوري يتقاضى سوى سدس ما كان يتقاضاه في عام 2015.

معيار الذهب:

من 2,6 غرام إلى 0,2 فقط!

واحد من المعايير الأخرى التي يمكن استخدامها لمقاربة التراجع في القيمة

يمكننا القول
إن الحد الأدنى
لأجور تراجع
من حيث
قيمه الفعلية
بنسبة 88%
وسطياً خلال
ثمان سنوات

كانت عليه في عام 2015 ضقت!

83,2%

الارتفاع الشكلي الذي حققه الحد الأدنى للأجور بالليرة السورية، يقابله انخفاضاً حقيقياً في قيمة هذا الأجر بالدولار بما يزيد على 83,2% منذ عام 2015

92,3%

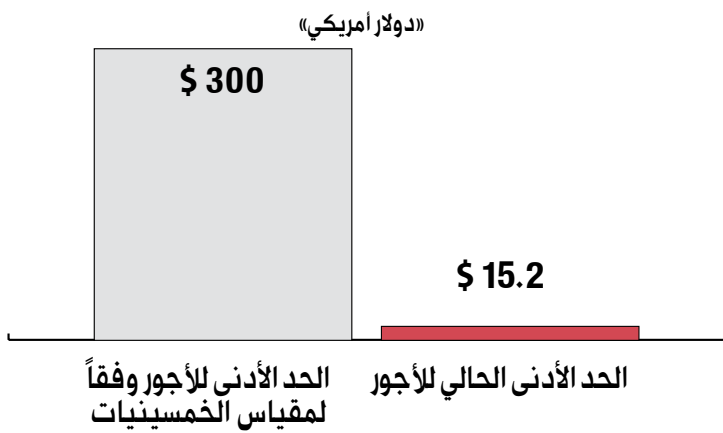
قيمة الحد الأدنى للأجور الفعلية في سورية، في حال أردنا تقويمه بمقياس ما يستطيع شراءه من ذهب عيار 21 قد انخفضت بما يزيد على 92,3% خلال السنوات الثماني الماضية

88,5%

نسبة ما يغطيه الحد الأدنى للأجور في سورية من وسطي تكاليف المعيشة وفقاً لمؤشر قاسيون انخفضت بحدود 88,5% خلال 8 سنوات

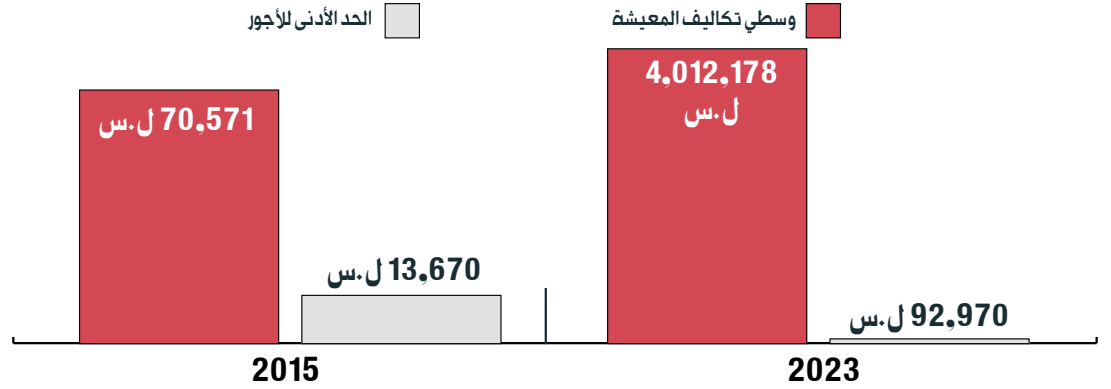


الحد الأدنى الحالي للأجور شهرياً، مقابل الحد الأدنى للأجور وفقاً لمقياس الخمسينيات

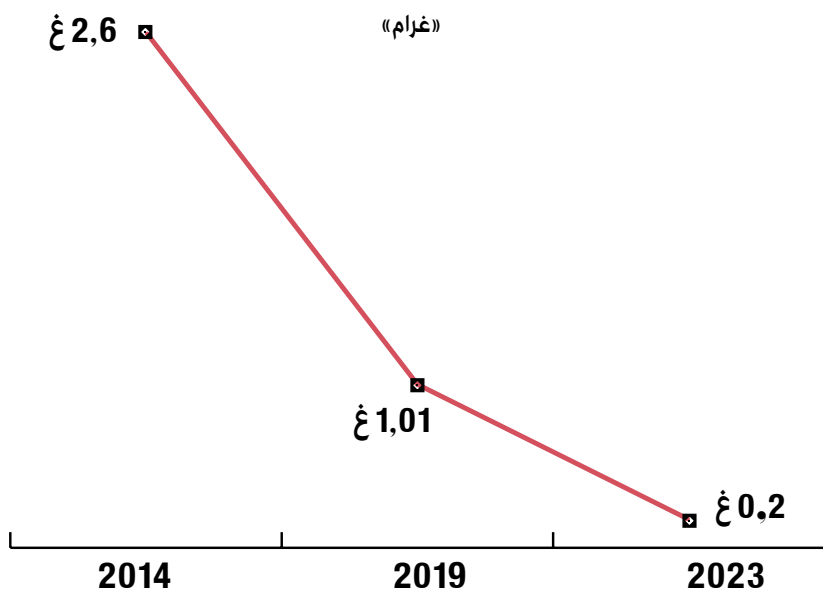


الحد الأدنى للأجور مقابل وسطي تكاليف المعيشة

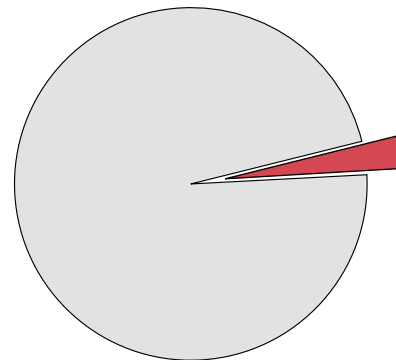
«ليرة سورية»



عدد غرامات الذهب التي يشتريها الحد الأدنى للأجور في سورية



في عام 2015 كانت 13,670 ليرة سورية تستطيع شراء ما يقارب 2,6 غرام ذهب من عيار 21



2,3% فقط هي نسبة ما يغطيه الحد الأدنى للأجور من وسطي تكاليف المعيشة في سورية 2023

حيث قيمته الفعلية بنسبة 88% وسطياً خلال ثماني سنوات. هذا كله يدفعنا لتكرار ما نقوله دائماً، وهو أن مهما بلغت ارتفاعات الحد الأدنى للأجور فإنها لن تعني شيئاً إن لم تكن متسقة مع رفع القدرة الشرائية والقيمة الحقيقية لهذا الأجر، إذ يمكن أن يرتفع هذا الحد ويتضاعف مرات عدة شكلياً لكنه يتراجع فعلياً تاركاً الملايين من السوريين نهياً للفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي.

الأجر يجب أن يتحدد بما يؤمن الحاجات الفعلية
إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معيار الدولار أثبت أن التراجع في القيمة الحقيقية للحد الأدنى لأجور العمال السوريين قد فاق 83,2%، ومعيار الذهب أثبت أن نسبة التراجع لا تقل عن 92,3%، ومعيار تكاليف المعيشة كشف عن تراجع يصل إلى 88,5%، يمكننا القول إن الحد الأدنى للأجور تراجع من

التغيرات الهيكلية في سوق الطاقة في 2023



في آخر شهر من عام 2022 توجه الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السعودية، ووقع معها اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة، وكان حجر الزاوية في هذا التنسيق هو موارد وأمن الطاقة. قبل أيام من ذلك، أعلن الغرب عن التنفيذ الرسمي لوضع حد أقصى للنفط الخام الروسي عند 60 دولاراً للبرميل. وقبل ذلك بشهرين أعلنت أوبك+ في تشرين الأول عن تخفيض الإنتاج للتعويض عن الركود في الطلب، إذا ما نظرنا إلى سوق الطاقة بشكل كلي اليوم، يخطر ببالنا سؤال هام: كيف يمكن للسعي خلف مصادر الطاقة- في ظل التوترات العالمية التي نشهدها- أن يدفع التغيرات العالمية الاقتصادية والسياسية قدماً؟

■ اوديت الحسين

إذا ما عدنا إلى نظام البترودولار الذي أنشئ في 1974، فقد قام بتحديد التقسيم العالمي للعمل، وآلية استرداد الدولار «repatriation»: الشرق الأوسط يزود بالطاقة، واليابان وكوريا وأوروبا تزود بالتصنيع، والولايات المتحدة تهيمن على سوق الاستهلاك، تزود بالدولار والتكنولوجيا المتقدمة. يقوم بعدها الشرق الأوسط واليابان وكوريا وأوروبا بأخذ الدولارات لشراء ديون الولايات المتحدة، أثناء طلبهم الحماية/ السلام العسكري الأمريكي. تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق هيمنة الدولار عبر آلية البترودولار بسبب قوتها العسكرية وتطورها التكنولوجي، وفي نصف القرن الماضي استمرت الولايات المتحدة بمراكمة العجز التجاري، بينما تُصدّر الدولار لخلق موازنة في المدفوعات.

إن استعداد بلدان تصدير الطاقة وبلدان التصنيع والمعالجة للمتاجرة بالمواد الخام والمواد المصنعة مقابل الدولار، وأملهم في الحماية العسكرية الأمريكية وتصدير التكنولوجيا، يتغيّر بشكل مستمر. هناك شكوك واسعة النطاق حول قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على نظام الشرق الأوسط في الماضي، والأمر يمتد ليشمل النظام العالمي الذي يؤثر في الصين وروسيا. طالما أنه لا توجد طريقة للحصول على السلام العسكري والصادرات التكنولوجية من الولايات المتحدة، يعيد مصدرو المواد الخام والدول المصنعة التفكير في وضع احتياطات الدولار لديهم. ففي عام 2022 استمرت حيازات

الصين والسعودية وروسيا من الدولار بالانخفاض إلى 933.6 مليار، و121 مليار، و2 مليارين على التوالي. تقوم الصين تبعاً لقراراتها التصنيعية الهائلة- وحصولها على موارد الطاقة بتكاليف مستقرة وزهيدة نسبياً- باستبدال أوروبا واليابان وكوريا بشكل مستمر بوصفها المصدر الصناعي الأول في العالم. فإذا ما أخذنا صادرات السيارات كمثال، فقد ارتفعت صادرات السيارات الصينية من 2020 إلى بداية 2022 لتصل إلى المرتبة الثانية بعد اليابان. كما أن القدرة التنافسية الصينية في مجال تصنيع المعدات الخاصة بالطاقة الكهربائية، والمواد الكيميائية وما يشبهها أخذت في الازدياد بسرعة. وإذا ما نظرنا إلى أثار الحرب في أوكرانيا على ارتفاع تكاليف الصناعة في أوروبا واليابان وكوريا، يمكننا أن نتوقع أن الصين وبقيّة الدول الصاعدة صناعياً ستستبدل هذه الدول، وتحصل على حصتها السوقية. سيعني ازدياد أهمية قطاع الصين الصناعي عالمياً، وازدياد أهمية اليوان الصيني عالمياً.

تأمل أوروبا اليوم أن تعتمد على الولايات المتحدة كمصدر طاقة مستقر، لكن هذا غير ممكن، فحتى آخر عام 2022 كان الإنتاج الأمريكي للنفط الخام هو 12.2 مليون برميل يومياً، وقدرات المصافي وصلت إلى 95.5% وهي الأعلى منذ 5 سنوات، وهذا أقل من حاجة أوروبا. من جانب آخر، لا تمتلك الولايات المتحدة الكميات الكافية من الغاز الطبيعي المسال لتغطية احتياجات أوروبا، وحتى لو كانت تمتلكها فاللوجستيات والبنية التحتية غير قادرة على تلبية آمال أوروبا بـ

50 مليار متر مكعب سنوياً. لقد وصلت جدولة طلبات الغاز المسال الأوروبي المحجوزة من الولايات المتحدة بالفعل إلى عام 2028.

من الناحية الأخرى، فإن سعي روسيا لإيجاد أسواق جديدة لموارد طاقتها زاد من تعاونها مع الصين والهند، وعموماً، الدول ذات المصلحة المشتركة في آسيا والشرق الأوسط، ما يعني أن قدرات التصنيع لدى الصين والهند ستزداد وتصبح أكثر قدرة تنافسية. كل هذا أثناء كسرها لآلية استرداد الدولار. أما الحديث عن استعادة الولايات المتحدة لقدراتها التصنيعية المنافسة لآسيا فيبدو أقرب إلى الخيال العلمي، أو دعاية انتخابية في أفضل أحواله. في الحقيقة، قد تفتقر الولايات المتحدة القدرات الصناعية الأوروبية، وهو ما يحذر منه قادة أوروبيون يحاولون الانفصال عن الولايات المتحدة، ولكن إذا ما تحدثنا عن الوقوف في وجه آسيا صناعياً اليوم، فحركة التاريخ لن تعين الأمريكيين على فعل ذلك، علاوة على أن الولايات المتحدة تعاني بالفعل من تضخم مرتفع ونقص في العمالة.

التغيير العالمي بناءً على واقع موارد الطاقة

قبل الحرب في أوكرانيا، كانت روسيا تنتج قرابة 11.1 مليون برميل من النفط الخام يومياً، وكان تُصدّر منها 5 ملايين برميل، بواقع 3.5 مليون برميل إلى أوروبا، و1.5 مليون برميل إلى الصين، وما يتبقى من 5 إلى 6 مليون برميل يتم نقلها إلى المصافي الروسية لإنتاج منتجات معالجة ومصفاة. بعد الحرب في أوكرانيا، وبحلول تشرين الثاني 2022، انخفض الإنتاج في روسيا إلى 10.9 مليون برميل من النفط الخام يومياً، وكان يُصدّر منها عبر البحر 3.08 مليون برميل. ثم بعد سقف الأسعار الغربي في 5 كانون الأول انخفضت صادرات النفط الروسية في اليوم التالي قرابة 500 ألف برميل، وذلك وفقاً لشركة كيبلر للبيانات.

وسط هذا المشهد، من المتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمي للنفط أكثر، وأن يزداد الطلب العالمي أكثر أيضاً، ما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار الطاقة. لكن أحد الأسباب الهامة لذلك والتي لا يتم ذكرها كثيراً: الانخفاض المحتمل في إنتاج روسيا للنفط، بسبب العوائق التي تركها انسحاب الشركات الغربية التي كانت مسؤولة عن تقديم الدعم التقني والمالي لقطاع النفط الروسي. يمكننا أن نتوقع بأن الدولة الروسية لن تقف مكتوفة الأيدي، أو أنها بدأت بالفعل باتخاذ الإجراءات المناسبة على المدى الطويل. لكن مع ذلك، يتوقع كثيرون أن ينخفض الإنتاج الروسي إلى مستويات قياسية. لهذا توقعت وكالة كيبلر أن ترتفع أسعار النفط بشكل هائل في النصف الثاني من 2023.

سيؤدي المشهد العام للطاقة وارتفاعها وزيادة الطلب عليها الخ.. إلى تغيير هيكلية في البنية العالمية المترعزة اليوم. من المتوقع أن يصبح أمن الطاقة هو الهاجس الأول لدى جميع الدول. باتت صيحة ترك الأعمال لأوروبا والبحث عن مكان آخر ثابتة اليوم، والهدف سيكون الانتقال، إمّا إلى الولايات المتحدة أو إلى الصين. رغم أن أسعار الطاقة- والحوافز- في الولايات المتحدة تشجع عدداً كبيراً من الشركات اليوم على الانتقال إلى أمريكا، فكما أشار كو زين رونغ، محلل الاقتصاد الكلي المتخصص في قطاعي النفط والغاز، فواقع أن احتياطي الولايات المتحدة من النفط يعاني، وأن البنوك المركزية العالمية تتسابق لملء خزائنها بالذهب، يعني أن ميزتي الطاقة والدولار لدى الولايات المتحدة ليستا مستدامتين. بينما لدى الصين مزايا أكبر، تجعلها اليوم على سبيل المثال موطناً لأكثر من 30% من إيراداتها في الصين. إن التأثير الذي سيساهم فيه تغيير هيكل أسواق الطاقة يمكن أن نعتبره كما أطلق عليه كو زين: «التغيير الأكبر في القرن».

الكهرباء من سيئ إلى أسوأ.. ولا تفاؤل بالتحسن!

زادت ساعات التقنين بشكل كبير، وخاصة خلال الشهر الأخير من العام الماضي وحتى الآن، برغم كل الوعود التي أطلقت عن تحسين الواقع الكهربائي من قبل الرسميين مراراً وتكراراً، خاصة تلك الوعود التي ربطت هذا التحسن ببداية العام الجديد!

■ سوسن عجيب

فقد تجاوزت ساعات القطع الكهربائي في الكثير من أحياء دمشق الـ 20 ساعة يومياً، على شكل 10 ساعات قطع مقابل ساعة وصل، وأحياناً مع تقطع خلال ساعة الوصل، أما في ريف دمشق فقد كان الوضع أكثر كارثية بالنسبة للمواطنين، حيث يتواصل القطع لعدة أيام متوالية في بعض الأحيان، وكذلك الحال في بقية المحافظات والمدن!

المتاح أقل من 30% من الاحتياج!

في تصريح لمدير شركة كهرباء دمشق بنهاية العام الماضي أن دمشق تحتاج في مثل هذا الفصل البارد إلى 1300 ميغا، في حين أن المتاحة حالياً لا يتجاوز الـ 400 ميغا.

التصريح أعلاه قد يبين حجم معاناة المواطنين الذين لا تؤمن احتياجاتهم من الطاقة الكهربائية، وقد يبرر ساعات التقنين الطويلة، ومع ذلك فهو يظهر حجم الفجوة بين المتاحة من الطاقة الكهربائية وما يصل منها فعلاً إلى المواطنين!

فيحسب الكم متاح مقابل الحاجات المقدرة بحسب التصريح، فمن المفروض أن تكون ساعات الوصل لا تقل عن 8 ساعات يومياً، لكن الواقع يقول إن ساعات الوصل، وفي أحسن الأحوال، لا تصل إلى 4 ساعات يومياً! والأمر لا علاقة له باحتياجات بعض الجهات المعفاة من التقنين، كالمشافي والمخابز وغيرها من الجهات ذات الأهمية، فحصة هذه الجهات من الطاقة الكهربائية محسوبة ضمن كم الاحتياج المحسوب أعلاه للمدينة، ليبقى النقص في ساعات الوصل مثاراً للنسائل! وما ينطبق على دمشق بما يخص المتاحة وما

يصل من طاقة فعلية للمواطنين ينطبق على بقية المحافظات والمدن، بل وينسب أعلى وأشد قسوة على المواطنين ربما!

الذرائع المموجة والمكررة

بحسب مدير عام المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء فإن تحسن وضع الكهرباء مرتبط بتحسين كميات الفيول والغاز الواردة، وذلك بتصريح لصحيفة تشرين خلال شهر كانون الأول الماضي، وقد بين بحينه أن الكميات المتاحة حالياً من الطاقة الكهربائية هي ما بين 1800 إلى 2000 ميغاواط.

التصريح أعلاه لا جديد بمتنته، فذريعة توريدات الغاز والفيول حاضرة دوماً وأبداً لتبرير ساعات التقنين الجائرة، مع عدم إغفال التبريرات الأخرى المرتبطة بالاستمرار الزائد خلال فصول البرد والحر، لكن الجديد هو أن كمية الطاقة المنتجة في تضاؤل مستمر!

فبين التصريح الرسمي والآخر بما يخص كم الإنتاج من محطات التوليد نلاحظ تراجعاً في كم الإنتاج.

فمطلع العام الماضي كان الإنتاج بحدود 2400-2500 ميغا، بينما وصل مع نهاية العام إلى 1800-2000 ميغا، ولا ندري إلى أية عتبة ممكن أن نصل في ظل استمرار هذا التراجع في إنتاج الطاقة الكهربائية، ومع استمرار التبريرات المكررة والمموجة!؟

إنهاء الدعم والسير نحو مزيد من الخصخصة تجدر الإشارة إلى أن زيادة ساعات التقنين تعني فيما تعنيه مزيداً من تخفيض الدعم على الطاقة الكهربائية عملياً.

فبعد أن كان الدعم الكهربائي يشمل الساعات الـ 24 يومياً مع بداية سني الحرب والأزمة، وصل الآن إلى دعم لـ 4 ساعات وصل كهربائي

فقط في أحسن الأحوال، وذلك خلال مسيرة تخفيض على هذا الدعم جرت وتجري تبعاً وريداً، في عملية قضم بطيئة وغير معلنة رسمياً!

فقد تم خلال السنين الماضية قضم الدعم على الطاقة الكهربائية، بنفس التبريرات والذرائع، وصولاً إلى شبه انعدامه حالياً، وهو المطلوب رسمياً على ما يبدو، ما يسقط كل الذرائع والمبررات المكررة على ألسنة الرسميين، كما يسقط وعودهم الخلبية بشأن تحسين الواقع الكهربائي!

فمن المفروغ منه أن ساعتي وصل كهربائي فقط يومياً بالنسبة للمواطنين لن تغطي الحاجات والضرورات لهم، فهي وقلتها سواء

بالنسبة إليهم، لذلك فقد بات من المفروغ منه أن هؤلاء سيلجؤون إلى البدائل، المكلفة طبعاً، وهو ما يجري التشجيع عليه رسمياً، سواء بالأمبيرات، أو باسم الطاقة المتجددة، ومع التشجيع على الاقتراض لهذه الغاية أيضاً، ولشرعة خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية بالنهاية، وهو ما جرى البدء به عملياً، مع المساعي الجادة والحيثية لتكريسه وتوسيعه! والحال كذلك فلا تفاؤل بتحسين الواقع الكهربائي، في ظل استمرار هذا النمط من سياسات إنهاء الدعم الرسمية، بالتوازي مع سياسات خصخصة هذا القطاع الحيوي والهام، فهذه النتيجة البائسة من تلك السياسات العقيمة!

خبر عام وتعليق هام.. «باحث اقتصادي: الأزمة السورية تحتاج لأكثر من مليون ليرة شهرياً لتأكل الفلافل فقط»



وسعرها في «السوق السوداء» أعلى من الراتب... وعضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات: التحسن في التوريدات يبدأ هذا الشهر».

تعليق: السيناريو يعيد نفسه بكل أزمة مكررة، والهدف الأول والأساسي هو رفع الأسعار بالسوق السوداء، وبعدين رفع أسعار المواد المدعومة، وقد ما ارتفعت المواد المدعومة حتظلها أرخص من السوق السوداء بالنسبة للمواطن وهيكل ببساطة فيكن تضربوه منية وأنتمو عم تمصلولوا دموع الهدا... وبالنسبة للتوريدات يلي حنشدها من أول هل الشهر فمعروف مسبقاً إنها حبر ع الورق....

يقول الخبر: «مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، إن المواد «البيض والفروج» تسعر مكانياً من قبل مديريات التجارة الداخلية في المحافظات، وتم الإيعاز لهم في الفترة الأخيرة لدراسة التكلفة وتحديد الأسعار وفق آلية السوق المبنية على العرض والطلب، فقد ارتفع سعر البيض في صالات المؤسسة السورية للتجارة ليصبح بسعر 20 ألف ليرة سورية».

تعليق: هابي نيو بير يا مواطن... إنشاء لله كنت مفكر إنو عنجد عم يبيعو صحن البيض بالسورية

يقول الخبر: «باحث اقتصادي: الأزمة السورية تحتاج لأكثر من مليون ليرة شهرياً لتأكل الفلافل فقط، ورأي أن كل الإصلاحات التي تمت حتى الآن لا تشكل إصلاحاً اقتصادياً ولا اجتماعياً ولا تنموياً متكاملًا، والمطلوب إعلاء سيادة القانون والمحاسبة القضائية».

عليق: شكراً ع هل البحث الاقتصادي الفظيع يلي السوريين كلن دارسينو وبيعرفوا مسبباتو ونتائجو مسبقاً ع المدى القريب والبعيد، إذا ظل الوضع هيك.. بدنا حلول التغيير يا جماعة الخير، ما بدنا دراسات نحن دارسينها من قبل...

يقول الخبر: «مدير النقل الداخلي في اللاذقية، تم رفع تعرفه النقل الداخلي إلى 375 ليرة كتعرفة موحدة ضمن مدينة اللاذقية، وذلك بما يتناسب مع ارتفاع سعر المحروقات».

تعليق: طيب يا ترى بيرجعلهن الشوفير الـ 125 ليرة للناس يلي ما معها فراطة وعطو 500 ليرة، ولا الحساب يوم الحساب مثل ما كل هل الشوفيرية عم تعمل؟؟؟ يلي بيعجبنا بالموضوع هو فكرة ملاحقة الأسعار ورفعها بما يتناسب مع ارتفاع التكاليف، إلا فكرة الخرجية الشهرية «الراتب» يلي عم ياخذها الموظف... ولك الله يفرج... يقول الخبر: «رسائل الغاز تتأخر

بالمصري... شتو المال هو زينة الحياة الدنيا، وزينة الوجوه الطيبة، أما بعد... شو يعني عدم المؤاخذه في حال لم ترفع التنافسية؟؟؟ شتو مو كل المواطنين بيّفهمو عليكن... وبعدين حيرتونا مسؤول ويقول: سنة خير وانفراجات، ومسؤول يقول: حثزيد الارتفاعات.... هلق نحن مين نسق؟؟

إدارة غرفة تجارة دمشق، أن ارتفاع الأسعار سيستمر في العام القادم، في حال لم تُرفع التنافسية، وقال: إن ارتفاع الأسعار «يسود الوجه» ويقلل البيع، كما أن ضعف الإيراد والكتلة النقدية تجعل التاجر غير قادر على تغطية نفقاته وأعبائه». تعليق: لا وشكن أبيض وحيظل أبيض من جيبنك العمرانة

للتجارة بـ 14 ألف مثل ما قالوا؟ الله وكيك هن هل الصالتين ثلاثة، وهل كم يوم يلي صارت فيها هل القصة كرمال البهرجة... أما بالنسبة إلهن ولا ح يخلوك تهتم بغذائك، حتى ولو كان ع صعيد صحن البيض... وينعاد عليك يا مواطن يلي عيشتك كلها صموووود بصموووود... يقول الخبر: «أكد عضو مجلس

تباطؤ الاختراقات العلمية دليل على اشتداد رجعية الرأسمالية



نشرت مجلة «الطبيعة» البريطانية، في 4 كانون الثاني الجاري 2023، تلخيصاً لدراسةٍ لاحظت بأنَّ «نسبة المنشورات العلمية، في أي حقل علمي، من النوع الذي يدفعه إلى اتجاه جديد، قد انخفضت على مدى نصف القرن الماضي»، وأنَّه ساد ميل عام هابط لمعدل الاختراقات العلمية النوعية رغم التزايد الكمي للمنشورات بعد منتصف القرن العشرين ولبراءات الاختراع بين 1976 إلى 2010. ومع ذلك لم تقدم الدراسة تفسيرات مقنعة أو عميقة، بل وبرزت مجلة «الطبيعة» في عنوان ملخصها بأنَّ «لا أحد يعرف لماذا». هذا ليس مستغرباً، فالسبب يحتاج للاعتراف أولاً بصحة نظرية التراجع العام للحركة الثورية العالمية خلال الفترة نفسها التي رصدت فيها الدراسة تباطؤ العلم.

د. اسامة دليقان

يبدأ تلخيص المجلة للدراسة «بقلم مارك كوزلوف» بملاحظة أنَّ عدد الأوراق البحثية العلمية والتكنولوجية المنشورة قد ارتفع بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية، لكنَّ نسبة «الخروقات» العلمية التي حققتها تلك الأوراق قد انخفض، وذلك وفقاً لتحليل حول مدى انزياح الأوراق البحثية بشكل جذري عن الأدبيات السابقة، وأنَّ البيانات المأخوذة من ملايين المخطوطات، وبالمقارنة مع فترة أواسط القرن العشرين مثلاً، أظهرت أنَّ الميل العام للأبحاث التي أجريت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان باتجاه دفع العلم إلى الأمام تدريجياً بدلاً من التغيير الجذري الكبير إلى اتجاه جديد يجعل العمل السابق قديماً. كذلك أظهر تحليل براءات الاختراع من عام 1976 إلى 2010 هذا الميل الهابط نفسه. يقول راسل فونك، عالم الاجتماع في جامعة مينيسوتا في مينيابوليس والمؤلف المشارك بالدراسة التحليلية نفسها: «تشير البيانات إلى أنَّ شيئاً ما يتغير... ليس هناك الكثافة نفسها بالاختشافات الخارقة التي كانت تحصل من قبل».

كيف قاسوا جذرية الأبحاث؟

استنتج المؤلفون أنه في تلك الدراسات التي ملّكت خرقاً علمياً نوعياً قوياً «ستميز دراسات كهذه بأنها «دراسة خارقة»»، كانت أغلبية الأبحاث اللاحقة تهمل ذكر المراجع التي اعتمدت عليها الدراسة الخارقة الأصلية، وبدلاً من ذلك يتم الاستشهاد بتلك الدراسة الخارقة نفسها، التي اعتبرت بحد ذاتها نقطة مرجعية كبيرة. وبناءً على هذه الملاحظة وباستخدام بيانات الاقتباس من 45 مليون مخطوطة و3,9 مليون براءة اختراع، قام الباحثون بابتكار مؤشر خاص لقياس مدى «الخرق» العلمي الذي تأتي به الدراسات، واصطلحوا على إعطاء هذا المؤشر قيمةً متدرجة ما بين 1- للأبحاث الأقل خرقاً علمياً إلى 1+ للأبحاث الأكثر خرقاً.

ولاحظوا بأنَّ القيمة الوسطية لهذا المؤشر قد انخفضت بأكثر من 90% ما بين عامي 1945 و2010 للمخطوطات البحثية، وبنسبة تزيد عن 78% بين عامي 1980 إلى 2010 لبراءات الاختراع.

كما لاحظ مؤلفو الدراسة انخفاض معدل الخرق العلمي النوعي في جميع مجالات

البحث «في العلوم الاجتماعية، والتكنولوجيا، والعلوم الفيزيائية، وعلوم الأحياء والبيولوجيا والطب»، وكذلك في جميع أنواع براءات الاختراع التي تمَّ تحليلها، حتى عندما أخذت في الاعتبار الاختلافات المحتملة في عوامل مثل تنوع أساليب وممارسات الاستشهاد والاقتباس في أدبيات النشر العلمي.

قام المؤلفون أيضاً بتحليل «الأفعال» اللغوية الأكثر شيوعاً المستخدمة في نصوص المخطوطات العلمية، فوجدوا أنه بينما كان من المرجح أنَّ تستخدم الأبحاث في الخمسينات من القرن العشرين كلمات تستحضر الخلق أو الاكتشاف والابتكار، مثل «إنجاز» أو «تحديد» «نوعياً»، كان من المرجح أن تشير في عام 2010 إلى تزايد التقدم فحسب «كمياً»، باستخدام مصطلحات مثل «تحسين» أو «تعزيز».

يقول داشون وانغ، عالم الاجتماع الحاسوبي في جامعة نورث وسترن في إيفانستون، بولاية إلينوي الأمريكية، والذي يدرس الاختراقات في العلوم: «إنه لأمر رائع أنَّ نرى هذه الظاهرة موثقة بهذه الطريقة الدقيقة... إنهم ينظرون إلى هذا من خلال مئة طريقة مختلفة، وأجده مقنعاً للغاية بشكل عام».

أشارت أبحاث أخرى إلى أنَّ الابتكار العلمي قد تباطأ أيضاً في العقود الأخيرة، كما يقول «بيان بين»، وهو أيضاً عالم اجتماع حاسوبي في نورث وسترن. ويضيف أنَّ هذه الدراسة تقدم «بداية جديدة لطريقة تعتمد على البيانات للتحقيق في كيفية تغير العلم».

ويرى جون والش، المتخصص في سياسات العلوم والتكنولوجيا في معهد جورجيا للتكنولوجيا في أتلانتا الأمريكية، بأنَّ النموذج الأمثل هو مزيج صحي من الأبحاث الإضافية «كمياً» والخارقة «نوعياً».

تعقيب حول

ما لم تذكره «الطبيعة»

محرر المقال الذي لخص الدراسة في مجلة «الطبيعة»، مارك كوزلوف، ختمه بإيراد آراء مختارة من الخبراء الذين حاولوا نسب الظاهرة لعوامل معينة، ولكنها جاءت جزئية وغير عميقة أو مقنعة، فعلى سبيل المثال نقل عن والش قوله «من المهم فهم أسباب التغييرات الجذرية. قد ينبع هذا الاتجاه جزئياً من التغييرات في المؤسسة العلمية. على سبيل المثال، يوجد الآن عدد أكبر من الباحثين مما كان عليه في الأربعينات، مما خلق بيئة أكثر تنافسية وزاد من المخاطر لنشر الأبحاث والسعي إلى الحصول على براءات اختراع. وقد أدى هذا بدوره إلى تغيير الحوافز لكيفية قيام الباحثين بعملهم. أصبحت فرق البحث الكبيرة، على سبيل المثال، أكثر شيوعاً، كذلك أورد رأي وانغ وزملائه بأنَّ «الفرق الكبيرة من المرجح أنَّ تنتج علماً تدريجياً [تغيراً كميّاً] أكثر من إنتاج العلوم التي تحقق خروقات [نوعية]». وعاد إلى والش الذي تابع بشيء من الحيرة بأنَّ: «العثور على تفسير لهذا التراجع لن يكون سهلاً. على الرغم من انخفاض نسبة الأبحاث الخارقة بشكل كبير بين عامي 1945 و2010، إلا أنَّ عدد الدراسات الخارقة بشدة ظل كما هو تقريباً. كما أنَّ معدل الانخفاض محيّر أيضاً: فقد انخفض مؤشر الخرق العلمي بشكل حاد من عام 1945 إلى عام 1970، ثم تدريجياً منذ أواخر التسعينيات إلى عام 2010».

ورغم أنَّ النقطة المتعلقة بطريقة التنافسية والتقييم في المؤسسات الرأسمالية التي أوردها والش أعلاه قد يكون لها دور، ولكن السبب العميق على الأرجح هو ليس التنافسية بحد ذاتها ولا «كبر حجم الفرق» كما شدّد هو ووانغ، بل في خضوع عمليات تشجيع ودعم

العلماء «وموضوعات البحث» أو تثبيطهم وإهمالهم، إلى معايير رأسمالية ربحية ضيقة الأفق، سواء كانت الطواقم البحثية صغيرة أم كبيرة، وهو الأمر الذي لم يأت على ذكره مقال مجلة الطبيعة ولا الخبراء الذين استضاف آراءهم.

ومع ذلك تبقى نتيجة هذه الدارسة مهمة وتضاف إلى جملة متزايدة من الأدلة على ظاهرة التأثير الرجعي على العلم للرأسمالية المأزومة وعلاقات إنتاجها التي استنفدت صلاحيتها التاريخية، بحيث إنها تعرقل تطور العلم بالسرعة والنوعية التي تليق بمستوى تطور القوى المنتجة.

يجدر بالذكر بأنَّ «قاسيون» سبق ونشرت على صفحاتها العلمية عام 2022 عدداً من المواد التي أضاءت على ظاهرة «أزمة العلم» المعاصرة هذه، من زوايا مختلفة وبعدد من الأمثلة، نذكر بعض عناوينها مع تاريخ النشر «2022»: ثلاثة أدلة على ركود العلم و«الإبداع» في أمريكا (10/31)، وثيقة سرية أمريكية عن تقدم العلوم السوفيتية (10/10)، الحاجة لتغيير المنهج السائد برعاية الأبحاث لعدم خسارة «المغمورين» (09/26)، «تقنين» الطاقة يهدّد مكانة أوروبا العلمية ويعرقل تجارب الفيزياء (09/18)، «العمل الذهني» والإبداع... نظرة على أبحاث ماركسية حديثة (03/21)، كذلك حظيت هذه الظاهرة بمعالجة خاصة في عدد من مواد «قاسيون» الثقافية، منها: أشكال دفاع الحياة عن نفسها: أزمة «البحث في أزمة الإبداع» مثلاً (11/21).

قضية الإبداع العلمي كقضية أزمة عقل المرحلة ومستقبلها (11/14)، الانزياح العلمي ومؤشرات العالم الجديد (08/28)، وسلسلة «عن وحدة وتفاعل وتناسب البنية الفوقية والتحتية وإفلاس العقل المهيمن» «اعتباراً من 19-2022».

أزمة الكونغرس ... وبداية عام جديد مليء بالانقسامات



استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية العام الجديد بطور جديد من الأزمة، ظهر هذه المرة بانتخابات مجلس النواب، حيث فشل المجلس لـ 14 مرة - على التوالي في غضون 4 أيام - في انتخاب رئيس له، قبل أن يتمكن زعيم الجمهوريين في المجلس - كيفن مكارثي - بحصد الأصوات اللازمة لنجاحه في الجولة الـ 15.

■ يزن بوظو

لم يحدث مثل هذا الأمر في الولايات المتحدة منذ 100 عام بالتمام، حيث فشل مجلس النواب في سنة 1923 بانتخاب رئيس له على مدى 4 أيام و9 جولات تصويت. لكن إذا ما كان الفشل السابق يعزى إلى خلافات جزئية وشكلية نوعاً ما، فإن الفشل الحالي يعزى إلى خلافات وانقسامات سياسية عميقة لدى النخبة الأمريكية الحاكمة والمجتمع.

الصراع الجاري داخل الولايات المتحدة، ما بين تيار «الحرب» و«الانكفاء» يتظاهر داخل مختلف مكونات الحكم والإدارة والمكونات السياسية، بما فيها ما بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، حتى بداخل كل واحد منهما على حد سواء، حيث يوجد ممثلون للتيارين في كل مكان.

ويأتي الصراع الأخير في مجلس النواب ضمن السياق نفسه ما بين الجمهوريين، وكان عنوانه كيفن مكارثي المعروف بتأييده ودعمه لترامب سابقاً والآن، أي عملياً اصطفاؤه ضمن تيار الانكفاء، وتمثل الصراع حول أي من التيارين ينجح بإيصال ممثل عنه إلى رئاسة المجلس.

ترامب والـ «رينو»

منذ بدء أول جولة تصويت، وخلال الجولات الـ 14 التي تلتها، لم يتوان دونالد ترامب عن تأكيد دعمه لكيفن مكارثي، وداعياً أعضاء حزبه الجمهوريين للتصويت له، وفي كل جولة كان هناك رقم يتراوح بين 15 إلى 20 من الجمهوريين الذين رفضوا التصويت له، وفي المقابل، كان مرشح

الأقلية الديمقراطية حكيم جيفريز يحرز صوتاً واحداً أقل من مكارثي، علماً أنه حتى ولو حقق أكثر منه فلم يكن ليحصل نسبة الأغلبية اللازمة لنجاحه رئيساً.

خلال فترة الصراع ضمن المجلس، خرج ترامب بعدة تصريحات منها قوله: «لا تحولوا نصراً عظيماً إلى هزيمة عملاقة ومحرجة» بإشارة منه إلى النجاح في الانتخابات النصفية السابقة، وقال: «إذا أراد الجمهوريون القتال، فعلينا محاربة ميتش ماكونيل وهيمنته» علماً أن ماكونيل جمهوري، وتابع «هناك الكثير من الاضطرابات غير الضرورية في الحزب الجمهوري» مرجعاً جزءاً منها إلى ماكونيل وزوجته وزيرة النقل السابقة إيلين تشاو ومن يحالفهما ضمن ما يصفه ترامب بالـ رينو- RINO، وهو مصطلح جديد أطلقه اختصاراً لـ «Republicans in name only» - جمهوريون بالاسم فقط»، حيث يعارض ماكونيل ترامب وتياره، ويميل لصالح تيار الحرب الذي ووط الولايات المتحدة بالانخراط في مواجهات على جبهتين، وكان له دور كبير بفشل انتخابات مجلس النواب استناداً لتصريحات ترامب هذه.

في المقابل، لم يتوان باين عن التصيد بالجمهوريين مما جرى، حيث قال بعد الجولة الثالثة: إن «هذه ليست مشكلتي... هذا عار علينا والعالم يراقب ما يحدث في الكونغرس».

من الناحية العملية، وصول أو عدم وصول مكارثي إلى رئاسة مجلس النواب، لا يشكل أثراً على سير عمل مجلس الشيوخ أو البيت الأبيض في الوقت الحالي، فحتى إن تمكن الجمهوريون من السيطرة على

مجلس النواب ورئاسته، وإن افترضنا اصطفاؤهم جميعاً ضمن تيار الانكفاء، فإن الإجراءات الوحيدة القادرين على فعلها من الناحية العملية هي رقابية، وفتح تحقيقات ومساعات قانونية، ويمكن أن تعيق عمل التيار المقابل جزئياً، وهي أمور تجري بالفعل، إلا أنه صراع توسع ونفوذ سياسي، يمهّد للانتخابات الرئاسية القادمة.

ومع ذلك، لا يتوانى الجمهوريون أو بشكل أدق، من يصطف مع تيار الانكفاء منهم، بصنع ضغوط على مجلس الشيوخ والبيت الأبيض من مختلف المنابر وبمختلف الأدوات، فمكارثي نفسه كان قد دعا قبل نجاحه برئاسة المجلس إلى خفض ميزانية الدفاع بمقدار 75 مليار دولار، علماً أنه لم يتطرق بحديثه إلى الصراع في أوكرانيا.



حالة الاستقطاب

التي يعيشها

المجتمع

الأمريكي

والانقسام

السياسي

وعمليات الفرز

بين الطرفين في

مختلف مكونات

ومؤسسات

الحكم تهدد

جدياً وحدة البلاد

مستقبلاً

المهم هو الفرز

ما يهم تيار الانكفاء بقيادة ترامب أكثر فيما يجري، هو عملية الفرز الجارية داخل الحزب الجمهوري بأعضائه فرداً فرداً وبالاسم، ومصطلح الـ «رينو» ذاك يعد مؤشراً هاماً في سياق هذه العملية، ويعكسها، حيث يحاول ترامب التخلص من معارضي الانكفاء بداخله وصولاً إلى تأمين «حزب ترامب».

وتؤثر هذه العملية بطبيعة الحال على الجهة المقابلة، الحزب الديمقراطي، وإن بشكل أقل ضجيجاً من الناحية الإعلامية، أي أن عملية الفرز تجري داخل الحزبين على حد سواء، وصولاً، ربما، إلى تظاهر طرفي الانقسام الأمريكي بينهما بشكل أوضح.

وكمؤشرات أخرى على تطور الصراع داخل الولايات المتحدة، تطفو التخوفات من وقوع أحداث جديدة تشبه ما جرى في الكابيتول مع الانتخابات الرئاسية الأخيرة في 2021، وقد حذر رئيس شرطة الكابيتول- توم مانجر في وقت سابق- من «خطر» حدوث مثل هذا الأمر بسبب «حالة الاستقطاب» التي تعيشها البلاد الآن،

مشيراً إلى أن شرطة الكابيتول أجرت العديد من التحسينات الأمنية الهامة، وأقامت شراكات قوية مع العديد من وكالات إنفاذ القانون.

استقطاب وانقسام يهدد وحدة الولايات جدياً

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، تعيش الولايات المتحدة وشعبها أسوأ فترات حياتهم، وتدل التطورات على أن المستقبل لن يكن أفضل بأي شكل كان بالنسبة لهم، وإثر ذلك يزداد منسوب الاحتقان عموماً، والآن خاصة، بعد مرور العاصفة الثلجية وفشل المنظومة الكهربائية، ومنظومة التدفئة، في الكثير من المناطق الأمريكية فضلاً عن ارتفاع أسعارهما بشكل كبير، مما ترك أثراً اجتماعية ستظهر تعبيرات عنها في وقت لاحق.

حالة الاستقطاب التي يعيشها المجتمع الأمريكي، والانقسام السياسي، وعمليات الفرز بين الطرفين في مختلف مكونات ومؤسسات الحكم، تهدد جدياً وحدة البلاد مستقبلاً، في بلاد تعد الحروب الأهلية واحدة من أساسياتها التاريخية التي بنيت عليها ولم تتجاوزها حتى الآن، وبمجتمع مدجج بالسلاح من كبره إلى صغيره، ما يعني ارتفاعاً في معدلات العنف، التي كان آخرها الخبر الذي جرى تداوله حول قيام طفل عمره 6 سنوات بإطلاق النار على معلمته في المدرسة! ومستذكرين مظاهر المسيرات المسلحة في الولايات المتحدة تزامناً مع الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وتظاهرات «حياة السود مهمة»، ويزيد هذا الاحتمال فشل الإدارة الأمريكية في التنفيس عن أزماتها بالحروب خارجاً كما جرت العادة.

وبذلك، فإن أزمة مجلس النواب التي تطلبت 15 جولة لحلها، لا تعد حدثاً عرضياً أو دلالة على «الديمقراطية» في الولايات المتحدة، بل تعكس اضطراباً وصراعاً وانقساماً سياسياً عميقاً، وتعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة مفصلاً هاماً في هذا السياق.

الكيان وخطوات إضافية باتجاه الهزات الوجودية الكبرى

ما يجري في الأراضي المحتلة وارتداداته في المنطقة والعالم، يكاد يكون دليلاً جديداً على حجم الأزمة الوجودية التي يعاني منها الكيان الصهيوني، والتي لا بد لها أن تتفاقم في هذا العام الجديد، فمذ اقتحام الصهيوني بن غفير للمسجد الأقصى، تبدو اتجاهات ونتائج هذه التطورات أكثر وضوحاً، والتي سيكون لها أثر كبير على السلطة الفلسطينية، والكيان الصهيوني، ومجمل الدول التي تورطت باتفاقات التطبيع معه.

■ علاء ابو فراج

نجاح نتتياهو في تشكيل الحكومة الجديدة القلقة، جاء بوصفه تعبير جديداً عما يفرسه الظرف الدولي الجديد على الكيان، الذي بات مضطراً أكثر للقيام بخطوات تصعيدية، من شأنها تقويض أساساته الهشة بوصفها خياره الوحيد في المرحلة الحالية. فكل خطوة تصعيدية جديدة ستقابل بأثر لم يعد بإمكان الكيان ومؤسساته الأمنية التنبؤ بنتائجها وارتداداتها.

اقتحام بن غفير للأقصى

اقتحم الصهيوني إيتمار بن غفير - يوم الثلاثاء في 3 كانون الثاني - المسجد الأقصى لمدة لم تتجاوز 15 دقيقة، في إشارة إلى بدء تنفيذ الخطة المعلنة للحكومة الجديدة. الخطوة قوبلت باستنكار شعبي ودولي شديد، فرض على السلطة الفلسطينية القيام بخطوات في المؤسسات الدولية، مثل: المحكمة الدولية، ومجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة. هذه الخطوات أغضبت الكيان رغم أنها لن تنتج إجراءات ملموسة في المستقبل القريب، إلا أن الكيان وجد نفسه مجدداً في مرمى النيران. لكنه وبدلاً من التراجع قرر التصعيد أكثر وتحديداً بوجه السلطة الفلسطينية، التي حملها مسؤولية هذا التصعيد، وأعلن عزمه الرد على هذه الخطوات، وعلى أية محاولات في المستقبل. لذلك اجتمعت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي في الكيان الصهيوني، وأعلنت عن حزمة من الإجراءات، وهي مصادرة جزء من أموال السلطة الفلسطينية إلى عائلات الجنود والمستوطنين الذين قضاوا بعمليات المقاومة الفلسطينية، وبدأت في موازنة مدفوعات السلطة الفلسطينية المخصصة لعوائل المقاومين والأسرى الفلسطينيين، بالإضافة إلى تجميد مخططات البناء الفلسطينية في المنطقة «ج» وإلغاء تصاريح بالدخول إلى الأراضي المحتلة، والتي جرى تطبيقها بحق عدد من قادة فتح. هذا إلى جانب الإعلان عن القيام بإجراءات ضد نشاط جماعات المقاومة في الضفة الغربية بكافة أشكاله.

ماذا بعد الخطوات التصعيدية ضد الأسرى؟

ظروف الاعتقال الإنسانية التي يعاني منها الأسرى الفلسطينيون لا تبدو كافية بالنسبة للصهيانية، فالقوى وزير الأمن القرارات السابقة التي سمحت لأعضاء الكنيست بزيارة الأسرى، معتبراً أن هذه الزيارات ساهمت «بالتحريض والترويج للدعاية الإرهابية» هذا بالإضافة إلى إجراءات وترتيبات واسعة داخل السجون تزيد من الضغط الممارس على المناضلين الفلسطينيين. هذه التوجهات الجديدة دفعت جمعية رعاية الأسرى في الأراضي المحتلة إلى إصدار بيان أشارت فيه إلى أن السلوك الإجرامي للكيان لن يؤدي إلا إلى إشعال

مواجهة شاملة، وستقود لردود أفعال من قبل المقاومة، مؤكدة أن الفلسطينيين لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذه الخطوات، ما يعني موجة جديدة من التصعيد. فالقوى السياسية الفلسطينية وفصائل المقاومة سواء التقليدية منها أو الجماعات الجديدة التي تسيطر على المشهد، بدأت بالفعل في الرد على مجمل الخطوات الإجرامية للحكومة الصهيونية الجديدة. فبحسب البيانات الرسمية لسلطات الاحتلال، نفذت المقاومة الشعبية أكثر من 5 عمليات في الضفة خلال الأيام القليلة الماضية. وتشير التقارير الأمنية إلى أن جيش الاحتلال يبدو عاجزاً أمام هذه الأعمال البطولية، والتي تعد الأعنف والأكثر منذ سنوات، إذ نجحت فصائل المقاومة بتنفيذ أكثر من 285 عملية إطلاق نار في عام 2022 الماضي.

ارتدادات عميقة

الكيان يدرك بلا شك، أن كل خطوة تصعيدية جديدة ستكون لها آثار وارتدادات كبرى، لكنه يجد نفسه محكوماً بهذا النشاط الممحموم، فالإجراءات العقابية التي أعلن عنها بحق السلطة الفلسطينية، التي يرى فيها الفلسطينيون شريكاً أمنياً لقوات الاحتلال في الداخل، من شأنها تعميق الفرز داخل السلطة نفسها، والتي ستكون مضطرة ضمن المعادلة الحالية إلى تقديم المزيد من التخازلات، ما يجعلها في أضعف موقف منذ توقيع أوسلو، مما سيؤدي إلى تسريع إنضاج الظروف الداخلية للتغيير، والذي سيغير المعادلة الداخلية بعكس مصلحة الاحتلال. فالخطوات التي قامت بها السلطة الفلسطينية مضطرة في المؤسسات الدولية، والتي لم تكن يوماً إجراءً كافياً بالنسبة للفلسطينيين، باتت اليوم باباً واسعاً للاحتزاز السياسي من قبل الكيان، ما يعني ممارسة ضغط كبير على السلطة القلقة، ومن جهة ثانية تبدو الإجراءات الصهيونية

الأخيرة مصدراً لإرباك شركاء الكيان، لا في الداخل فحسب، بل في المنطقة أيضاً، إذ بدأت أثارها تظهر على الحكومات العربية «المطبعة».

تحذيرات شاققة «لمجموعة النقب»

كان وزير الخارجية الصهيوني إيلي كوهين قد أعلن بدء التحضيرات لعقد قمة جديدة كذلك التي عقدت في النقب العام الماضي، والتي شاركت فيها وفود من دولة الإمارات ومصر والبحرين والمغرب، بحضور وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن. لكن الأنباء التي يجري تداولها لا تشير إلى أن الظرف الحالي يساعد الكيان في هذه الخطوة التي روج لها قادته بوصفها إحدى ثمار اتفاقيات ابرهام المشؤومة. فكان نتتياهو قد أعلن عزمه القيام بجولة إلى الدول العربية، التي كانت الإمارات على رأسها، وكان قد جرى الإعلان عن جدول أعمال هذه الزيارة، التي أراد الكيان من خلالها إرسال إشارة قوية مفادها «أن العلاقات مع الدول التي وقعت اتفاقيات التطبيع لا تزال تشهد تطورات حقيقية». لكن الزيارة التي كانت مقررة في الأسبوع القادم جرى إلغاؤها أو تأجيلها، وعلى الرغم من أن أسباب هذه الخطوة لم يجر إعلانها، إلا أن تحديد ملامحها

ليس بالأمر العسير. فالخطوات التصعيدية الصهيونية تضع «حلفاءها» في موقع صعب، وتحت ضغط شعبي ودولي، فالإمارات ورغم كونها أكثر المتحمسين للعلاقات مع الكيان، والتي لم تر سابقاً ضيقاً من إعلان حجم التعاون والتنسيق معه على العلن، تجد نفسها اليوم مضطرة لكبح هذه الخطوات، لا إيماناً منها بقضية الشعب الفلسطيني العادلة، أو إقراراً بالدور التدميري للكيان في المنطقة، بل في محاولة لتقليل الخسائر المترتبة على علاقة مسمومة كهذه، فكل إجراء صهيوني جديد يزيد من إدراك الشعوب العربية لحجم الخطر الصهيوني، فرغم ما كان يردده مروجو التطبيع، من أن بعض شعوب هذه الدول لا ترى الكيان بوصفه عدواً، يبدو اليوم أن الصورة مختلفة كلياً عن هذه الأكاذيب، فتشير الكثير من استطلاعات الرأي إلى أن المزاج الشعبي العام حتى في دول الخليج لا يدعم التطبيع، وتشهد نسب المؤيدين له انخفاضاً متزايداً وهو ما أثبتته الأيام، فبحسب وكالات الأنباء لم يقم سوى 1600 إماراتي بزيارة للأراضي المحتلة منذ 2020 بينما قام 500 ألف مستوطن بزيارة للإمارات، التي سعى الكيان لاستثمار العلاقة معها بتقديم صورة مختلفة عن علاقته بالشعوب العربية.

تؤكد التطورات الأخيرة، أن رهانات الكيان لن تقدم مخرجاً من أزمته، بل ستفاقمها، فرغم أن اتفاقات التطبيع لا تزال قائمة، وأن الإرباكات الحاصلة حالياً قد لا تعني انتهاء هذه الاتفاقيات قريباً، إلا أنها تؤكد مجتمعة، أننا نمضي فعلاً باتجاه مرحلة جديدة، أهم ما يميزها هو دورها المساعد في إعادة توجيه الطاقات الشعبية في اتجاه الدفاع عن مصالحها الحقيقية، فأى اهتزاز لاتفاقيات التطبيع أو الحوامل الداخلية للكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة من شأنها تسريع عملية التحول التاريخي الجارية، ومن شأنها تهديد الطريق أمام المخاض الجديد الذي أثبت أن طاقة الشعب الفلسطيني الكامنة أكبر من قدرة الكيان المارق على تحجيمها.

رغم ما كان يردده مروجو التطبيع من أن هذه الدول لا ترى الكيان بوصفه عدواً يبدو اليوم أن الصورة مختلفة كلياً عن هذه الأكاذيب

إيران والسعودية.. اللقاءات لم تعد استطلاعية- تشاورية فحسب!



شطب إحياء الاتفاق النووي الإيراني من أجندة واشنطن، حسب ما أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس، الإعلان الأمريكي هذا جاء بعد تأكيد الرئيس جو بايدن موت الاتفاق، وانتهاء صفقة إحيائه، ما يطرح جديداً، مصير خيارات واشنطن الأخرى، تلك التي لوحث بها فيما مضى.

■ عتاب منصور

مستقبلاً دون انخراط أمريكي مباشر، وجرى تبرير اتفاقات التطبيع بين الكيان والدول العربية بوصفها «ضرورة يفرضها الخطر الإيراني» لكن دول المنطقة وبعد التطورات الأخيرة بدت أقل حماسة للانخراط في أحلاف كهذه، وتحديد كونها تحقق مصالح واشنطن على حساب بقية دول المنطقة.

اتفاقات جرى توقيعها

شهدت علاقات دول الجوار بعض الانفراجات في علاقاتها مع إيران، وجرى لقاءات - أعلن عن بعضها - مهدت الطريق أمام إيجاد تفاهات بين الأطراف المتنافرة. كان أبرزها تلك اللقاءات التي جمعت مسؤولين من السعودية وإيران، بالإضافة إلى لقاءات جمعت الأخيرة مع كل من الإمارات ومصر، والتي اتسمت جميعها بأجواء إيجابية، حسب التصريحات الرسمية. لكن إعلاناً جديداً شكّل نقلة نوعية في هذا السياق، وهي التصريحات التي أدلى بها مساعد وزير الخارجية الإيراني، رضا عنايةتي، الذي أكد أن اللقاء الودي الذي جمع البلدين على هامش مؤتمر بغداد 2 تكلل بتوقيع اتفاق أمني، ليعقد لاحقاً نائب الرئيس الإيراني محمد حسيني لقاءً آخر مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان في العاصمة البرازيلية، ضمن مراسم تنصيب الرئيس لولا دا سيلفا،

لا يخفى على أحد، أن داخل دوائر صنع القرار الأمريكي هناك من حاول إعاقة إحياء الاتفاق، لكن حماس إيران اتجاه هذه الخطوة يبدو أنه انخفض أيضاً، فتوازنات القوى يوم توقيعه لم تعد قائمة، ما يعني أن الاتفاق الذي كان صالحاً في 2015 لا يمكن أن يكون صالحاً الآن، وتحديد إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم التراجع الغربي والأمريكي. لكن كل ذلك لا يلغي حجم المأزق الأمريكي أمام المشهد الحالي.

الخيار العسكري!

خيارات واشنطن في التعامل مع إيران محدودة، ربما كان الاتفاق النووي أقل مرارة من واقع اليوم. فالخيار الآخر لا يمكن إلا أن يكون عسكرياً - حسب قناعة صقور واشنطن - وهو ما لا حمل لأمريكا على القيام به اليوم بعد أن عجزت عنه سابقاً، لكن المشكلة الأكبر هي مسعى أمريكياً آخر بات يبدو مهدداً هو الآخر. إذ عملت واشنطن بشكل نشيط ويتعاون لصيق مع الكيان الصهيوني - أكثر المتحمسين لتوجيه ضربة عسكرية لإيران - على بناء جبهة إقليمية، من شأنها تضيق الخناق على طهران، وربما توجيه ضربة عسكرية ما

حجم الخلافات

بين الرياض

وطهران دفع

البعض للتشكيك

في أية إمكانية

جديّة للوصول

إلى تفاهات

لكن الإعلان عن

توقيع اتفاقية

أمنية بين البلدين

يفتح الباب أم بدء

المرحلة الجديدة

هذه الأجواء الإيجابية بدأت تنعكس على مجمل جوانب العلاقات، فقد أعلنت طهران: أن حجم التبادل التجاري بينها وبين السعودية قفز في عام 2022 إلى ما يقارب 15 مليون دولار، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه التبادل التجاري في العام الماضي حاجز 40 ألف!

وقد نقلت وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» عن وزير الخارجية السعودي قوله في هذا السياق: «نحن مصممون على مناقشة الأوضاع والاهتمامات القائمة واحدة تلو الأخرى، من أجل الوصول إلى نتيجة، لأن نوع العلاقات بين البلدين سيؤثر على المنطقة».

يستند مخطط التوتير الأمريكي في المنطقة على جملة من العناصر الأساسية، ويعد التوتر والعداء بين السعودية وإيران أحد أعمدة هذا المخطط، والذي راهن عليه الكيان الصهيوني طويلاً، لكن مصالح الدول المؤثرة في المنطقة فرصت في الفترة السابقة دراسة إمكانات وتوجهات جديدة، لكن حجم الخلافات بين الرياض وطهران دفع البعض للتشكيك في أية إمكانية جديّة للوصول إلى تفاهات، لكن الإعلان عن توقيع اتفاقية أمنية بين البلدين يفتح الباب أمام بدء المرحلة الجديدة، التي انتهت فيها المشاورات الاستطلاعية، وبدأت التفاهات الملموسة التي يمكن أن تتطور سريعاً رغم الاعتراض الأمريكي والصهيوني ما يعني دعماً جديداً لتخفيف التوتر في المنطقة، وحلحلة الملفات والأزمات العالقة.

العلاقات الروسية البرازيلية بقيادة دا سيلفا.. ما مستقبلها؟



مع وصول لولا دا سيلفا إلى رئاسة البرازيل، وتنصيبه بذلك رسمياً مطلع العام الجاري، يتركز جزء هام من الأنظار نحو التغيرات المرتقبة في البرازيل على الصعيد الدولي، وبعلاقاتها مع روسيا.

■ ملاذ سعد

الشهر الجاري أعلنت رئيسة مجلس الاتحاد الروسي فلانتينا ماتفيينكو بحثها للعلاقات الثنائية مع الرئيس البرازيلي دا سيلفا، وقالت: «أجرينا محادثات هادفة للغاية وبحفنا النطاق الكامل للعلاقات الثنائية بين بلدينا».

إن فوز لولا برئاسة البرازيل سيغير بدرجة ما من موازين القوى في المنطقة اللاتينية بغير مصلحة الغربيين عموماً، والأمريكيين خصوصاً، خاصة وأنها الأولى اقتصادياً في أمريكا اللاتينية، كما أنه سيعيد تفعيل الدور البرازيلي بشكل أكبر في إطار مجموعة بريكس، التي أشار إليها بيان الكرملين السابق، مما سيعطيها زخماً أكبر خلال السنوات المقبلة. في إطار العلاقات الثنائية، لم توافق البرازيل بقيادة بولسونارو سابقاً على فرض عقوبات على روسيا بذريعة أوكرانيا، كما أنها لم تدن روسيا، علماً أن بولسونارو كان يحاول التوفيق بين الطرفين روسيا والولايات المتحدة، والحفاظ على علاقات ضمن حد أدنى جيد مع موسكو. الآن، ومع وصول دا سيلفا، فمن المتوقع تطوير العلاقات مع موسكو بشكل أكبر، وتحديد أنها الشق الاقتصادي، أي بالضد من العقوبات التي حاول الأمريكيون دفع بولسونارو إليها، وبالفرع المالي تحديداً، خاصة في إطار

لم يوفر الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والبرازيلي لولا دا سيلفا فرصة للحديث حول العلاقات بين بلديهما، بعد فوز دا سيلفا بالانتخابات الرئاسية الأخيرة، فخلال اتصال أجراه بوتين مع دا سيلفا مهتماً إياه، ذكر بيان صادر عن الكرملين أن الجانبين قد أعربا «عن ثقتهما في أن الشراكة الاستراتيجية الروسية البرازيلية ستستمر في التطور بنجاح في جميع المجالات، وكذلك التعاون على الساحة الدولية، بما في ذلك في إطار مجموعة بريكس».

بدوره قال دا سيلفا تعليقاً على الاتصال: إن «البرازيل عادت، إنها تتحاور مع الجميع وتلتزم عالمياً خالياً من الجوع ويعمه السلام». وفي وقت لاحق، في الأول من

بوست. باختصار، يمكننا القول: إن الصداقة بين روسيا والبرازيل يمكن أن تشهد تطورات جديدة لا يستغرب أن تصل إلى درجة تحالف، وخصوصاً أن البرازيل قادرة على لعب دور كبير في أمريكا اللاتينية، وفي مفاصل مهمة من الاقتصاد العالمي.

النظر إن كان ظرفه الداخلي الحالي سيمسح له بفتح جبهة مع واشنطن والغرب، فقد يجد الرئيس الجديد ضرورة بدء إجراء تغييرات واسعة في الداخل، وهو ما ظهر بعد إعلانه إلغاء خصخصة 8 شركات مملوكة للدولة، من بينها شركة النفط بتروبراس، وشركة الغاز كوريوس

بريكس، أي تبادل البضائع بالعملات المحلية عوضاً عن الدولار، وتعزيز هذا الاتجاه وتجيده في إطار دول البريكس مجتمعة.

وعلى المستوى السياسي الدولي لا يخفي دا سيلفا معارضته للغربيين والولايات المتحدة، وتعاطفه مع روسيا والصين عموماً، بغض

النظام العالمي القديم مات بالفعل..



عن مكانهم في «سلسلة الغذاء» التي تقودها الولايات المتحدة. هذا هو الأساس لنشوء ظاهرة جديدة في 2022 شملت غالبية العالم: مجموعة الدول التي تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة، وتريد في الوقت ذاته أن تتخلص من السيطرة التي يمارسها عليها الغرب. لكن موت النظام القديم لا يعني أن الطريق انتهى، فالتعاطف والرغبة بالتعاون لن تجعل الدول الصديقة لروسيا تضحي بمصالحها من أجل حقوق الدولة الروسية. إن تغيير النظام العالمي هو عملية طويلة ومكلفة على الجميع، وعلى الجميع أن يدخروا طاقاتهم لأجلها. حتى اليوم يجد الكثيرون في روسيا صعوبة في فهم وقبول دوافع الآخرين، فالكثير من المراقبين اعتادوا أن يكونوا مثل الغربيين: يفكرون في الحاضر من منظور الماضي. لهذا على روسيا أن تفهم بأن شركاءها وداعميها من الغالبية العالمية يقومون بذلك سعياً لرغبة موضوعية في تحقيق مصالحهم. لهذا فإن مؤشرات مثل نمو معدل التجارة التي تجري بين روسيا ودول مثل الصين وتركيا وغيرها شديد الأهمية، وخاصة في مجال البضائع عالية التقنية. ينطبق هذا على جيران روسيا في الاتحاد السوفييتي السابق الذين لا تتطابق خياراتهم على الدوام مع الخيارات الروسية. إن الحدث الأهم في 2022 ليس انهيار النظام العالمي القديم، بل بداية تشكّل نظام جديد. وقاعدة القوة لهذا النظام هي: الغالبية العالمية التي تسعى إلى الاستقلال وتحقيق مصالحها. قاعدة القوة للنظام السابق هي الكتلة العسكرية موقعه ويظهر القدرة والاستمرارية على استخدام موارده. لهذا فروسيا هي أحد أهم اللاعبين في تشكيل النظام العالمي الجديد الذي سيكون عام 2023 شديد الأهمية لمنحه شكله، فروسيا تجاوزت بالفعل في علاقاتها مع الغرب خط المواجهة العسكرية-السياسية.

■ بتصرّف عن:

Старый мировой
порядок умер

البنية التحتية الهامة في العالم المعاصر: التجارة الدولية والتمويل. أكبر ميزة يتمتع بها الغرب هي بنيته الاستبدادية المتكاملة هرمياً. ففي الوقت الذي يكون لدى المجتمع الدولي شكوكه ومخاوفه على مصالح مواطنيه وأمنهم، لا تقلق الحكومات الغربية بشأن عواقب أفعالها على الأمريكيين أو الأوروبيين العاديين. بالإضافة إلى أن النخبين مستعدون لتحمل الصعوبات أمليين بالعودة إلى حياتهم الهادئة على حساب بقية العالم الذي يكافح. بآية حال، يظهر لنا التاريخ أن الأنظمة المستبدة يمكنها أن تكون ناجحة تكتيكياً فقط، بينما تخسر دوماً إستراتيجياً. لدى المخيم الغربي قواته المستعد للتضحية بها، والتي يتم رميها كي تُذبح. هم اليوم شعب ما بقي من أوكرانيا، وبشكل جزئي دول شرقي أوروبا التي تشمل فنلندا، الدولة التي باتت جامعة في الأشهر الأخيرة، وربما أيضاً شعب تايوان. المسألة الأوكرانية هي دراماتيكية بشكل خاص حتى الآن، فعندما بات الجميع مقتنعاً بأن شعب هذه المنطقة غير قادرين على إنشاء دولة متساوية وصديقة لجيرانها، تحولت إلى أداة للحرب بأكثر الصور فجاجة. علاوة على ذلك فقد سهلت ثقافة العنف والعوانية المتجذرة هناك من الأمر. في 2022 عادت منطقة أوكرانيا إلى موقعها التاريخي لتكون «حقلاً جامحاً» على الحدود الأوروبية الروسية. حتى الآن لا تزال هذه الموارد في أيدي الولايات المتحدة وأوروبا، والأحداث العسكرية تظهر أن الكفاح لإصلاح عقول الأوكرانيين سيستمر إلى وقت طويل. على الصعيد العالمي لا تحتاج روسيا للقتال من أجل الحصول على تعاطف شعوب وحكومات الدول التي تشكل 85% من سكان العالم، وهذا جلي في رفض الكثير من الدول فرض عقوبات على روسيا. هذا التعاطف موجود بالفعل إلى جانب روسيا، وجزء منه مسؤول عنه الوضع الروسي، ولكن معظمه نابع من تمييز الكثير من الدول المستقلة لمصالحها. السبب هو الرغبة البسيطة في حرية تحديد كيفية التطور بدلاً من البحث

التناقض المهم الذي واجهته روسيا على الساحة الدولية في عام 2022 هو مزيج من السياق العالمي المؤاتي تماماً مع العقبات الهائلة التي تحول دون تحقيق أهداف محددة للسياسة الخارجية. فمن جهة كانت الحرب المستمرة اليوم هي آخر حلقة في مناهضة حكم الغرب الذي دام لعدة قرون. من جهة ثانية لدى عدو روسيا موارد «ресурсы» كبيرة تعينه على إطالة القتال. ليس هناك شك في أن معظم هذه القصص ستبقى تتفاعل مع تأثيراتها في عام 2023، وكلما كنا أكثر تحضراً أدركنا بنجاح تشكيل النظام العالمي الجديد الذي تلعب روسيا بقطيعتها مع الغرب دوراً هائلاً في تشكيله.

■ تيموفاي بورداشيف
ترجمة: قاسيون

فهم مدركون بشكل تام بأنهم قد يكونون الأهداف التالية للضغط.

لكن الأكثر أهمية هنا أن تقليص الاعتماد على الغرب يصبح شرط تنمية هام بالنسبة للكثير من الدول في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. كيف سيستجيبون لهذا التحدي، لا الولايات المتحدة ولا حلفاؤها الأوروبيون يعلمون ما سيفعلون بعد. لهذا يتبعون أسهل الطرق عبر محاولة إقناع مواطنيهم بأنهم الأفضل بينما لديهم العنف فقط تجاه البقية.

يتحول العالم الغربي اليوم – الولايات المتحدة وأوروبا وحلفاؤهم القلائل – إلى مخيم عسكري في مواجهة بقية البشرية. لديهم بالفعل تجربتهم التي يعتمدون عليها، فالإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية نشأت من خلال الحرب والإكراه. لكن العالم في حينه لم يكن عالماً من الدول ذات السيادة، والتي وصل معظمها اليوم إلى مرحلة من التطور تسمح لهم باتخاذ قراراتهم المستقلة. في ذلك الوقت لم تكن الصين موجودة لتقدم بدائل، وكانت روسيا جزءاً من العالم الإمبريالي ولم تكن بعد ضده. لهذا فمسألة قدرة المخيم العسكري الغربي على استعادة بعض من مكانته هي اليوم مسألة «إيمان» وليست مسألة «معرفة». لكن لا يمكننا أن ننكر أنه لا يزال هناك كثيرون ممن «يؤمنون» بالقدرة الغربية المطلقة، ومنهم موجودون ضمن روسيا.

علاوة على ذلك، لدى الولايات المتحدة وأوروبا موارد ضخمة. كانوا قادرين حتى الآن على التأثير بشكل مدمر على معظم

النظام العالمي القديم مات. كانت آخر محاولة لإحيائه قيام الولايات المتحدة بعقد ما يسمى «قمة الديمقراطيات» في 2021، والتي لم تكن فقط بلا معنى، بل فشلت في أن تترك أثراً معلوماتياً على الأقل. ليس من المصادفة أنها لم تتلق أية استمرارية ذات قيمة. لقد مات النظام الغربي لأن أكثر الدول تطوراً من الناحية الاقتصادية والعسكرية قد فقدت القدرة على الحكم مع تقدير ما سيفعله الآخرون للنجاة. إن قدراتهم التحكمية الكبيرة قد أثبتت أنها بلا جدوى في القمع الاستباقي لأولئك الذين يتمرّدون ويرفضون اتباع أوامر واشنطن. الأداة الوحيدة التي بقيت للولايات المتحدة وأوروبا في 2022 هي الإكراه والتهديد. علينا أن نقر اليوم بأنه حتى تعاون دولي مستقر نسبياً لم يعد له أساس جيد اليوم. فعندما نقول أن دولة محددة أو شركاتها قد «امتثلت للعقوبات ضد روسيا»، فهذا يعني أن الأشخاص المعنيين قد تعرضوا لتهديد حالي ومباشر لأنهم أو لرفاههم الاقتصادي النسبي. ضمن هذا النمط يمكن للغرب محاربة روسيا أو الصين، لكن يستحيل عليهم إنشاء أي شيء يقلل من التبعية الجديدة وخلق طرق بديلة عامة للتواصل.

المثال الممتاز هو نتيجة التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. يبدو أن المزيد فالمزيد من الدول حول العالم، حتى تلك التي لديها مجموعة من الرسميين الذين يريدون إدانة الأفعال الروسية، ليست مستعجلة لفعل ذلك،

روسيا وإيران وافتتاح ممر تجاري قد يتحول إلى «تكتل»

كنتيجة للحرب في أوكرانيا، حيث أصبح بحر آزوف بحراً داخلياً لروسيا، محاطاً بشبه جزيرة القرم ومصب نهر الدون، باتت شبكات البحر وسكك الحديد تمتد إلى المراكز الإيرانية على بحر قزوين لتصل في النهاية إلى المحيط الهندي. يبدو أن هذا الممر التجاري الذي تبنّيه روسيا وإيران سيصبح في مركز صدارة مشاريع كسر العقوبات في كامل المنطقة، والأكثر من ذلك أنه قد يصبح مركزاً لتفرع شبكات تجارية تجمع الاقتصادات الإقليمية ينشأ عنه تكتل تجاري ضخم.

■ إعداد: قاسيون

عقّ الرئيس الروسي بوتين على أهمية الممر بالقول: «سيزود الشركات الروسية بفرص جديدة للدخول في أسواق إيران والهند والشرق الأوسط وإفريقيا، وسيسهّل وصول الواردات من هذه الدول». وكما قدرت ماريا شاغينا، خبيرة الشؤون الخارجية الروسية، فروسيا وإيران تستثمران قرابة 25 مليار دولار في الممر التجاري الداخلي، لتساعد في تدفق البضائع التي يريد الغرب أن يوقفها، الأمر الذي أخاف الأمريكيين ودفع أوبراين، كبير مسؤولي العقوبات في الإدارة الأمريكية إلى القول تعليقاً على الممر بأنهم يراقبون عن كثب وهم «مهتمون بأي جهد يسمح لروسيا بتفادي العقوبات».

الشهر الماضي تمّ بالفعل شحن 12 مليون طن من القمح الروسي إلى الهند لتعبر إيران. لقد حان وقت عمل ممر التجارة الداخلي المعروف باسم «ممر نقل الشمال-الجنوب الدولي INSTC»، والذي أطلق في عام 2000 للوصول بين بحر البلطيق والمحيط الهندي، المثير للسخرية أن «عقوبات الجيم» الغربية ضدّ روسيا هي من أعطت الحياة لممر INSTC. تقوم روسيا اليوم بوضع اللبسات الأخيرة على القواعد التي من شأنها أن تمنح السفن الإيرانية حق المرور على طول المجرى المائية الداخلية على نهري الفولغا والدون.

تمّ تصميم INSTC الممتد على طول 7200 كيلومتر ليكون شبكة نقل متعددة الوسائط تشمل البحر والطرق البرية والسكك الحديدية، لنقل البضائع بين روسيا وآسيا الوسطى ومنطقة قزوين وإيران والهند. هذا المشروع في جوهره هو روسي إيراني، وهما الدولتان ذات المصلحة في مواجهة تسليح الغرب للعقوبات.

لكن هناك في الحقيقة عوامل مشتركة ومصالح متطابقة تتخطى العقوبات، لتصبح العقوبات هنا حافزاً للبحث عن تنمية مثلى للاقتصاد مع تحول تركيز كل من روسيا وإيران إلى الأسواق الآسيوية. وفي هذه العملية تتشكل كتلة تجارية جديدة خالية تماماً من الوجود الغربي. وكما كتبت صحيفة بلومبرغ عن الأمر: «الهدف هو تحصين الروابط التجارية من التدخل الغربي وبناء روابط جديدة مع الاقتصادات الضخمة سريعة النمو في آسيا».

سيعتمد تعزيز INSTC في المدى القريب على بعض المشاريع الكبيرة، مثل الذي تحدث عنها ألكسندر نوفاك وهي شبكة طاقة تضم روسيا وإيران وآسيا الوسطى ومنطقة جنوب آسيا. قال: «التدفق المستمر للعمليات الوطنية يعطي

الثقة للسوق. في بداية العام الماضي واجهنا موقفاً لم يكن واضحاً فيه ما يجب فعله بهذه العملات، في الوقت الحالي يتم تداولها في أسواق المال لتضمن دوران التجارة المتبادلة.. إذا تارجح دولاب التوازن في الأشهر الأولى بشدة، فخلال عدة أشهر ستصبح مألوفة لنبداً بالتجارة بشكل مستقر باستخدام العملات الوطنية». عملية إلغاء الدُولرة ستكون دعامة لنجاح INSTC، ولكن هذا فقط شيء واحد.

مبادلة مبتكرة

الأمر الآخر الذي أعلن عنه نوفاك أن روسيا وإيران قد تتوصلان إلى اتفاقية لتبادل إمدادات النفط والغاز بحلول نهاية العام، حيث قال: «إن أردنا أن نتحدث من حيث المبدأ، فهذا يشمل صادرات الغاز إلى أفغانستان وباكستان - سواء باستخدام مشاريع البنية التحتية الخاصة بآسيا الوسطى، أو عبر تبادل من أقاليم إيران. على هذا النحو سنتلقى الغاز منهم [إيران] من جنوب البلاد، ونبادله مع توريداتنا من الغاز في الشمال إلى زبائنهم.. نتوقع قرابة 5 ملايين طن من النفط سنوياً، وما يصل إلى 10 مليارات متر مكعب من الغاز في المرحلة الأولى». باكستان مهتمة جداً بالحصول على واردات الغاز الروسي. كما أن أذربيجان كما أشار نوفاك قد تكون وجهة النقاش التالية لاتفاقية تبادل بعد أن تزيد إنتاجها من الغاز.

جميع الدول المشاركة في INSTC، باستثناء الهند، هي من الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق الصينية، وباكستان على رأسها. في مرحلة ما، لن تكون بعيدة، سيتم على الأرجح وصل الميناء بين الإيرانيين المشاركين في INSTC: بندر عباس وتشابهار، مع ميناء جوادار الباكستاني، وهو بوابة الممر

الاقتصادي الصيني الباكستاني CPEC الذي يصل إلى تشينغايغ، وهو أيضاً ميناء هام في مبادرة الحزام والطريق.

من الواضح أن INSTC سينتج شبكة من الممرات الاقتصادية الدولية. ستصبح إيران بموجبه مركزاً للمصالح الإستراتيجية المتقاربة ذات البعد الاقتصادي الهام، ما سيؤدي إلى تحالفات جديدة ويؤثر على الجغرافيا-السياسية لجنوب وغرب آسيا في القرن الحادي والعشرين.

تشنّ الولايات المتحدة اليوم حرب معلومات شديدة لإفشال الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني عبر إذكاء مشاعر العداء له في أذهان عموم الباكستانيين. لكن جهودها ستكون أصعب بكثير بل مستحيلة عند الحديث عن INSTC التي لا يمكنها أن تصوّره كمشروع جيوسياسي وغير عملي يهدد دول المنطقة، فالممر طريق تجارة عابر للقارات ولا يمثل امتيازاً لدولة واحدة. ففي نهاية المطاف كيف للأمريكيين أن يعاقبوا «كتلة تجارية».

الوقائع تتحدث بنفسها عن INSTC، فتجارب نقل الحاويات من مومباي إلى سانت بطرسبورغ باستخدام الممر التجاري قادرة على تقليل وقت تسليم البضائع من 45 إلى 25 يوماً، وبتكلفة أقل بـ 30% من النقل عبر قناة السويس، ما يبرر الآمال في تحسين الاتصال ونفع الممر. من الواضح أن إمكانات INSTC أكبر من الذي يمكن التنبؤ به.

بأية حال، روسيا وإيران مصممتان على فصل الغرب. كما قال لافروف: «لم يعد بإمكاننا الاعتماد على هؤلاء الناس. لا شعبنا ولا التاريخ سيسامحنا إن فعلنا... لقد قمنا بحسن نية وانفتاح بوضع أملنا في التلميذات التي سمعناها في أوائل التسعينيات حول الوطن الأوروبي المشترك والحاجة إلى تقسيم عمالة

دولي يعتمد على الأداء الأفضل وميزات المنافسة لدى كل دولة، وبأننا عبر وضع جهودنا بعضها مع بعض والحفاظ على الموارد، سنكون قادرين على تحقيق النتائج الأفضل والأكثر فاعلية من ناحية التكاليف. تبين أن كل هذا هراء».

تحدثت الكثير من التقارير عن أن إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يشمل روسيا وبيلاروسيا وكازخستان وقرغيزستان، قد أوشكوا على إنهاء شروط اتفاقية تجارة حرة تضم أكثر من 7500 نوع من البضائع. إن سوقاً كبيرة بحجم 700 مليار دولار ستنتفتح على الأرجح أمام المنتجات والخدمات الإيرانية بدءاً من هذا العام 2023.

إن اتفاقية حرة بين هذه الدول ستشجع حرية حركة السلع والخدمات، وتنص على سياسة مشتركة في مجال الاقتصاد الكلي والنقل والصناعة والزراعة والطاقة والاستثمار والتجارة الأجنبية والجمارك والتشريعات التقنية والمنافسة والتشريعات المناهضة للاحتكار. إن مثل هذه الاتفاقية ستطلق تغييراً دراماتيكياً بالنسبة لممر INSTC، فتحوّل ديناميكيات السلطة في أقاليم الخليج وأوراسيا هائلة المساحة. تشير INSTC إلى تمحور إستراتيجي بين روسيا وإيران مبني حول ممر تجاري يؤدي إلى تكتل تجاري غير غربي مكون من دول إقليمية حرة الحركة لها مصالح مشتركة في مقاومة الهيمنة الغربية.

■ بتصرف عن:

[a Building Are Iran and Russia Sanctions Defies That Route Trade](#)

[route trade a open Iran ,Russia bloc a heralding](#)



عن وحدة وتفاعل وتناسب البنية الفوقية والتحتية وإفلاس العقل المهيمن «4»

في المواد الثلاثة السابقة حاولنا أن نجمل في إطار عام الكثير من المواقف والظواهر التي يتم تناولها مؤخراً والتي تتطور في سياق الأزمة العامة للبنية الرأس مالية. والحلقة الرئيسية هي تجر خلفها سلسلة التحليل هي التوتر ما بين البنية الفوقية والتحتية وعجز الأولى عن استيعاب التناقض الموضوعي في الثانية، وفي هذه المادة التي سنحاول أن تكون الأخيرة سنحاول أن نتناول مرة جديدة عن الخلاصات التي هي أيضاً جرى نقاشها مسبقاً، والتي تشكل طاقة وزخم ومضمون الهجوم في وجه نمط الحياة الذي ينهار.

د. محمد المعوش

الفاشية المعجمة بتلاقح مع البربرية

إن عجز البنية الفوقية اليوم عن لعب دورها التاريخي في أن تكون البناء الفكري والأخلاقي والقانوني والقيمي والثقافي-السياسي للبنية التحتية يؤسس إلى كسر قانون التناسب بين البنيتين، وهو ما يشكل القاعدة المادية لظهور جوهر النظام في مرحلته الحالية كنظام إبادة للحياة، في ظل العجز عن تغليف هذا الجوهر بشكل مموه عبر مؤسسات وعقل البنية الفوقية. إذ، نكون دقيقين، نحن لسنا أمام تعطل التناسب بين البنيتين، بل إن التناقضات وطبيعة الأزمة واحتدام التناقض بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة يفرض أن تكون البنية الفوقية وأشكالها تعكس الجوهر الرأسمالي دون تمويه وتعقيد. وكون هذا الجوهر في طبيعته معادياً للحياة ويتمحور حول مصالح القلة القليلة على قاعدة شقط الثروة، فإن البنية الفوقية يجب أن تتخلق بهذا الجوهر بلغة صريحة. ومن هنا انهيار المؤسسة السياسية التقليدية للبورجوازية ودولتها، وعقلها الليبرالي، وكامل النموذج القيمي لل«الديمقراطية» الشككية. وهذا ما فتح كما أشرنا سابقاً إلى تدمير النشاط الذهني من موقع القاعدة المعرفية ليس للرأسمالية فحسب، بل لمجمل الفكر المنقسم على ذاته بشكل عام كحالة عامة للمجتمع الطبقي. ومن هنا أزمة العلم الرسمي وفنه وكل عقل ينتمي للسائد بما فيه العقل اليومي. وهنا نصل إلى أن الصراع لا يحمل طابعاً ثقافياً وحيد الجانب على شكل «مؤامرة»، بل هو التفكير الداخلي للبنية الرأسمالية. وهنا يمكن أن نختم هذه السلسلة بخلاصات سياسية يجب الدفع بها كما قلنا سابقاً إلى الواجهة العامة للصراع ما بين عالمين لم يعد من المقبول تأخيرها من قبل القوى الحية وتحديداً المستوى الدولي منها وتشكيل إطاره ومؤسساته الأممية اللازمة، وأقل من ذلك لن يصمد أمام المأسسة الإعلامية والثقافية والدعائية والممارسية للفاشية-البربرية على قاعدة انهيار العقل المهيمن كما أسلفنا سابقاً.

انهيار النشاط

وضرورة التأسيس لنشاط بديل

مجدداً، إن المشهد الفكري-الثقافي لا يقوم فقط على مخطط يجري تطبيقه و«فرضه»، بل هو تعبير عن أزمة عجز تجاوز الانقسام الاجتماعي بين مشروعين للمجتمع والبشرية. فكما أن الانقسام المعرفي في العلم وموقعه تجاه الواقع هما أساس أزمة العلم وملاح

هذه الأزمة، فإن الأزمة في المجتمع وملاحمها اليوم هي التوتر والتناقض بين تقدم وتراجع كلا المشروعين التاريخيين، وبالتالي فهي أزمة موضوعية هي أزمة حركة داخلية للبنية، وليس قراراً «مؤامراتياً» من هذه المؤسسة العالمية أو تلك، على الرغم من وجود هكذا قرار. ولهذا، وللخلاصة نقول، إنها ليست حرباً ثقافية بحتة، كما تحاول بعض التنظيمات والطروحات القول به. إنها صراع طبقي بشكل أساسي. فالنشاط العملي الذي يقوم عليه النشاط العقلي هو بذاته المأزوم. فكما قلنا في المواد السابقة، إن عدم التلاؤم بين فضاء المعاني الموضوعية التي هي جوهر التجربة التاريخية-الواقعية إلى فضاء الفهم العقلاني لهذه المعاني، سينتج كارثة عقلية-نفسية هي التي نحن في صدها اليوم، وهذا هو تكثيف التوتر بين البنيتين الفوقية والتحتية. وإذا كانت أزمة الانقسام، وعي-مادة في عصر ما بعد-الحداثة والنيوليبرالية في العلم هي التي تحرم العلم من موضوعه الذي هو العلاقات الحقيقية للمجتمع والطبيعة وبالتالي تحرمه من إمكانيةه على التجريد والتعميم وتعطل قدرته الإبداعية، فهي في المجتمع أخطر وأبعد مدى، فهي تحرم العقل من مادته، وتعطل نشاطه. فحرمان العقل من موضوعه، أي ما سماه ليونتييف بالنشاط الأساسي المهيمن الذي هو تحقيق الذات حسب المرحلة التاريخية التي تعطي هذا التحقيق شكله التاريخي، وحرمانه أيضاً من المستقبل الممكن وعبر إبعاده عن التناقضات الواقعية «تناقضاته الذاتية وتلك الاجتماعية» التي هي مادة حركته وتطوره، عبر تعميم الدستوبيا «تسمى لدى بعض الأدبيات بدستوبيا الإنسان الأبيض» التي عمت كل عقل مهيمن من الميديا والإعلام

التدمير الذي له شكل إهلاك النشاط العقلي اوسع مدى واعقد كون الدفاع عنه يتطلب عملية هجومية تاريخية لإحياء العقل عبر فتح طريق المستقبل له

نحو العلوم والثقافة، كل هذا يجعل النشاط العقلي مستحيلاً ويدفعه نحو التعطل والانهيار عبر حرمانه من دافعيته وبالتالي من إمكانيةه على القيام بمهامه المرتبطة بالأهداف، في ظل غياب موضوع هذا الفكر الذي هو تحقيق عملائي للحاجات والرغبات، فيستحيل العقل «زومبي»، والذي هو مكافئ لتيار «العلموية» Scientism الذي يقند كل رأي «علمي» لمجرد سما نفسه علماً، وهو انعكاس لظاهرة التشيي و«الموضوعاتية» كما سماهما هوركهامير، أي إلغاء الموقف الذاتي. ونحن بغنى عن القول إن أزمة العلم وأزمة العقل العام تتخادمان كونهما تقومان على ذات القاعدة المرتبطة بالتجريد والتعميم فيقع العقل في نقطة خارج الزمان. هذا يحصل أمام أعيننا في كل بقعة من العالم، وهذا ليس بجديد، بل هو الترجمة الحالية التي تظهر بها ظاهرة الاغتراب إياها، والترجمة لأحد الأشكال التي يحصل بها تدمير القوى المنتجة، وهنا العقل والإنسان، فليس صدفة كلام هوركهامير أن الأزمة في العلم استهلكت وحرقت وقضت على جهود وطاقات علمية ضخمة على مدى عقود، بدون إنتاجية. أما على الصعيد الاجتماعي فهذا الاستهلاك للطاقات هو قضاء على البشر أنفسهم، كمرحلة ما بعد «تضييع الوقت والترفيه».

وما سبق أكثر من مفهوم، كون التدمير الفعلي عبر الحروب هو أقل وزناً اليوم «ونقول نسبياً بالتأكيد»، مقارنة بالحربين العالميتين الأولى والثانية حيث حصر تدمير مباشر للقوى المنتجة وإهلاكها. وهذا التدمير الذي له شكل إهلاك النشاط العقلي هو أوسع مدى وأعقد، كون الدفاع عنه لا يمكن أن يتلخص بالتوازن العسكري، بل يتطلب عملية هجومية تاريخية

لإحياء العقل عبر فتح طريق المستقبل له، ولو كان ذلك بتأمين السردية عن العالم التي تلائم الكامن من المعاني الموضوعية التي تحرمها اليوم مستويات البنية الفوقية من التحقق. أي سردية بناء عالم بديل يمكن أن يجيب عن أزمة الانقسام التاريخي بين العقل والمادة، والذات والموضوع التي وصلت إلى ذروتها التاريخية. وليس صدفة القول، إنه إذا كانت معادلة هيجل قد تم فتح الطريق لها في العقود الماضية عبر توسيع هوامش تحقيق الذات ولكن دون تأمين القاعدة الموضوعية لهذا التحقيق «كيف يتم تحصيل الاعتراف انطلاقاً من الضرورة الواقعية لصاحب السعي نحو الاعتراف وكونه مفيداً لنفسه والآخرين»، فإن الأزمة التي طالت هذه المعادلة الهيجلية تتطلب النقلة نحو ماركس، أي الحل الموضوعي لأزمة «اغتراب هيجل». أليس هذا ما حصل عبر تاريخ الفلسفة ماركس هو التطور الموضوعي لهيجل، هو ما يحصل الآن على شكل اكتمال هذه الحلقة بين الفلسفي والواقعي، والتجلي العملي للفكرة الفلسفية. وهذا يجب أن يسلك نحو العقل التقدمي الحي من أجل تحويله إلى برنامج عمل، وليس صدفة أن تتضمن كلمة الرئيس الروسي الأخيرة كلاماً حول «بناء عالم يسمح بتحقيق الذات بمعزل عن ظروف الفرد ونشأته»، فهذه السردية المتقدمة ما زالت في بدايتها ولكنها ضرورة ملحة لحماية الحياة على الأرض، وكل الضجيج والصراخ الحالي هو توتر ضمنى كتعبير عن الكامن الذي يحاول أن يجد طريقه في هذه السردية نحو حل أزمة «عصر المعنى» كما سماها حتى عتاة منطري العقل المهيمن. والدفع بهذه المهمة له أولوية قصوى.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبدو	0933796639	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	الرققة	محمد فياض	0945817112
السويداء	واغل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 08/01/2023» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

طريق الحرير والتبادلات الثقافية

عندما نشر رونغ شينجيانغ الأوراق التي تم جمعها من أجل كتابه لأول مرة، بين عامي 2002-2015، استحوذت مبادرة الحزام والطريق الصينية على أهمية كبيرة في العالم. ونشر رونغ كتابه نهاية عام 2022 بعنوان: طريق الحرير والتبادلات الثقافية بين الشرق والغرب. بعد صدور الطبعة الأولى عن جامعة بكين عام 2015 «يقصد بالغرب البلدان الآسيوية الواقعة غرب الصين_المحزر».

وأعادت سلسلة من الأبحاث العلمية اكتشاف العلاقات التاريخية بين الصين وجيرانها. في الوقت الذي تعد فيه مكافحة الوباء من أهم أولويات الصين. فخلال عهد كل من سلالاتي هان وتانغ، كان إنشاء وصيانة شبكة كثيفة من التبادلات يمثل دافعاً رئيسياً للسياسة. انتشرت القوافل التجارية ومكاتب الجمارك والحاميات العسكرية في جميع أنحاء المنطقة الشاسعة الواقعة بين قلب الصين وجبال ألطاي إلى الغرب. حتى في ظل السلالات الأقل قوة، عززت الدبلوماسية النشطة مع دول المدن مثل تورفان وخوتان مصالح الصين، وضمنت تدفقاً ثابتاً للتجارة المربحة.

يراجع رونغ على نطاق واسع المخطوطات والنقوش المكتشفة في هذه المنطقة لإظهار المشاركة الصينية الضخمة في العلاقات مع آسيا الداخلية وآسيا الوسطى. حيث سمح الاستثمار في البنية التحتية التجارية للتجار الأجانب بزيارة الصين في أفضل الظروف. في ذلك الوقت، كما هو الحال الآن، رحب المسؤولون الصينيون بالضيوف البارزين بالمأدبات وأكياس الهدايا. يمكن للتجار الأقل حظاً الاعتماد على الحفلات الرخيصة والمبهجة. أنشأ

الصغديون في أوزبكستان اليوم تجمعات تجارية دائمة في المدن الصينية. وسافر التجار الإيرانيون عن طريق البحر إلى قوانغتشو، حيث استقروا أيضاً بأعداد كبيرة. ويقارن رونغ في كتابه مقارنة عميقة للوثائق القديمة مع العلاقات الصينية في آسيا اليوم. ويقارن أيضاً كيف ازدهت مختلف الثقافات على طول طريق الحرير القديم وصولاً إلى إيران وكيف تأثرت البوذية والمناوية والزرادشتية والطاوية والكونفوشيوسية والمسيحية ببعضها على هذا الطريق في كوريا واليابان وشينجيانغ وإيران. وكان الإمبراطور ديزونغ يانغ يرسل القوافل البحرية لتجديد العلاقات التجارية مع العباسيين



محاولات فرض العزلة عليها. ويؤكد المؤلف في كتابه: عندما تتجه الصين إلى الداخل، فإنها تواصل العمل بشكل عملي مع بقية بلدان العالم. أي إن قوة الاقتصاد الصيني في الداخل هي الدافع نحو العلاقات القوية في الخارج. وسينشأ عن ذلك تبادلات ثقافية جديدة.

في بغداد حسب الوثائق القديمة التي تعود إلى تلك الفترة. من المغربي إجراء مقارنة مع الصين اليوم كما يقول رونغ، فالصين تواجه عدداً لا يحصى من التحديات التي تشمل التجارة والعلاقات الاقتصادية مع البلدان الآسيوية، كما تواجه



أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في منتصف شهر كانون الثاني 1962 طالب عمال دمنشق بحقوقهم، وحدث إضراب العمال في عدة معامل مثل الخماسية والمغازل والمناسج ومعمل نسج الدبس وشركة الزجاج. وطالب العمال بدفع أجور العطلة الأسبوعية وتخفيض ما يحسم من أجورهم للتأمينات الاجتماعية ومنع التسريح. كما أضرب عمال التنظيفات مطالبين بأجورهم وتثبيتهم. جريدة الأخبار العدد 390 الأحد 21 كانون الثاني 1962.



النسخة الرقمية للكتب القديمة

وفُرت الصين 6786 مجموعة من الكتب القديمة على شبكة الإنترنت يوماً خلال الأسبوع الماضي، أي ما يزيد على 130 ألفاً من المواد القديمة التي جرى إنشاء نسخة رقمية لها في الفترة الأخيرة. وتشمل المواد المُحملة حديثاً نسخاً لنقوش من عهدي أسرتي مينغ وتشينغ الإمبراطوريتين ومخطوطات قديمة، وقد تم نشرها من قبل المكتبة الوطنية الصينية، بالتعاون مع خمس مكتبات أخرى في مختلف أنحاء البلاد. وتشكل هذه المجموعة الرقمية الجديدة من الكتب القديمة الإصدار السابع من نوعه الذي تنظمه المكتبة الوطنية الصينية، بهدف توفير المزيد من الموارد الأدبية للعامة بنسخة رقمية على شبكة الإنترنت.



اللغة الصينية في إيران

ستضيف إيران دورات اللغة الصينية إلى مناهجها المدرسية منذ بداية عام 2024، حسبما ذكر موقع «همشري» الإخباري الإلكتروني نقلاً عن وزير التربية والتعليم الإيراني، وذكرت وسائل الإعلام أنه منذ بداية العام الإيراني 1403، أو 21 آذار 2024، ستضيف إيران العديد من اللغات، من بينها الألمانية والصينية، كدورات لغوية اختيارية للبرامج المدرسية. وسينعين أخذ احتياجات الطلاب بعين الاعتبار بخصوص اللغات الجديدة، ويذكر أن إيران تقدم دورات اللغة الصينية حالياً في الجامعات فقط، ومن المتوقع أن يتطور الإقبال على اللغة الصينية مع تطور العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين.

مسلسل سوري خارج الزمن



يا أخي أزمة المسلسلات السورية تكمن بالنص. ما بعدها تلف وندور.

■ حسين خُصّور

لوين بدنا تلف وندور؟ ما القصة واضحة مثل عين الشمس. نصوص متوفرة بكثرة، لكن هل تريد شركات الإنتاج تبنيها؟ طبعاً لا، أنت نطقها. نصوص بما هب ودب، معنى ذلك النص النوعي شبه مفقود، والسائد نصوص سطحية، لا تتوفر فيها شخصيات حقيقية من لحم ودم. حديثك ركيك. والمنطق بقول: بالضرورة يوماً ما سيتخض عن الكم الكبير من النصوص، كم نوعي يعبر عن واقعنا الحالي. طيب يا أخي، ما فيني غير قول: عيش يا كديش لينبت الحشيش. خليك مثل ما أنت فكر ضيق... أه يا فيلسوف زمانك...

الجمهور الأعزاء، نكتفي هنا عند هذا البث، وكما جرت العادة سألعب دور الغيمة الماطرة، لأطفي النار الملتهبة بعد النقاش الحامي الذي حصل بين أخي الكبير والصغير. أنا حسين. كنت معكم من غرفة المعيشة. من فضلكم لا تنهبوا بعيداً. ساعود إليكم بعد لحظات، لنكمل النقاش بطريقة مختلفة.

بعد التحية الطيبة، اسمحوا لي في متابعة النقاش عبر جريدة قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية. من جديد معكم حسين، ويسرني الاستمرار بالنقاش حول أزمة النص في المسلسلات السورية، وأقترح إضافة عنصر آخر إلى هذه المسألة متمثلاً بالسياق. وقبل تنفيذ القضية، لا مفر من الدخول إلى جوانب نظرية قد تكون جافة قليلاً لدى البعض.

«النص» (TEXT) هذه الكلمة المأخوذة من الكلمة اللاتينية «نسيج» «رباط» «ومن هنا TEXTURE «بنية، تركيب، نسيج»» هو كلية الأفكار والكلمات المتشابكة بجملة من روابط قسم منها مخفي وغير مرئي. أما السياق (CONTEXT) فهو الكلية الأوسع التي ينسج فيها النص، وهو يُنسج بروابط مخفية بالأساس» (1).

يمكن وفق ما ذكر أعلاه الدخول إلى المسألة بطريقة مختلفة. نفس فيها علاقة أزمة النص في المسلسلات السورية مع الكلية الأوسع

جوانب أزمة المسلسلات السورية تكمن بعدم ارتباط النص بالسياق. وهذا الأمر الخطير يتوافق مع رغبة زعماء الإنتاج، بالحصول على نص مفكك عن السياق الزمني، ينسج بمعظمه داخل جزء زمني واحد من الكلية الأوسع «السياق». لذلك نشاهد بشكل منفصل مسلسلاً محوره التاريخ، مسلسل محوره الحياة اليومية، ومسلسل محوره المستقبل المتخيل. وهذا الأخير قليل نسبياً في منطقتنا. لكنهم لم يكتفوا عند ذلك، وأصبح ملاحظاً أنه في آخر عشر سنوات تقريباً، دخل المسلسل السوري أزمة أعمق بكثير عبر نصه وما يليه من عمليات تنفيذه، حيث يقدم للمشاهد عبر منصات عدة مسلسلاً خارج السياق الزمني بشكل كامل. لا يعبر عن ماضينا، ولا يرتقي إلى حاضرننا، ولا يعنيه مستقبلنا. ويمكن أن يندرج في إطار فن التسلية على طريقة المسلسلات الأمريكية.

■ «3» سيرغي قره - موزا «1939 -» فيلسوف وعالم اجتماع وكيماني ومؤرخ من الاتحاد السوفيتي وروسيا. ميخائيل باختين «1895-1975» أديب سوفيتي ومنظر فن.

التوقف، والإجابة على ثلاثة أسئلة: ما الذي جاء بك إلى هنا؟ لماذا أنت هنا؟ إلى أين أنت ذاهب؟

بدأ الممثل يسأل عن السياق البسيط الذي يتواجد بداخله. واتضحت الرؤية بالتدريج، وكشفت له شيئاً من معنى حركته على خشبة المسرح.

صفوة القول من هذه التجربة البسيطة: السؤال عن السياق الزمني، بشكله البسيط أو المعقد. يمكن تطبيقه عند العمل على أي نص درامي. فهذا السؤال بأركانه الثلاثة المترابطة: ماض، حاضر، ومستقبل. قد يفتح أفق التفكير في فهم العلاقة الداخلية للسياق، بالتالي يمكن نسج نص نموذجي في داخله. إذا تحقق ذلك يمكن القول إن هذا نص واقعي بامتياز، كونه حقق الشرط الأساسي في الدراما الواقعية. فإن «كل كلمة «كل إشارة» من النص تخرجنا خارج حدوده. وأي فهم له هو ربط للنص المعني بالنصوص الأخرى» (2). «مفهوم أن النص الذي يصير تحفة هو ذلك النص الذي يطرح مسائل الوجود الأساسية، ولذلك يمكن «أن يندرج» في شتى سياقات الزمان والمكان المحددين» (3).

بناءً على كل ذلك يمكن الاستنتاج أن أحد أهم

السؤال عن السياق الزمني بشكله البسيط أو المعقد يمكن تطبيقه عند العمل على أي نص درامي

المسائل حالياً هو أن العمل الدرامي يبدأ من النص، ومن المعلوم أن النص له مكانة جوهرية لدى أية شركة إنتاج، كونه من جهة يحدد لهم محتوى العمل الدرامي، ومن جهة أخرى يرسم لهم ملامح مسار خط إنتاج المسلسل قبل ضخهم لأية مبالغ مالية. إثر هذه الحالة السائدة نرى قسماً كبيراً من الكتاب يكتبون نصوصاً تتوافق مع رغبة مالكي شركات الإنتاج. لكن السؤال هنا ما هي النصوص التي يرغب بها زعماء الإنتاج؟ لكي أقدم لكم إجابة موضوعية حول هذا السؤال، علينا أن نذهب معاً في تجربة ملموسة، قد تفسر لنا أكثر علاقة النص بالسياق.

مخرج يستند بعمله إلى منهج ستانسلافسكي، يطلب من ممثل في بداية مساره الفني، الصعود إلى خشبة المسرح، لتطبيق مهمة بسيطة جداً عبر المشي من عمق الخشبة إلى مقدمتها. وخلال ومضة خاطفة قام الممثل بأداء المهمة. فقال له المخرج: الفعل الذي قمت به فارغاً من أي معنى. لقد كنت تتحرك مثل الآلة على الخشبة من دون أية مشاعر. ثم طلب منه إعادة أداء المهمة. وأثناء وصول الممثل إلى منتصف الخشبة، طلب المخرج منه

قاسيون

2023

عودة قاسيون الورقية من جديد

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

30000



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية